

جامعة القاهرة

كلية دار العلوم

أحكام الميراث والوصية

تأليف

د. حسين سمرة

أستاذ الشريعة الإسلامية المساعد

الناشر

دار النصر للتوزيع والنشر

بجامعة القاهرة

جامعة القاهرة

كلية دار العلوم

أحكام الميراث والوصية

تأليف

د . حسين سمرة

أستاذ الشريعة الإسلامية المساعد

الناشر

دار النصر للتوزيع والنشر

بجامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه،
والصلاة والسلام على سيد البشر محمد صلى الله عليه وعلى آله والتابعين
ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد

فإن علم الميراث يعتبر من أرفع العلوم قدراً، وأجلها أثراً؛ لأن النبي -
صلى الله عليه وسلم- حث على تعليمه وتعلمه، وسماه نصف العلم، فقال النبي
صلى الله عليه وسلم: "تعلموا الفرائض وعلموها الناس، فإنها نصف العلم،
وهو ينسى، وهو أول شيء ينزع من أمتي". وقال صلى الله عليه وسلم:-
"تعلموا الفرائض وعلموها للناس، فإنى امرؤ مقبوض، وإن العلم سيقبض حتى
يختلف الرجلان فى الفريضة، فلا يجدان من يفصل بينهما". وهو نصف العلم؛
لأنه مختص بإحدى حالتى الإنسان وهى حالة الموت، بخلاف غيره فإنه يتعلق
بالحياة، كما تتعلق سائر المعاملات به فى حياته، فإن حال الناس إما حياة وإما
مات، فالفرائض تتعلق بحال للوفاة؛ ولأن علم الفرائض متعلق بالملك
الاضطرارى وهو الميراث وغيره يتعلق بالملك الاختيارى، ف لأهمية هذا العلم
حث النبي صلى الله عليه وسلم - على تعلمه، ولذلك كان أكثر مذاكرة أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم - إذا اجتمعوا علم الفرائض.

والإسلام لم يجعل الملكية الخاصة مقصورة على صاحبها، وإنما قرر
انتقالها بعد وفاته - إلى الأشخاص الذين تكون حياتهم امتداداً لحياته، أو
يكونون مرتبطين به بحقوق وواجبات وهم الأولاد والزوجة والأقارب، من غير
تفرقة بين صغير وكبير، والإسلام بتشريعه هذا احترام ملكية الأفراد، وشجعهم
على الكسب والعمل والتملك، لأن الإنسان الذى يعلم أن ملكيته بعد وفاته
ستؤول إلى أقرب الناس إليه، فإن هذا يدفعه إلى العمل والكسب وعماراة الكون.

وقد تولى المولى سبحانه بيان علم الميراث وأحكامه، ومراتبه، ومن يستحق الميراث، وما الذى يستحقه كل وارث، ولم يترك ذلك لبشر، فحسم بذلك مادة النزاع التى تزرع الأحقاد، وتؤدى إلى قطيعة الأرحام.

ولهذا فإن الله تعالى بعد أن عرض أحكام الميراث فى الآيتين (١١، ١٢) من سورة النساء قال سبحانه وتعالى: "تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم، ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين" (سورة النساء الآيتان ١٣، ١٤).

ولأهمية هذا العلم كما أسلفنا. قمت بإعداد هذا الكتاب عن أحكام الميراث والوصية، حاولت فيه التيسير والتبسيط فى عرض موضوعاته وأحكامه، دون الخوض فى الخلافات الفقهية التى قد تؤدى إلى صعوبة هذا العرض إلا بالقدر اليسير، وقمت بعرض أهم ما انتهى إليه القانون المصرى رقم (٧٧) لسنة ١٩٤٣م فى أحكام الموارث، وقانون رقم (٧١) لسنة ١٩٤٦م فى أحكام الوصية. حتى يتمكن الطالب من معرفة هذا العلم معرفة طيبة، وعرضت أمثلة كثيرة فى ميراث كل وارث حتى يسهل هذا العلم على طالبه وحتى يتمكن الدارس والقارئ من التدريب على حل مسائله.

وأدعو الله أن أكون قد وفقت فى عرض المباحث المهمة فى هذين العلمين وأن أكون قد أسررت ما كتبت، كما أدعوه أن يسهلها على كل دارس لهما، وأدعوه أن يغفر لى زلاتى، ويستر عوراتى لأن النقص من طبيعة البشر إنه نعم المولى ونعم النصير.

المؤلف

حسين سمرة

أولاً

أحكام الميراث

تعريف علم الميراث:

الميراث: مصدر ورث الشيء وراثته، وميراثا، وإرثا. والإرث هو المال المخلف عن ميت. والإرث لغة: البقاء، وانتقال الشيء من قوم إلى آخرين ويطلق بمعنى الميراث^(١).

وعلم الميراث: قواعد يعرف بها نصيب كل مستحق في التركة ويسمى علم الفرائض: والفرائض جمع فريضة - وهي النصيب الذي قدره الشارع للوارث.

والفرائض: جمع فريضة، وهي النصيب المقدر شرعا لمستحق ذلك النصيب^(٢).

وعلم الفرائض: هو العلم الذي يضع القواعد التي تعرف بها السهام المقدرة شرعا لكل وارث.

فهي الحصص من الحنفية: علم الفرائض: هي علم بأصول (قواعد وضوابط) من فقه وحساب تعرف (تلك الأصول) حق كل واحد من الورثة قدر ما يستحقه من التركة^(٣).

مبادئ علم الميراث:

إن أي علم لا بد له من مبادئ، ينبغي لكل شارح في كل فن أن يعرفها، فمبادئه (أي علم الميراث) عشرة^(٤) على النحو التالي:

(١) انظر حاشية الروض المربع: (٨٧/٦).

(٢) حاشية الروض المربع: (٨٦/٦).

(٣) الدر المختار: (٧٥٧/٦) وحاشية ابن علقين.

(٤) وقد نظمها بعض العلماء بقوله:

إن مبادئ كل علم عشرة الحسد والموضوع ثم الثمرة

ونسبة وفضله والوضع والاسم والاستمداد حكم الشارع

مسائل والبعض بالبعض اكتفى ومن يرى الجميع حاز الشرفا

لولا هذه: هو فقه المواريث، وما يضم إلى ذلك من حسابها.

ثانيا موضوعه: للتركات أى تركة الميت من حيث تقسيمها وبيان نصيب كل وارث، وكيفية قسمة التركة بين المستحقين.

ثالثا فضل هذا العلم: يعتبر علم الميراث من أرفع العلوم قدرا، وأجلها ثبرا، لأن النبي صلى الله عليه وسلم - جث على تعليمه وتعلمه، وسماه نصف العلم، فقال صلى الله عليه وسلم - : تعلموا الفرائض وعلموها للناس، فإنها نصف العلم، وهو ينسى، وهو أول شئ ينزع من أمتي^(١). وقد كان أكثر مذاكرة لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - إذا اجتمعوا علم الفرائض. وجه كون الفرائض نصف العلم:

١- للعناية الفائقة بأمرها، والحث الأكيد على تحصيلها، وتعليمها للناس، فجعلت نصف العلم مبالغة في ذلك، لثبوته بالنص لا غير، وإلها غيره، فبالنص تارة، وبالقياص أخرى.

٢- هو مختص بإحدى حالتى الإنسان، وهى حالة الموت، بخلاف غيره فإنه يتعلق بالحياة، كما تتعلق سائر المعاملات به فى حياته، فإن حال الناس لثان حياة ووفاء، فالفرائض تتعلق بحال الوفاة.

٣- لأنه متعلق بالملك الاضطرارى (وهى الميراث) وغيره يتعلق بالملك الاختيارى كالبيع كالبيع والشراء وقبول الهبة والوصية^(٢).

رابعا: استمداده: من الكتاب والسنة والإجماع

لما الكتاب فقد ذكر الله آيات المواريث فى سورة النساء فى ثلاث آيات

(الآية ١١، ١٢، ١٧٦)

(١) سنن ابن ماجه: كتاب الفرائض حديث رقم (٢٧١٠).

(٢) نظر حاشية ابن عابدين: (٧٥٨/٦).

فى الآية (١١ من سورة النساء) ذكر الله ميراث الأولاد والأبوين، فقال
فى شأن الأولاد: "يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن كن
نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك، وإن كانت واحدة فلها النصف..."

ثم ذكر فى نفس الآية السابقة ميراث الأبوين فقال تعالى: "ولأبويه لكل
واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه،
فلأيهما الثلث، فإن كان له إخوة فلأيهما السدس من بعد وصية يوصى بها أو دين".

ثم ذكرت الآية (٢ من سورة النساء) ميراث الزوجين وميراث الإخوة
لأم. فقال تعالى فى ميراث الزوج والزوجة: "ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن
لم يكن لهن ولد. فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين
بها أو دين. ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد، فإن كان لكم ولد فلهن
الثلث مما تركتم من بعد وصية توصون بها أو دين".

ثم ذكر فى الآية السابقة كذلك ميراث الكلالة (وهو من لا والد له ولا ولد)
وله إخوة لأم فقال تعالى: "وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة، وله أخ أو
أخت فلكل واحد منهما السدس، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء فى الثلث
من بعد وصية يوصى بها أو دين".

وذكر الله تعالى فى الآية (١٧٦ من سورة النساء) ميراث الكلالة وله
إخوة لأبوين أو لأب، قال تعالى: "يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة إن امرؤ
هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد،
فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك".

وقد بينت الآيتان (٧٥) من سورة الأنفال والآية (٦) من سورة الأحزاب
ميراث أولى الأرحام فقال تعالى: "ولولو الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب
الله".

لما للسنة: فقد جاء فى السنة أحاديث كثيرة تبين حدود الميراث وفرائضه
وفضله، على النحو التالى:

- ١- عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:- "العلم ثلاثة، وما سوى ذلك فهو فضل، آية محكمة، وسنة قائمة، وفريضة عادلة" (١).
- ٢- عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم - قال: "تعلموا الفرائض وعلموه فإنه نصف العلم، وهو ينسى، وهو أول شيء ينتزع من أمتي" (٢).
- ٣- قال النبي صلى الله عليه وسلم:- "تعلموا الفرائض وعلموها الناس فإنني أمرؤ مقبوض، وإن العلم سيقبض حتى يختلف الرجلان في الفريضة، فلا يجدان من يفصل بينهما" (٣).
- ٤- حديث ابن عباس: "ألقوا الفرائض بأهلها، فما بقى فلاولى رجل ذكر" (٤).
- ٥- حديث أسامة بن زيد: "ولا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم" (٥).
- وحديث: "لا يرث أهل ملتين" (٦).
- ٦- حديث عبادة بن الصامت: "أن النبي صلى الله عليه وسلم - قضى للجنتين من الميراث بالسدس بينهما" (٧).

(١) سنن أبي داود كتاب الفرائض حديث رقم (٢٤٩٩)، سنن ابن ماجه: كتاب المقدمة حديث رقم (٥٣).

(٢) سنن ابن ماجه: كتاب الفرائض حديث رقم (٢٧١٠).

سنن الدارمي: كتاب المقدمة حديث رقم (٢٢٣).

(٣) سنن الدارمي: كتاب المقدمة حديث رقم (٢٢٣).

(٤) صحيح البخارى: كتاب الفرائض حديث رقم (٢٢٣٥).

صحيح مسلم: كتاب الفرائض حديث رقم (٣٠٢٨).

(٥) مسند أحمد: من مسند الأنصار حديث رقم (٢٠٨١٩).

(٦) سنن الترمذى: كتاب الفرائض.

(٧) مسند أحمد من مسند الأنصار حديث رقم (٢١٧١٤).

٧- حديث ابن مسعود: في بنت، وبنت ابن، وابنت، أن النبي صلى الله عليه وسلم - قضى للبنت النصف، وبنت الابن بالسدس تكملة للتأثين، وما بقي فلأخت^(١).

٨- حديث عائشة - رضي الله عنها في الميراث بالولاء أنها قالت، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الولاء لمن أعتق"^(٢).

٩- حديث جابر بن عبد الله قال: جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم - بابنتيها من سعد فقالت: يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع، قتل أبوهما معك في أحد شهيدا، وإن عهدهما أخذ ما لهما، ولا ينكحان إلا ولهما مال، قال فزلتم آية الميراث، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم - إلى عهدهما فقال: "أعط ابنتي سعد التأثين وأمهما الثمن وما بقي فهو لك"^(٣).

ولها الإجماع: فهو كإجماع الصحابة والتابعين على أن فرض الجدة الواحدة السدس، وكذلك فرض الجنتين والثلاث، فإن النبي صلى الله عليه وسلم - قضى للجنتين من الميراث بالسدس بينهما^(٤).

خامسا واضعه: هو الله سبحانه وتعالى وهو الشارع الذي أنشأ الشرع. سادسا نسبته إلى غيره: هو من العلوم الشرعية، وهو بعض علم الفقه، ومن المعلوم أن موضوع علم الفقه هو عمل المكلفين، وقسمة التركة من أعمالهم. والفقهاء حين يتكلمون عن الميراث يعنونون لذلك في كتبهم بكتاب الفرائض.

(١) صحيح البخارى: كتاب الفرائض حديث رقم (٦٢٣٩).

مسند أحمد: من مسند المكثرين من الصحابة حديث رقم (٣٥٠٨).

(٢) صحيح البخارى: كتاب الصلاة حديث رقم (٤٣٦).

(٣) سنن الترمذى كتاب الفرائض حديث رقم (٢٠٨١).

(٤) سبق تخريجه.

سلبها ثمرته وفقدتته: لإصال نوى الحقوق حقوقهم من التركة، أى تحصل لمن تعلمه ملكة يكون له بها قدرة على قسمة التركة بين المستحقين بالوجه الشرعى، ويسمى العارف بهذا العلم فارضاً، وفريضاً، وفرائضياً، وفرائضياً^(١).

ثامناً مسأله: هو ما يذكر فى كل باب من أبوابه، مثل قضايا وفروعه المستخرجة من قواعده.

ثاسعاً حكمه: فرض كفاية إذا قام به من يكتفى لتعلمه سقط عن الباقيين.
عاشراً اسمه: علم للفرائض أو علم الميراث لأن الله تعالى قسمه بنفسه، وأوضحه وضوح النهار بشمسه.

الترجى فى تشريع الميراث:

كان أهل الجاهلية لا يورثون الصغار حتى يكبروا، وكانوا لا يورثون النساء، ويقولون: كيف نعطى المال من لا يركب فرساً ولا يحمل سلاحاً، ولا يقاتل عدواً، فتهاهم الله عن ذلك، وأمرهم أن يعطوهم نصيبهم من الميراث^(٢)، قال تعالى: "ويستفتونك فى النساء قل الله يفتيكم فيهن، وما ينلى عليكم فى الكتاب فى يتامى النساء اللاتى لا تؤتونهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكوهن، والمستضعفين من الولدان. وإن تقوموا لليتامى بالقسط، وما تفعلوا من خير فإن الله كان به عليماً"^(٣).

وقد كان أهل الجاهلية يقولون بشيئين: النسب والسبب، فأما ما يستحق بالنسب فلم يكونوا يورثون الصغار، ولا الإناث، إلى أن نزل قول الله تعالى: "ويستفتونك فى النساء..." ونزل قوله تعالى: "للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قلّ منه أو كثر نصيباً مفروضاً".

(١) انظر الروض المربع: (٨٧/٦).

(٢) انظر فتح القدير للشوكانى: (٥٢٠/١) أحكام القرآن للجصاص (٣٥٨/٢).

(٣) سورة النساء: (آية ١٢٧).

وكان السبب الذى يتوارثون به شيئين: أحدهما الحلف والمعاقدة، والآخر التبنى؛ ثم جاء الإسلام فتركوا برهة من الدهر على ما كانوا عليه ثم نسخ، فمن الناس من يقول إنهم كانوا يتوارثون بالحلف والمعاقدة بنص التنزيل ثم نسخ، وقال شيبان عن قتادة فى قوله تعالى: "والذين عقدت أيمانكم فأتوهم نصيبهم" (١). كان الرجل فى الجاهلية يعاقد للرجل فيقول دى دمك، وهدى هدمك، وترثنى وأرثك، وتطلب بى، وأطلب بك، قال: فورثوا للسدس فى الإسلام من جميع الأموال، ثم يأخذ أهل الميراث ميراثهم ثم نسخ بعد ذلك فقال الله تعالى: "وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله" (٢).

قال محمد الشريبنى الخطيب فى مغنى المحتاج: "وكان فى الجاهلية مواريث، كانوا يورثون الرجال دون النساء، والكبار دون الصغار، وكانوا يجعلون خط الزوجة أن ينفق عليها من مال الزوج سنة، ويورثون الأخ زوجة أخيه، وكان فى ابتداء الإسلام بالحلف والنصرة، فيقول ذمتى ذمتك، وترثنى وأرثك، ثم نسخ فتوارثوا بالإسلام والهجرة، ثم نسخ، وكانت للوصية واجبة للوالدين والأقربين ثم نسخ بأيتى المواريث، فلما نزلنا قال النبى صلى الله عليه وسلم: "وإن الله أعطى كل ذى حق حقه ألا لا وصية لوراث" (٣).
الحكمة من تشريع الميراث:

جعل الله تعالى للميراث نظاما قويا وقانونا حكيمًا، يقوم على العدل والرحمة فيما شرعه الله تعالى فتتجلى تلك الصور والحكم فى الآتى:

١- إن الإسلام لم يجعل للملكية الخاصة مقصورة على صاحبها، ولهذا قرر لنقلها بعد وفاته - إلى الأشخاص الذين تكون حياتهم امتدادا لحياته، أو يكونون مرتبطين به بحقوق وواجبات، وهم الأولاد، والزوجة والأقارب من غير تفرقة بين صغير وكبير. ولذلك قال النبى صلى الله عليه

(١) سورة النساء: من آية (٣٣).

(٢) سورة الأنفال والأحزاب: (من الآيتين ٧٥، ٦).

(٣) انظر مغنى المحتاج: (٢/٣).

ومسلم:- تأييداً مؤمن ترك مالا فليورثه عصبته من كانوا...^(١). فإن تركه الميت بعده تكون ملكاً لأفراد أسرته، وفي ذلك احترام لملكية الأفراد، وتشجيع للأفراد على التملك؛ لأن الإنسان إذا علم أن ماله سيعود إلى أقرب الناس إليه، فإن ذلك يشجعه على الكسب، وعلى العمل.

٢- إن الله تعالى قد فرض الميراث وجعله لأمس الناس قرابة للميت؛ لأنه انتصر بهم في حياته، وهم امتداد له بعد موته، وكثيراً ما يكون لهم دخل في تكوين ثروته، فكان للغنم بالغرم.

٣- إن نظام الميراث الذي وضعه الإسلام له آثار اقتصادية بعيدة المدى، فهو يؤدي إلى تفتيت الثروة تفتيتاً هادئاً، ومستمرّاً بلا عنف أو ثورة، فيمنع بذلك من تضخم الثروات، وتركيزها في أيدي فئة قليلة من أفراد المجتمع.

٤- إن الله تعالى قد تولى وحده بيانه، وبيان مراتبه، وما يستحقه كل وارث ولم يترك ذلك لبشر، فحدد لكل وارث نصيباً معيناً، فحسم بذلك مادة النزاع التي تزرع الأحقاد وتؤدي إلى قطيعة الأرحام.

٥- العمل على نقل الملكية من أسرة إلى أسرة عن رضا واختيار، وذلك بتوزيع أنصبة الإرث توزيعاً واسعاً، بأن عمد إلى التركة، فقسمها إلى أجزاء وأشرك فيها الأصول والفروع، بل ورث الزوجين من بعضهما البعض، مع ملاحظة الحاجة في هذا التوزيع، فكلما كانت الحاجة أشد كان العطاء أكبر، ولعل ذلك هو السر في أن نصيب الأولاد أكثر من نصيب الأبوين؛ لأن الأولاد سرهم يستقبلون حياة جديدة تحتاج إلى إنفاق - أكثر حاجة من الأبوين الذين يستدبرون الحياة؛ وهذا هو السر كذلك في أن نصيب الذكر ضعف نصيب الأنثى؛ لأن أعباء الرجل المالية

(١) صحيح البخاري: كتاب الاستقراض وأداء الديون حديث رقم (٢٢٢٤).

لكبر من أعباء المرأة، ولأنه الكافل لأسرته، وعليه وحده يقع عبء الإنفاق.

٦- وألحقت الزوجية بالقرابة، تقديمًا للصلة بين الزوجين، وإبرازًا لمظهر الوفاء. وألحق الولاء كذلك بالقرابة، اعترافًا بالجميل، وشكرًا على المعروف^(١).

(١) انظر النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه وأهدافه: ص ٥٧.

أركان الميراث:

تعريف الركن: لغة جانب الشيء الأقوى وفي الاصطلاح: عبارة عن جزء الماهية، فأركان الشيء: أجزاء ماهيته^(١). والإرث له أركان ثلاثة إن وجدت كلها تحققت للورثة، وإن فقد ركن منها فلا إرث، وهي على النحو التالي:

الأول: المورث وهو الميت الذي ترك مالا أو حقا، سواء مات حقيقة أم مات حكما (وهو الملحق بالأموات) أى من اعتبر ميتا بحكم القاضى كالمفقود. جاء فى المادة رقم (١) من قانون المواريث رقم (٧٧) لسنة ١٩٤٣م: "يستحق الإرث بموت المورث أو باعتباره ميتا بحكم القاضى".

الثانى: للوارث: وهو الحى بعد المورث أو الملحق بالأحياء، وهو الذى يستحق الإرث بسبب من أسبابه التى ستأتى، أو من قام بينه وبين المورث سبب من أسباب الإرث، ولم يتحقق فيه مانع من موانعه التى ستأتى فيما بعد.

الثالث: التركة: وهو الموروث ويسمى ميراثا وإرثا، وهو ما يتركه المورث من المال، أو الحقوق التى يمكن إرثها عنه كحق حبس المبيع لاستيفاء الثمن، وحق حبس المرهون لتحصيل الدين.

فإذا فقد ركن من هذه الأركان انتفى الإرث؛ لأن الإرث عبارة عن استحقاق شخص مال شخص آخر، بفرض، أو عصوبة، أو رحم، فإذا فقد واحد منها فقد الإرث.

وعلى هذا، فمن مات وله وارث ولا مال له فلا إرث، وكذلك من مات ولا وارث له، فلا إرث كذلك عند من لا يرى بيت المال وارثا^(٢).

(١) انظر المعجم الوسيط: مادة (موه).

(٢) انظر الفقه الإسلامى وليلته: (٢٤٩/٨).

شروط الإرث:

تعريف الشرط: هو ما جعله الشارع مكملاً لأمر شرعى، ولا يتحقق إلا بوجوده كالطهارة بالنسبة للصلاة، جعلها الله تعالى مكملاً للصلاة فيما يقصد منها من تعظيم الله تعالى، فإن للوقوف بين يديه تعالى مع الطهارة أكمل فى معنى الاحترام والتعظيم، وبهذا الوضع لا يتحقق للصلاة الشرعية إلا بها.

وكل ما شرط للشارع له شروطاً، فإنه لا يتحقق إلا إذا تحققت هذه الشروط، كما أنه لا يتحقق بدون تحقيق أركانه، فالشرط والركن بالإضافة إلى ما تعلقاً به- يشتركان فى أن كلا منهما يلزم من عدمه عدم ما تعلق به، ولا يلزم من وجوده وجود ما تعلق به ولا عدمه، ويفترقان فى أن الركن جزء من الحقيقة الشرعية، كقراءة للفاتحة، وكالركوع فى الصلاة، والشرط أمر خارج عنها كالطهارة فى الصلاة^(١).

فالشرط: هو ما توقف الشئ على وجوده وكان خارجاً عن حقيقته، أما الركن فهو ما يتوقف الشئ على وجوده وكان داخلاً فيه. فمن شروط الإرث ما يلى:

الشرط الأول: تحقق موت المورث حقيقة (وهو الموت الطبيعى بعلاماته ويعرف بالمشاهدة أو البينة الشرعية).

أو حكماً: أى إلحاقه بالموتى حكماً كما فى المفقود إذا حكم القاضى بموته أى اعتباره ميتاً حكماً.

أو تقديرًا كما فى الجنين الذى يسقط من بطن أمه بجنابة عليها، وتوجب غرة. لكن القانون المصرى لم يعتد بهذا النوع من الموت، وقصر الموت الذى يشترط فى الميراث على النوعين السابقين. فحسب، فجاء فى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣م فى المادة الأولى ما يلى: "يستحق الإرث بموت المورث أو باعتباره ميتاً بحكم القاضى".

(١) انظر أصول التشريع الإسلامى: ص ٣٩٢، البحر المحیط: (١/٣٠٩، ٣١٠).

وجاء فى المذكرة التفسيرية لمشروع قانون للموارث ما يلى: "لا نزاع بين الفقهاء فى أن الجنين إذا نزل ميتا بدون جنابة لا يرث ولا يورث. واختلفوا فى الجنين الذى أسقط بجنابة على أمه، فذهب الحنفية إلى أنه يرث ويورث على تقدير الحياة فيه وقت الجنابة وتقدير موته بسببها. وذهب الأئمة الشافعى وأحمد ومالك فى قوله الأخير إلى أنه لا يرث للشك فى حياته، ولا يورث عنه سوى للغة^(١)."

وذهب ربيعة بن عبد الرحمن، والليث بن سعد إلى أن الغرة تورث عن الجنين بل تكون لأمه؛ لأنها عوض عنه، وهو كجزء منها. فخولف مذهب الحنفية، وأخذ بما فى المذاهب الأخرى من أن الجنين الذى أسقط بجنابة، لا يرث ولا يورث، لأن ذلك يقتضى أهليته لذلك، وهى غير متحققه، فضلا عن أن وراثته من الغير، لا تتفق مع حكمة توريث الشخص من غيره، ولهذا نص للمشروع على اشتراط تحقق موت المورث أو الحكم بموته، ومن ثم فالجنين الذى يفصل عن بطن أمه ميتا بجنابة عليها لا يرث ولا يورث بخلاف مذهب الحنفية.

الشرط الثانى: تحقق حياة الوارث (حقيقة) وقت موت المورث أو وقت الحكم باعتباره ميتا، أو تقديرا كالجنين فى بطن أمه فله حياة تقديرية وقد نصت المادة (٢) من قانون الموارث على ذلك، فقد جاء فيها: "يجب لاستحقاق الإرث تحقق حياة الوارث وقت موت المورث أو وقت الحكم باعتباره ميتا".

ويكون الحمل مستحقا للإرث إذا توافر فيه ما نص عليه فى المادة (٤٣) (٢). وبناء على هذا للشرط السابق نصت للمادة (٣) من قانون الموارث على ما يلى: "إذا مات اثنان ولم يعلم ليهما مات أولا، فلا استحقاق لأحدهما فى تركة الآخر، سواء أكان موتهما فى حادث واحد أم لا".

(١) الغرة: هى مبلغ مقرر على فاعل للجنابة لتلى أسقط الجنين بسببها.

(٢) سياتى تفصيل ذلك إن شاء الله فى ميراث الحمل.

فإذا مات اثنان أو أكثر ممن يرث بعضهم من بعض ولم يعلم أيهم مات أولاً، مثل أب وابنه، وأم وابنها، وزوج وزوجته، فقد اختلف فيها للعلماء إلى رأيين، رأى يرى أنهم يتوارثان، ورأى آخر يرى أنهم لا يتوارثان، وهو رأى أبى بكر الصديق، وزيد، وابن عباس، ومعاذ والحسن بن علي، وعمر بن عبد العزيز، ومالك والشافعي وأبو حنيفة، وروى عن أحمد ما يدل عليه؛ واستدلوا على ذلك بأن قتلى اليمامة وقتلى صفين، لم يورثوا. بعضهم من بعض، وورثهم عصبته الأحياء. وبهذا أخذ للقانون^(١).

فالحرقى والحرقى والهنمى الذين لا يعلم أيهم أسبق موتاً، يحكم بموتهم جميعاً في وقت واحد، فلا يرث أحد منهم الآخر، سواء أ ماتوا في حادثة واحدة، أم في حوادث عدة، ويرث كل منهم ورثته الآخرون؛ لأنه لم يتحقق في واحد منهم أنه كان حياً ولو لحظة واحدة - بعد وفاة الآخر فلا ميراث بينهما^(٢).
الشرط الثالث: ألا يوجد مانع من مواقع الميراث:

فالمانع هو ما يلزم من وجوده عدم وجود الحكم، كاختلاف الدين فإنه مانع من التوارث وإن كان سبب الإرث وهو الزوجية، أو القرابة متحققاً، وككون القاتل عمداً وعدواناً لبا للمقتول، فإنه مانع من القصاص وإن كان سببه قائماً^(٣).

الشرط الرابع:

العلم بالجهة التي بها الإرث، وبالدرجة التي يجتمع فيها الوارث والمورث. فينبغي العلم بالجهة هل هي جهة قرابة، أم زوجية أم ولاء، وبدرجة كل وارث.

(١) انظر المغنى لابن قدامة: (١٨٦/٧، ١٨٧).

(٢) انظر في الميراث والوصية والرحبية: ص ٢٢.

(٣) انظر أصول التشريع الإسلامي: ص ٣٩٤.

أسباب الميراث

الأسباب جمع سبب، وهو ما يتوصل به إلى غيره، وعرفه علماء الأصول بأنه وصف ظاهر منضبط، مناسب، أو غير مناسب، يترتب للشارع عليه حكماً يتحقق بتحقيقه، وينتفى عند عدمه. كملك للنصاب الذى هو سبب لوجوب الزكاة، والسفر الذى هو سبب لإباحة الفطر فى رمضان، وكندخول وقت الصلاة الذى هو سبب وجوبها، والاضطرار الذى هو سبب لإباحة تناول المحرم. وكالعقود فإنها أسباب لما يترتب عليها من الآثار، وكإتلاف مال للغير فإنه سبب لوجوب الضمان، وكالقراءة فإنها سبب للإرث؛ والصغر فإنه سبب لثبوت للولاية^(١).

إن السبب: هو ما يلزم من وجوده الوجود، ومن عدمه العدم لذاته. وأسباب الميراث ما يلى:

السبب الأول: النسب وهى قرابة الدم بسبب الولادة قريبة كانت أم بعيدة، كالابن بأبيه، والأخ بأخيه، والعم بابن أخيه، وابن العم بابن عمه... إلخ، فتشمل الأصول والفروع والحواشى. فالأصول كالأبوة والجدة وإن علوا، والفروع وتشمل الأولاد وأولاد البنين وإن نزلوا، والحواشى: وتشمل الإخوة وبنوهم وإن نزلوا، والعمومة وإن علوا، وبنوهم وإن نزلوا^(٢).

ويكون الإرث بالقرابة بطريق الفرض، أو التعصيب، أو بهما معاً، أو بالرحم مع مراعاة قواعد الحجب والرد.

السبب الثانى: النكاح وهو عقد الزوجية الصحيح ولو لم يحصل دخول، ولا خلوة شرعية، ويتوارث به الزوجان من الجانبين، وفى عدة الطلاق الرجعى إجماعاً، ولا توارث بعقد الزواج غير الصحيح، ولو حدث بعده دخول؛ لأن وجوده كعدمه.

(١) انظر أصول التشريع الإسلامى: ص ٣٩١، البحر المحيط: (٣٠٦/١).

(٢) انظر حاشية الروض المربع والروض: (٨٨/٦).

لما إذا كان الطلاق بائناً فلا تورث بينهما بعده إلا إذا كان المطلق قد لوقع الطلاق فراراً من ميراث زوجته، بأن لوقعه في مرض موته دون أن يطلبه الآخر، فإن ماتت للزوجة قبله بعد هذا الطلاق لم يرثها - وإن كان في مرض الموت - لما إذا مات قبلها فإنها ترثه ما لم تنقض عدتها، معاملة له بنقيض قصده^(١).

جاء في المادة (١١) من قانون المواريث: "وتعتبر المطلقة بائناً في مرض الموت في حكم للزوجة إذا لم ترث بالطلاق ومات المطلق في ذلك المرض وهي في عدته".

السبب الثالث: للولاء بين المالك للمعتق ومن أعتقه من عبده، وهو ما يسمى بالعصوبة السببية. حيث يرث الأول الثاني، وهي عصوبة سببية نعمة المعتق على رقيقه بالمعتق، فيرث بها للمعتق هو وعصبته المتعصبون بأنفسهم لا بغيرهم، ولا مع غيرهم، دون المعتق. لقوله -صلى الله عليه وسلم- : للولاء لحمة كلحمة للنسب^(٢). شبه الولاء بالنسب، والنسب يورث به، فكذا للولاء - إجماعاً^(٣)، ومعلوم أن الرق قد ألغى وحرم قانوناً.

وجاء في تن الرحبية أسباب للميراث على النحو التالي: قال الناظم:

أسباب ميراث للورى ثلاثة كل يفيد ربه الوراثة

وهى نكاح وولاء ونسب ما بعدهن للمواريث سبب

وهذه الثلاثة متفق عليها.

وهناك سبب رابع مختلف فيه هو جهة الإسلام، والذي يرث بهذا السبب

-عند من قال به وهم المالكية والشافعية- هو بيت للمال، أى جعل التركة تؤول

(١) انظر في الميراث والوصية: ص ٢٥.

(٢) سنن الدارمى: كتاب الفرائض حديث رقم (٣٠٣٠).

صحيح ابن حبان والمستدرک للحاكم.

(٣) انظر حاشية الروض المربع: (٨٩/٦).

إلى بيت المال عند عدم وجود سبب من القرابة أو الزوجية أو الولاء. ولم يأخذ القانون بهذا.

موانع الإرث:

تعريف المانع: الموانع جمع مانع وهو ما يلزم من وجوده عدم وجود للحكم مع استمرار السببية أى ما يلزم من وجوده لعدم. فالمانع فى الميراث هو ما يمنع استحقاق وارث مع استمرار سبب الميراث فيه، فاختلف الدين يمنع من التوارث وإن كان سبب الإرث وهو الزوجية أو القرابة متحققا. والابن الذى يقتل أباه يمنع من الميراث مع وجود سبب الميراث وهو القرابة والنسب. والذى يمنع من الميراث يعتبر كأنه غير موجود أصلا، فلا يرث ولا يؤثر فى غيره بحجب.

وموانع الميراث على النحو التالى:

الأول: القتل: أى أن يقوم الوارث بقتل مورثه، كان يقتل ولد أباه، أو زوج زوجته، أو ابن أخ عمه... إلخ، وقد اتفق الفقهاء على أن القتل مانع من الميراث، فالقاتل لا يرث من قتله؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: "ليس للقاتل شيء"^(١).

ولقوله صلى الله عليه وسلم: "من قتل قتيلا فإنه لا يرثه وإن لم يكن له وارث غيره، وإن كان والده أولاده فليس لقاتل ميراث"^(٢)؛ لأنه استعجل الميراث قبل لو أنه بفعل محظور، فعوقب بحرمانه مما قصد؛ لينزجر عما فعل؛ ولأن توريت القاتل يفضى إلى تكثير القتل؛ لأن الوارث ربما استعجل موت مورثه ليأخذ ماله كما فعل الإسرائيلى الذى قتل عمه ليأخذ ميراثه (فأنزل الله تعالى فيه قصة البقرة)، ثم اتهم جيرانه بقتله ثم طالبهم بالدية، فأمرهم الله بذبح بقرة، ثم يضرب الميت ببعضها ليخبر عن قاتله.

(١) سنن أبى داود: كتاب الديات حديث رقم (٣٩٥٥).

(٢) سنن ابن ماجه: كتاب الفرائض حديث رقم (٢٦٦٣) ولفظه "وليس لقاتل ميراث".

ومعلوم أن القتل أنواع فى الشريعة الإسلامية، فهناك قتل العمد وشبه العمد والخطأ، والقتل بالتسبب، والقتل بعذر والقتل بحق.

ورغم اتفاق الفقهاء على أن القتل مانع من موانع الإرث إلا أنهم اختلفوا في نوع القتل المانع^(١).

وقد ورد في المادة الخامسة من قانون الميراث ما يبين نوع القتل المانع من الميراث فنصت على الآتي: "من موانع الإرث قتل المورث عمداً، سواء أكان للقاتل فاعلاً أصلياً، أم شريكاً أم كان شاهد زور أنت شهادته إلى الحكم بالإعدام وتنفيذه إذا كان القتل بلا حق ولا عذر، وكان القاتل عاقلاً بالغاً من العمر خمسة عشر سنة، وبعد من الأعداء تجاوز حق للدفاع الشرعي..."

ويؤخذ من المادة السابقة أن القتل المانع من الميراث يشترط فيه ما يلي:

١- أن يكون القتل عمداً، وهو الضرب قصداً بما يقتل به غالباً ويدخل في القتل للعمد المباشر من أجهز على شخص بعد أن أنفذ فيه آخر مقتلاً من مقاتله، فإنهما بمنعان من إرثه لما للقتل خطأ فلا يمنع من الميراث.

ويستوى في القتل للعمد أن يكون القاتل هو الفاعل الأصلي، أو يكون شريكاً في القتل، أو يكون متسبباً فيه كالأمر به غيره^(٢)، أو يكون شاهد زور أنت شهادته إلى الحكم بالإعدام وتنفيذه في مورثه.

٢- أن يكون القتل بلا حق، فإن كان بحق فلا يمنع من الميراث كمن قتل مورثه لتنفيذ القصاص، أو الحد بسبب الردة، أو الزنى حال الإحصان.

(١) انظر المغنى لابن قدامة: (١٦١/٧)، رد المحتار والدر المختار: (٧٦٧/٦) معنى المحتاج: (٢٥/٣) القوانين الفقهية: ص ٣٣٨.

(٢) ويسمى القتل بالتسبب وهو ما لا يباشره القاتل كحفر بئر أو وضع حجر في غير ملكه فيقع فيها مورثه فيموت، فيشمل الأمر به والمحرص عليه، والمسهل له، والشريك وواضع السم في الطعام أو الشراب، والربينة وهو من يرأب المكان أثناء مباشرة القتل. انظر المذكرة التفسيرية لقانون الميراث: ص ١٤٧.

٣- أن يكون القتل بلا عذر فإن كان بعذر فلا يمنع، ومن القتل بعذر للقتل دفاعاً عن النفس أو المال أو العرض حتى لو تجاوز القاتل حدود الدفاع الشرعي بأن كان المعتدى يندفع بأقل من القتل؛ لأن أصل الدفاع لا يمكن ضبطه، فيعفى عن التجاوز فيه.

ومن القتل بعذر كقتل الزوج زوجته أو الزاني بها عند مفاجاته لهما حال الزنى، لفقده الشعور والاختيار حينئذ؛ ومثل الزوجة في ذلك كل ذات رحم محرم كالبنات والأم والأخت^(١).

٤- أن يكون القاتل في حال القتل مكلفاً بأن كان عاقلاً بالغاً، أما الصبي والمجنون، ومن في حكمهما فلا يعتبر تصرفهم مانعاً من الميراث، لأنهم غير مكلفين.

فإذا قتل الأب ابنه عمداً، وإن لم يثبت به قصاص ولا كفارة يحرم من الميراث.

المنازع الثاني: اختلاف الدين: فلا يرث مسلم كافراً ولا كافر مسلماً إلا أن يكون معتقاً فيأخذ ماله بالولاء، قال ابن قدامة: أجمع أهل العلم على أن الكافر لا يرث المسلم. وقال جمهور الصحابة والفقهاء: لا يرث المسلم الكافر؛ لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم"^(٢). وحديث: "لا يتوارث أهل ملتين شتى"^(٣).

وجاء في المادة (٦) من قانون الميراث ما يلي: "لا توارث بين مسلم وغير مسلم، ويتوارث غير المسلمين بعضهم عن بعض".

لكن ابن قدامة ذكر عن بعض الصحابة أنهم ورثوا المسلم من الكافر فقال: وروى عن عمر ومعاوية رضي الله عنهم- أنهم ورثوا المسلم من الكافر، ولم يورثوا الكافر من المسلم، وحكى ذلك عن محمد بن الحنفية

(١) انظر حاشية ابن عابدين: (٦/٧٦٧).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

وعلى بن الحسين، وسعيد بن المسيب، ومسروق وعبد الله بن معقل والشعبي والنخعي ويحيى بن بضمير وإسحاق. وروى عن يحيى بن يعمر أنه احتج لقوله بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "الإسلام يزيد ولا ينقص"^(١). ولأننا ننكح نساءهم ولا ينكحون نساءنا، فكذاك نرثهم ولا يرثوننا"^(٢).

قال الدكتور يوسف القرضاوى فى جريدة الأهرام الصادرة (١٠/١/٢٠٠٤) فى صفحة الفكر الدينى وهو يتكلم عن فقه الأقليات المسلمة والمجلس الأوروبى.... ومهمة هذا المجلس أننا نبحث للمشكلات التى يعانىها المسلمون فى هذه الدول، وهل لها حل فى الشريعة الإسلامية، وفعلاً وجدنا لبعضها حلولاً فى الشريعة، ومنها مثلاً ميراث للمسلم من غير المسلم، فبعض الإخوة أسلموا، وتعتبر للمذاهب للفقهية الأربعة اختلاف الدين مانعاً من الميراث، ولكن وجدنا من صحابة سيدنا معاذ ومعاوية بن أبى سفيان ويحيى بن يعمر وعدداً قالوا: "إنه يمكن أن يرث المسلم من غير المسلم فأفتينا بهذا". لكن كما قدمنا القانون على خلاف هذا.

ميراث غير المسلمين:

إذا كان الكفار كلهم ملة واحدة فلا خلاف فى أنهم يتوارثون من بعضهم، كاليهود مع بعضهم، والنصارى مع بعضهم، فكل أهل ملة يرث بعضهم بعضاً، أما إذا كانوا ملائكة فهناك ثلاثة آراء فى توريتهم:

الأول: أن اختلاف الملل لا يمنع من التوارث، لأن غير المسلمين يعتبرون فى حق الإرث كذوى دين واحد، وإن اختلفت مذاهبهم وتعددت مللهم، فالكفر كله ملة واحدة فيرث بعضهم بعضاً. وهذا رواية عن أحمد وهو قول حماد وابن شبرمة وأبو حنيفة والشافعى ودأود. وقد نص على ذلك القانون "ويتوارث غير المسلمين بعضهم من بعض".

(١) صحيح البخارى: كتاب الإيمان. والحديث ذكره ابن قدامة (١٦٦/٧).

(٢) المغنى لابن قدامة: (١٦٦/٧).

الثانى: أن الكفر ملل مختلفة لا يرث بعضهم بعضا وهو قول كثير من أهل العلم فلا يرث النصراني لليهودي والعكس. ورواية عن أحمد لقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: "لا يتوارث أهل ملتين شتى".

للتلث: أن الكفر ثلاث ملل اليهودية والنصرانية ودين من عداهم فبقية الكفار ملة واحدة يتوارثون أما اليهودية والنصرانية فلا يتوارثون.

ميراث المرتد:

الردة: هي الرجوع إلى الكفر بعد الإسلام. ولا يقر المرتد على رده.

يرث المرتد من الغير: فتفق أهل العلم على أن المرتد لا يرث أقاربه المسلمين وهذا قول أصحاب الرأي ومالك والشافعي وأحمد؛ لقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: "لا يرث كافر مسلما"^(١).

يرث الغير مرتد: اختلف الفقهاء في ميراث المسلم من المرتد. هل يكون ماله لورثته المسلمين أم يكون فينا؟.

الرأى الأول: ذهب أحمد في رواية والشافعي ومالك إلى أن ماله يكون فينا في بيت مال المسلمين وهو قول ابن عباس، وابن أبي ليلى، وربيعة.

الرأى للثانى: ذهب أبو حنيفة والثوري ورواية عن أحمد وهو قول لأبي بكر الصديق وعلى بن أبي طالب وعمر بن عبد العزيز أن ماله لورثته من المسلمين، وما اكتسبه في رده يكون فينا^(٢).

فعلى هذا الرأى فإن ورثته المسلمين يرثونه، ولا يعتبر هذا من التوارث بين دينين، لأنه لا اعتراف بانتقاله إلى الدين الآخر ولا إقرار له عليه^(٣).

الماتع الثالث: اختلاف الدارين أى اختلاف الوطنين (دار إقامة الوارث والمورث) ليس مانعاً من الإرث بين المسلمين اتفاقاً. أما غير المسلمين إذا كانت شريعة الوطن الآخر تمنع توريث غير مواطنيها فإنها تمنع من الميراث

(١) سبق تخريجه.

(٢) للمغنى لابن قدامة: (١٧٤/٧).

(٣) انظر في الميراث والوصية: ص ٣٠.

عندنا. والمراد باختلاف الدارين أن يكون كل من الوارث والمورث تابعا لدولة تخالف الأخرى، ويظهر هذا للمانع بين دار الإسلام ودار الحرب، أما دار الإسلام أو بلاد المسلمين فتعتبر وطننا واحدا للمسلمين، فيرث المسلم في أى بلد أى مسلم فى أى بلد آخر؛ لأن الإسلام صير بلاد المسلمين وطننا واحدا مهما تباعدت الديار، واختلفت الأنظمة، وانقطعت للصلات، فلو مات مسلم فى دار الحرب ورثه ورثته فى دار الإسلام فهذا للمانع خاص بغير المسلمين.

واختلاف الدار مانع للإرث عند الحنفية فقط إذا كان بين الكفار دون المسلمين، فيكون هذا المانع خاصا بغير المسلمين^(١).

وقد ورد فى المادة السادسة من قانون الموارث، ما يلى: "واختلاف الدارين لا يمنع من الإرث بين المسلمين".

"ولا يمنع بين غير المسلمين إلا إذا كانت شريعة الدار الأجنبية تمنع من توريث الأجنبى عنها". فإذا قام سبب الميراث بين اثنين من المسلمين فى وطنين مختلفين سرائقت موانعه- توارثا رغم اختلاف الدارين.

وبالنسبة لغير المسلمين أيضا، فاختلاف الوطن بين مصرى غير مسلم وقريبه فى وطن آخر لا يمنع التوارث بينهما، لكن لما كانت بعض الدول تمنع توريث الأجنبى عنها (كمن مات فى أمريكا وله ابن غير مسلم فى مصر) حتى لا تنتقل الأموال منها إلى غير بنيتها من غير عوض، نص فى القانون على معاملة هذه الدول بالمثل، ومنع توريث أبنائها من أقاربهم المصريين، وهو حق وعدل ومساواة^(٢).

المانع الرابع الرق: فالرق مانع من موانع الميراث سواء كان الرق كاملا أو ناقصا عند أبى حنيفة، فلا يرث العبد سيده بعد موته؛ لأنه هو وما يملك ملك

(١) انظر للفقهاء الإسلامى واكلته: (٢٦٦/٨).

(٢) نقلا عن الميراث والوصية: ص ٣٥.

لسيده، فيرثه سيده وهو لا يرث سيده؛ لأن ما يملك ملك لسيده في الحقيقة، ولم
يقم سبب الميراث بين السيد والمورث فلا وجه لتوريثه^(١).
وقد حرم الرق قانونا؛ ولذا لم يعرض له القانون لعدم وجوده.

(١) الرق قد يكون كاملا كالقن الذي لم يثبت له أى نوع من أنواع الحرية أصلا وقد يكون
ناقصا كالمكاتب والمدير ولم الولد. وهناك خلاف بين الفقهاء فى توريث ناقص العبودية
يرجع إليه فى مكانه.
انظر كشف القناع: (٤٠٥/٤).

التركة وما يتعلق بها من حقوق

تعريف للتركة: هو ما يتركه الشخص وبقية.

ولاصطلاحاً ما تركه الميت من الأموال صافياً عن تعلق حق الغير بعين من الأموال. وهذا عند الحنفية، فالأصل عندهم أن الحقوق لا يورث منها إلا ما كان تابعاً للمال أو في معنى المال، كحق التعلّي، وحق الارتفاق. أما حق الخيار وحق الشفعة، وحق الانتفاع بالعين الموصى بها فلا تورث لأنها حقوق متعلقة بشخص المتوفى لا بماله.

أما للتركة عند جمهور الفقهاء: فهي كل ما تركه الميت من أموال وحقوق (عقارات أو منقولات) وحقوق سواء كانت عينية كحقوق الارتفاق كالمسيل والشرب وغيرهما، وحقوق شخصية كحق الشفعة والخيار، والمنافع كحق الانتفاع بالمأجور والمستعار. وحقوق شخصية كحق الشفعة وخيار الشرط ويدخل في التركة اتفاقاً الدية الواجبة بالقتل الخطأ، أو بالصلح عن العمد، أو بانقلاب القصاص ما لا يغفو بعض الأولياء،. فنقض منه ديون الميت وتنفذ وصاياه^(١).

الحقوق المتعلقة بالتركة:

إن ما يتعلق بالتركة قسمان:

الأول: أن يتعلق بها حق الغير كأن يتعلق بها حق للغير حال الحياة، وهذا لا يسمى تركة، وإنما يسمى بالحقوق العينية، وهي التي تتعلق بعين الأموال التي يتركها المتوفى، كحق البائع في تسليم المبيع، وحق المرتهن في المرهون، وحق المستأجر الذي عجل الأجرة، فإنه أحق بالمأجور إلى انتهاء مدة الإجارة. الثاني: ألا يتعلق بها حق للغير وهذا هو المسمى تركة.

(١) انظر حاشية ابن عابدين: (٧٥٩/٦) معنى المحتاج: (٣/٣، ٤) الشرح الصغير: (٤/٦١٦) الموسوعة الفقهية: (٩/٣).

وإن الذى يتعلق بالتركة حقوق أربعة هى: التجهيز وقضاء الديون، وتنفيذ الوصايا، ثم مابقى يكون حقا للورثة، ولكن مع اتفاق الفقهاء على أن التجهيز وأداء الديون يقدمان على الوصية والإرث، فإنهم اختلفوا فى الترتيب بين التجهيز وأداء الديون أيهما يقدم أولا. وقد انقسم الفقهاء إلى فريقين:

الأول: ذهب الحنفية والمالكية والشافعية، إلى تقديم الديون العينية على تجهيز الميت، ثم تقديم التجهيز على الديون المطلقة، والوصايا، وذلك لأن المورث نفسه كان لا يملك التصرف فى الأعيان التى تعلقت بها حقوق للدائنين فى حياته، وشأن الموت أنه يقوى تعلق الحقوق بالأعيان.

الثانى: وهو لبعض الحنفية والحنابلة أن التجهيز يقدم على أداء الديون سواء أكانت عينية أو مطلقة، لأن الجهاز بعد الممات يعتبر امتدادا للملابس حال الحياة؛ ولأن قضاء حاجات الإنسان الضرورية مثل (المأكل والملبس والمشرب والسكن) مقدم على تسديد ديونه، فكما يترك للمدين الحى -إذا حجر عليه- ما تستلزمه حاجاته الضرورية، كذلك يجب البدء بتجهيزه إذا مات. لأن تجهيزه من تركته يقدم على كل حق؛ لأن فيه إظهارا لتكريمه^(١). وهذا رأى هو الذى أخذ به القانون وهو الأرجح.

جاء فى المادة (٤) من القانون رقم (٧٧) لسنة ١٩٤٣ فى أحكام الموارث: "يؤدى من التركة بحسب الترتيب الآتى: أولا: ما يكفى لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت إلى الدفن. ثانيا: ديون الميت وجاء فى المذكرة الإيضاحية: "خولف مذهب الحنفية فقدمت النفقة للمحتاج إليها فى تجهيز الميت على الدين الذى تعلق بعين كالأرهن أخذا بمذهب الإمام أحمد بن حنبل، لأن تقديم التجهيز على الدين يرجع إلى أن الميت أحوج إليه من قضاء

(١) انظر الدر المختار ورد المحتار: (٧٥٩/٦).

والشرح الصغير: (٦١٦/٤)، ومغنى المحتاج: (٤-٣/٣)، كشف القناع: (٤٠٣/٤)،

(٤٠٤)، التمرينات العملية على مسائل الميراث والوصية: ص ١٦.

ديونه لاذى هو من حاجاته، ويستوى فى ذلك الديون المتعلقة بالعين والديون الأخرى.

كذلك يجب فى التركة نفقة تجهيز من تلزم للميت نفقته، كولد مات قبله ولو بلحظة، وزوجة كذلك ولو غنية، فإنه يبدأ بإخراجها من ماله، كنفقة تجهيزه، وهذا للحكم مأخوذ من مذهب الحنفية، فنفقة تجهيز من تلزم المرء نفقته واجبة عليه حال حياته، وفى ماله بعد وفاته^(١).

إن الحقوق المتعلقة بالتركة تكون على النحو التالى:

أولاً: تجهيز الميت من التركة ومن تلزمه نفقته:

فيجب تجهيز الميت من تركته ومن تلزمه نفقته من الموت إلى الدفن، وهذا هو الحق المالى الأول فى التركة الذى يجب أن يقدم على كل حق، وينبغى أن يكون فى حدود العرف، ولا ينبغى أن يغالى فى الكفن إظهاراً للفخر والسمعة؛ ولأن ذلك إسراف منهى عنه، ولأن هذا الإسراف لو وصل به الحد إلى أنه يضر بالورثة المستحقين، فينبغى أن يتحملة من قام به من ماله الخاص لا من التركة، فكثير من الناس يبالغون فى إقامة السراقات والولائم على حساب الورثة وقد يكون الورثة فقراء، فينبغى إذن الوقوف فى كل هذه الأمور عند حدود الشريعة التى لا تسمح بهذا الإسراف. ومن أسرف فى مثل هذه الأمور فإنه يتحمل نتيجة هذا الإسراف، ولا يكون ذلك على حساب الورثة الآخرين الذى ربما يكون فيهم قاصر ويقيم ويحتاج لمثل هذه الأموال، فمثلته أولى بذلك من الإنفاق فى أشياء لم يرد بها الشرع^(٢).

ثانياً: أداء ديون الميت:

ينبغى قضاء ما وجب فى الذمة من الديون من جميع ما بقى من ماله؛ لأن الديون تعلقت بذمة الميت، فلا بد أن تؤدى سواء لأن الميت فى ذلك أم لا،

(١) المذكرة الإيضاحية لقانون الموارث: ص ١٤٦.

(٢) انظر الدر المختار ورد المحتار: (٧٥٩/٦).

لزمته الله تعالى لم لأبى؛ لأنها حقوق ولجبة عليه فما بقى بعد مؤنة التجهيز بالمعروف بقضى منها دينه، سواء أوصى به أو لا، ويبدأ منها بالمتعلق بعين المال كدين ورهن، وأرش جنابة برقبة الجاني ونحوه، ثم للدين المرسلة فى الزمة، سواء أكانت للدين الله تعالى كزكاة مال، وصدقة فطر، والكفارات، والحج الواجب، والنذر، أو كانت لأبى، كالدين من قرض، وثن. أجرة وجعالة استقرت ونحوها، والعقل بعد الحول، وأرش الجنایات والغصب وقيم المتلفات وغير ذلك؛ لأنه صلى الله عليه وسلم - قضى بالدين قبل الوصية، فإن ضاق المال تحاصوا^(١).

وتقدم الديون المتعلقة بعين معينة من أعيان التركة عن الديون المطلقة كمن اشترى داراً ومات قبل أن يدفع ثمنها أو يتسلمها، فبائعها أحق بها حتى يتسلم ثمنها، لأن للدين نوعان: ديون للعباد، وديون لله تعالى، وديون العباد قد تكون متعلقة بعين من أعيان التركة كما سبق، أو تكون ديوناً مطلقة.

فتقدم المتعلقة بعين من أعيان التركة، كما إذا كان المورث قد رهن عيناً لآخر نظير قرض قد أخذه منه ثم مات المورث قبل فك الرهن فلا بد أن تخلص هذه العين من يد المرتهن، ويدفع المقابل لها من التركة. فهذا مثال للدين المتعلقة بعين من أعيان التركة.

أما الديون التى لا تتعلق بعين معينة من أعيان التركة، وهى الديون المطلقة الشائعة فى التركة وتسمى شخصية كدين القرض والمهر، والثن والأجرة والجعالة ونحوها. هذه للدين نوعان:

ديون صحة وديون مرض فيقدم دين الصحة على دين المرض. ودين للصحة: هو ما ثبت بالبينة أو الإقرار فى حالة صحة المقر وهو المورث. ودين المرض: فهو ما لم يثبت إلا بإقرار المدين حال مرض موته لغير وارث، ولا تثبت للوارث إلا بإجازة الورثة خشية المحاباة.

(١) انظر كشاف القناع: (٤٠٤/٤).

وطريقة أداء هذه الديون أن يبدأ بالدين العيني -كما سبق- وتخليص عين التركة منه، فإذا بقي من التركة بعد التجهيز وأداء هذا الدين ما بقي بكل الديون المطلقة لأيت، وإلا قُضت ديون الصحة، فإن بقي شيء وزع على ديون للمرض توزيعاً تناسبياً، وإن لم يف للباقي بديون الصحة وزع بين أصحابها تناسبياً أيضاً^(١).

ولا فرق عند جمهور الفقهاء بين دين الصحة ودين المرض، قالوا: إن الإقرار حجة، والإنسان وهو مريض أقرب إلى تحري الحق فيه في حال الصحة، فتنتفى نهمة الكذب عن إقراره، ويكون الثابت بالإقرار في هذه الحال كالثابت بالبينة.

أما ديون الله تعالى كالزكاة والنذور والكفارات فلا تؤدي من التركة عملاً بمذهب أبي حنيفة، جاء في الدر المختار: "وأما دين الله تعالى فإن أوصى به وجب تنفيذه من ثلث الباقي وإلا لا"^(٢). وجاء في المذكرة التفسيرية لقانون الموارث للمادة (٤) "المراد بالديون في المادة الديون التي لها مطالب من العباد أما ديون الله فلا تطالب بها للتركة أخذاً بمذهب الحنفية"^(٣).

لأن هذه الديون عند الحنفية من قبيل العبادات وهي تسقط عن وجبت عليه بالموت، فلا يلزم الورثة أدائها إلا إذا أوصى بها أو تبرعوا بها هم عندهم؛ لأن الركن في العبادات نية المكلف وفعله، وقد فات بموته فلا يتصور بقاء الواجب، وعدم أدائها من التركة مشروط بعدم الوصية من الوارث بأدائها من التركة، فإذا أوصى بذلك وجب أدائها وصية لا ديناً"^(٤).

(١) انظر الدر المختار ورد المحتار: (٦/٧٦٠) ومحاضرات في الميراث والوصية ودراسات قرآنية للدكتور أحمد يوسف سليمان والدكتور محمد إبراهيم شريف: ص ٢٨.

(٢) الدر المختار: (٦/٧٦٠).

(٣) المذكرة الإيضاحية: ص ١٤٦.

(٤) انظر حاشية ابن عابدين: (٦/٧٦٠) ومحاضرات في الميراث والوصية: ص ٢٩.

وجمهور الفقهاء على أن ديون الله تعالى لا تسقط بالموت قبل أدائها ويجب إخراجها من التركة وإن لم يوص للمورث بذلك، بل تقدم على ديون العباد في الأصح عند الشافعية، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "ودين الله أحق بالقضاء"^(١). وهذه الديون عندهم ليست عبادة تحتاج إلى نية وقصد، بل هي في نظرهم مؤنة للمال، ولذا وجبت للزكاة في مال من لا تصح فيه العبادة كالمجنون والصغير إذا بلغ مال كل واحد منهما نصاباً، ويقوم بأدائها من له الولاية عليهما في مالهما". وهذا هو الأرجح، ولكن للقضاء لا يجرى على الإلزام بها أخذاً بمذهب الحنفية.

ثالثاً: تنفيذ وصايا الميت:

والوصية: اسم لما أوجبه الموصي في ماله تطوعاً بعد موته. والفقهاء متفقون على أن تنفيذ الوصية يكون بعد تجهيز الميت، وسداد ديونه.

فإذا كانت الوصية في حدود ثلث التركة، والموصي له غير وارث، فإنها تنفذ دون توقف على إجازة الورثة. فإذا كان الموصي له وارثاً. فقد اختلف الفقهاء فيها فمنهم من ذهب إلى عدم جوازها ومنهم من أجازها بموافقة باقي الورثة، ومنهم من أجازها بلا شرط. وقد أخذ القانون بهذا فأجازها للوارث في حدود الثلث، وحكم بنفاذها، دون توقف على إجازة الورثة وتصح بما زاد على الثلث، ولا تنفذ في الزيادة إلا إذا أجازها للورثة بعد وفاة الموصي، وكانوا من أهل التبرع عالمين بما يجيزونه. (مادة ٣٧). وقد تأخرت الوصية عن الدين لكونها تبرع (تمليك) مضاف إلى ما بعد الموت، لا إيجاب عليه فيها، أما الدين فهو واجب، فوجب تقديمه على الوصية، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "الدين قبل الوصية"^(٢). ولقول علي رضي الله عنه - إنى رأيت رسول الله -

(١) سورة النساء: من آية (١١).

(٢) صحيح البخاري: كتاب الوصايا.

صلى الله عليه وسلم:- 'بدأ بالدين قبل الوصية'^(١). أما تقديم الوصية على الدين فى قوله تعالى: "من بعد وصية يوصى بها أو دين"^(٢). فلشبهها بالميراث فى كونها مأخوذة من غير عوض، فربما يشق على الورثة إخراجها، فكانت مظنة للتفريط، بخلاف الدين فإن نفوسهم مطمئنة إلى أدائه، فتقديمها للحث على أدائها، والمصارعة فى تنفيذها. وسنقف مع الوصية وقفة طويلة فيما بعد.

رابعاً: توزيع التركة على الورثة (حقوق الورثة)

إن الحقوق التى تستحق فى التركة بعد وفاة المورث هى تجهيز الميت وأداء ديونه، وتنفيذ وصاياه، فما بقى من التركة بعد ذلك يكون من حق الورثة، وليس الورثة جميعهم فى مرتبة واحدة على السواء، بل يقدم بعضهم على بعض على النحو التالى:

أولاً: أصحاب الفروض:

وهم اثنا عشر وارثاً: للزوج والزوجة، والأب والأم، والجد (أبو الأب) والجدة (الوارثة)، والبنات وبنت الابن، والأخت للشقيقة، والأخت لأب، والأخ لأم، والأخت لأم. وهم أصحاب الفروض المقررة فى كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم- وهم أربعة من الذكور (الأب والجد الصحيح وابن علا، والزوج والأخ لأم) وثمان من النساء: البنت وبنت الابن، والأخت للشقيقة والأخت لأب، والأخت لأم، والأم، والجدة الصحيحة، والزوجة.

ويسمى إرث هؤلاء إرثاً بالفرض، وإن كان بعضهم يرث بغيره. وتورثهم كان بسبب الزوجية أو القرابة. ويقدم أصحاب الفروض على غيرهم من العصبات لقول النبی صلى الله عليه وسلم:- "الحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فهو لأولى رجل ذكر"^(٣).

(١) سنن الترمذی: کتاب الوصایا.

(٢) سورة النساء من آية (١١).

(٣) متفق عليه سبق تخريجه.

ثانيا: للعصبات النسبية:

وهم الأقارب غير نوى الفروض ولا نوى الأرحام، وتشمل كل قريب لا يتوسط بينه وبين الميت أنثى قط، وبأخنون من للتركة ما بقى بعد أصحاب الفروض، فإذا لم يكن صاحب فرض أخذت العصبه كل للتركة. والعصبات ثلاثة أنواع على النحو التالى:

١- العصبه بالنفس: وهم الرجال الذين لا يدخل فى نسبتهم إلى الميت أنثى، ولا يحتاجون إلى غيرهم فى التعصيب؛ لأن كلا منهم عصبه لنفسه.
قال صاحب الرحيبة:

كالأب والجد وجد الجد والابن عند قربه والبعد
والأخ وابن الأخ والأعمام والسيد والمعتق ذى الإنعام
وهكذا بنوهم جميعا فكن لما أنكره سميعا

٢- العصبه بالغير: هى كل أنثى صاحبة فرض وجد معها عاصب بالنفس فى درجتها أو أنزل منها واحتاجت إليه. أو هى كل أنثى تحتاج إلى ذكر يعصبها وتشاركه العصبه وهى تشمل أربعة من الإناث كل منهما مقدم على ما بعده:

البنات (أو أكثر) مع الابن (أخيها)

بنات الابن (أو أكثر) مع ابن الابن الذى فى درجتها (أخيها أو ابن عمها)
وابن ابن الابن الذى هو أنزل منها لكنها تحتاج إليه ليعصبها حين تكون محرومة من التركة باستغراق أصحاب الفروض لها. وذلك فى حالة وجودها مع بنتين، أو بنتى ابن أعلى منها.

الأخت الشقيقة (أو أكثر) مع الأخ الشقيق. أو أكثر.

والأخت لأب (أو أكثر) مع الأخ لأب. أو أكثر.

قال صاحب الرحيبة:

والابن والأخ مع الإناث يعصبانهن فى الميراث

أى أن هذه الجهة تشمل أربعة من الإناث مع أربعة من الذكور على النحو الذى سيأتى تفصيله.

٣- العصبية مع الغير: وهى كل أنثى صاحبة فرض، تصير عصبية مع أنثى أخرى صاحبة فرض، لا تشاركها تلك العصبية.
قال صاحب الرحبية:

والأخوات إن تكن بنات فهن معهن معصبات
وهى كل أنثى احتاجت إلى أنثى أخرى لتجعلها عصبية، دون أن تشاركها الأخرى فى العصبية، أو هى كل أنثى صاحبة فرض احتاجت فى تعصيبها إلى الغير، ولم يشاركها ذلك الغير فى العصبية.
وينحصر ذلك النوع فى اثنتين من أصحاب الفروض الأولى منهما مقدمة على الثانية:

الأخت للشقيقة (واحدة أو أكثر) مع البنت فأكثر أو بنت الابن فأكثر.
والأخت لأب (واحدة أو أكثر) مع البنت فأكثر أو بنت الابن فأكثر.
وتتعصب كل منهما مع البنت للصليبة، أو بنت الابن أو معها معا، وهذا بشرط عدم وجود من يعصبهما من الذكور، فتتعصب كل منهما به وعند ذلك تكون من العصبية بالغير وليست مع الغير.
والعصبات بأنواعها الثلاثة إذا وجد الواحد منهم يأخذ الباقي من التركة بعد إعطاء أصحاب الفروض فروضهم، وإذا استغرقت الفروض التركة، فلاشئ للعاصب، وإذا لم يوجد صاحب فرض، فإن العاصب يأخذ التركة كلها، ويسمى ذلك إرثا بالتعصب.

ثالثا: الرد على أصحاب الفروض من غير الزوجين، وذلك إذا لم يوجد فى الورثة أحد من العصبات، فإذا بقى شئ من التركة بعد أخذ أصحاب الفروض فروضهم، ولا يوجد فى الورثة من يستحقه من العصبية، يرد هذا الباقي إلى أصحاب الفروض بنسبة أنصبتهم، ولا يرد على الزوجين إذا كان أحدهما فى المسألة مع أنهما من أصحاب الفروض.

والسبب فى ذلك يرجع إلى أن كلا منهما صاحب فرض سببى (وهو الزواج) وغيرهما صاحب فرض نسبى (قرابة وهو أقوى).

والرد على أحد الزوجين لا يكون إلا عند عدم وجود قريب للميت مطلقا. رابعاً: توريث نوى الأرحام: وهم قرابة للميت ممن ليسوا بعصبة، وليس لهم فرض محدد فى كتاب الله تعالى، فهم يرثون إذا لم يوجد صاحب فرض، أو عصبة، ولم يوجد من أصحاب الفروض إلا أحد الزوجين فحسب، فإذا لم يوجد للمتوفى قريب صاحب فرض ولا عصبة أخذ نو الرحم للتركة بالطريقة التى سنقوم ببيانها فيما بعد، ويسمى الإرث بهذه الطريقة إرثا بالرحم (ميراث نوى الأرحام).

خامساً: للرد على أحد الزوجين وذلك عندما لا يوجد من الورثة لا صاحب فرض، ولا عاصب، ولا نو رحم، ولم يوجد من الورثة صاحب فرض إلا أحد الزوجين فيرد الباقي من التركة عليه، فإذا انحصرت التركة فى أحد الزوجين أخذ كل التركة فى هذا الحال فرضاً ورداً، فإذا كان الزوج هو الموجود أخذ نصف التركة بالفرض، وأخذ للنصف الآخر بالرد، وهو فى هذه الحالة يكون وارثاً بجهتين مختلفتين بالفرض وبالرد.

سادساً: الميراث بالعصبة السببية (مولى العتق) وهى عسوبة سببها نعمة المعتق على رقيقه بالعتق، فيرث به المَعْتَق، وعصبته المتعصبون بأنفسهم لا بغيرهم ولا مع غيرهم دون العتيق.

والمَعْتَق هو السيد الذى أعتق (رجلاً كان أو امرأة) إذا لم يوجد للعتيق (المَعْتَق) وارث أصلاً لا صاحب فرض، ولا عصبة، ولا نو رحم وكان الميت (عتيقاً) فإن المَعْتَق يرث من أعتقه، ويرث عصبة المَعْتَق العتيق إذا لم يوجد للمعتق نفسه. وهذه آخر مراتب الاستحقاق فى التركة بالإرث.

فهذه حقوق الورثة الذين يستحقون للتركة بأى سبب من أسباب الميراث وهى للقرابة أو الزوجية أو الولاء.

فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء جميعاً فإن للتركة أو الباقي منها بعد التجهيز وأداء الديون يستحقها بغير إرث ثلاثة أنواع حسب ترتيبهم الآتي:

١- المقر له بنسب إقراراً محمولاً على الغير: فإذا لم يوجد ورثة من السابقين جميعاً عن طريق (قربة أو زوجية أو ولاء) استحق المقر له بنسب محمول على الغير للتركة، لمن أقر بأخوة شخص ما، فإن الإقرار محمول على والد المقر. ولكنه لا يرث منه، ولا يرث إلا ممن أقر بنسبه، فلا يعامل بهذا الإقرار إلا في حق من أقر.

٢- الموصى له بأكثر من الثلث، فإنه يستحق ما زاد على الثلث، إذا انعدم جميع الورثة السابقين، ولم يوجد كذلك مقر له بنسب محمول على الغير، فإنه (أي الموصى له بأكثر من الثلث) يستحق أخذ ما فوق الثلث من التركة.

٣- بيت المال (الخزانة العامة) وذلك إذا لم يوجد أحد ممن سبق ذكره، فإن التركة أو ما بقى منها تتول إلى الخزانة العامة، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه"^(١). وليس المراد أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الوارث، وإنما ليكون في الخزانة العامة لينفقه في مصالح المسلمين.

هذه هي الحقوق المتعلقة بالتركة، وسنفصلها في الصفحات التالية.

(١) سنن أبي داود: كتاب الفرائض باب في ميراث نوى الأرحام.

الوارثون من الرجال بالفرض أو بالتعصيب

إن للوارثين من الرجال بالأسباب الثلاثة السابقة وهي للنكاح، والولاء
والنسب هم على النحو التالي كما نظمهم صاحب الرحبية:
قال الناظم رحمه الله:

والوارثون من الرجال عشرة أسماؤهم معروفة مشتهرة
الابن وابن الابن مهما نزلا والأب والجد له وإن علا
والأخ من أى للجهات كانا قد أنزل الله به القرآنا
وابن الأخ للمولى إليه بالأب فاسمع مقالاً ليس بالمكذب
والعم وابن العم من لبيه فاشكر لذى الإيجاز والتنبيه
والزوج والمعتق ذو الولاء فجملته الذكور هؤلاء

فالوارثون المجمع على إرثهم من الذكور عشرة، وهم، الابن، وابن الابن
وإن نزل، والأب والجد أبو الأب وإن علا، والأخ سواء كان شقيقاً أم لأب أم
لأم (أى سواء كانوا أشقاء أم لأب، أم لأم) وابن الأخ للمولى إلى للميت بالأب
مع الأم أو بالأب وحده، والعم من الأب، وابن العم من الأب سواء كان من
الأب مع الأم أو من الأب وحده، والزوج والمعتق.

(١) الابن (٢) ابن الابن (٣) الأب (٤) الجد (٥) الأخ (٦) ابن الأخ (٧)
(٨) ابن العم (٩) للزوج (١٠) للمعتق. هذا مع الاختصار.
لما مع البسط فيعدون خمسة عشر على النحو التالي:

(١) الابن	(٢) ابن الابن	(٣) الأب
(٤) الجد	(٥) الأخ الشقيق	(٦) الأخ لأب
(٧) ابن الأخ الشقيق	(٨) ابن الأخ لأب	(٩) الأخ لأم
(١٠) العم الشقيق	(١١) العم لأب	(١٢) ابن العم الشقيق
(١٣) ابن العم لأب	(١٤) للزوج	(١٥) للمعتق

لوارثات من النساء بالفرض أو بالتعصيب

لوارثات للمجمع على توريثهن من الإناث سبع، لم يرد في الكتاب ولا في السنة توريث غيرهن.

قال الناظم (صاحب للرحبية):

والوارثات من النساء سبع لم يعط أنثى غيرهن الشرع
بنت وبنت ابن وأم مشقة وزوجة وجدة ومعتقة
والأخت من أى للجهات كانت فهذه عدتهن بانست
فالوارثات من النساء سبع وهن:

(١) البنت (٢) بنت الابن وإن نزل أبوها (٣) الأم
(٤) الزوجة (٥) الجدة لأم أو لأب وإن علت^(١) ما لم تكل
إلى الميت بجد فاسد كام أبى الأم فإن هذه
من نوى الأرحام.

(٦) والأخت مطلقا (٧) والمعتقة وهذه على طريقة الاختصار
أما عدتهن بطريق البسط عشرة.

(١) البنت (٢) بنت الابن (٣) الأم
(٤) الجدة من قبلها (٥) الجدة من قبل (٦) الأخت الشقيقة
(أم أم) الأب (أم أب)
(٧) الأخت لأب (٨) الأخت لأم (٩) الزوجة
(١٠) المعتقة

(١) لا ترث الجدة أم الجد عند المالكية، فإن الجدة إذا لم يكن بينها وبين الميت ذكر فهي من قبل الأم فترث باتفاق (أم أم) وإن كان بينها وبين الميت ذكر فإن كان هو الأب فهي جدة من قبل الأب فترث كذلك بلا خلاف لأنها (أم أب) فإن كان هو الجد ففيها خلاف فعند المالكية لا ترث، وترث عند الحنابلة، ومذهب الحنفية والشافعية أنها ترث، وكذا كل جدة أكلت بجد وارث. انظر شرح الرحبية: ص ٤٨.

الفروض المقررة في كتاب الله

للفروض: جمع فرض، وهو في اللغة القطع والتقدير والبيان، وفي الاصطلاح: جزء مقدر من التركة، وجزء مقدر شرعا من التركة لوارث خاص.

والفروض المقررة شرعا هي:

١- النصف $\frac{1}{2}$

٢- الربع $\frac{1}{4}$

٣- الثمن $\frac{1}{8}$

٤- الثلثان $\frac{2}{3}$

٥- الثلث $\frac{1}{3}$

٦- السدس $\frac{1}{6}$

قال صاحب الرحيبة:

فالفرض في نص الكتاب سنة
نصف وربع ثم نصف الربع
والثلثان وهما التمام
لا فرض في الإرث سواها البتة
والثلث والسدس بنص الشرع
فاحفظ فكل حافظ إمام^(١).

(١) هناك فرض رابع ثبت بالاجتهاد ويعطى أحدها للأُم في المسألة الغرلوية والثاني يعطى للجد في بعض أحواله مع الإخوة.

من له النصف من الورثة

قال الناظم صاحب الرحبية:

والنصف فرض خمسة أفراد الزوج والأنثى من الأولاد

وبنت الابن عند فقد البنت والأخت فى مذهب كل مفتى

وبعدها الأخت من الأب عند انفردهن عن معصب

الذين يستحقون النصف من للتركة خمسة أفراد وهم:

١- الزوج إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن مطلقاً، أى بشرط عدم وجود الفرع الوارث.

٢- البنت للصلبية عند انفرداها ولم يكن معها ابن فأكثر للمتوفى أى لم يكن معها معصب. أى بشرط عدم وجود للمعصب وهو أخوها، وعدم المشارك (أختها).

٣- بنت الابن إذا كانت منفردة، ولم تكن معها بنت صلبية، ولا ابن فأكثر، ولا معصب، أى بثلاثة شروط: عدم المعصب، وعدم المشارك وعدم الفرع للوارث الذى أعلا منها.

٤- الأخت الشقيقة ترث للنصف بأربعة شروط: عدم المشارك، وعدم المعصب، وعدم الفرع للوارث، وعدم الأصل من الذكور الوارث.

٥- الأخت لأب تستحق للنصف بهذه الشروط المذكورة فى إرث الأخت الشقيقة وتزيد عليها شرطاً خامساً وهم عدم الأشقاء والشقائق. الذى يمكن اجتماعه من أصحاب النصف الزوج، والأخت الشقيقة، أو الأخت لأب.

أصحاب الربع من الورثة

قال صاحب الرحبية:

والربع فرض للزوج إن كان معه من ولد الزوجة من قد منعه
وهو لكل زوجة أو أكثر مع عدم الأولاد فيما قدرا
ونكر أولاد البنين يعتمد حيث اعتمدنا القول في نكر للولد
فالربع فرض للثنتين:

- ١- للزوج يرث الربع بشرط وجودى، وهو وجود الفرع للوارث أى مع وجود ولد أو ولد ولد للزوجة منه أو من غيره.
- ٢- للزوجة ترث الربع بشرط واحد، وهو عدم الفرع للوارث، أى عند عدم الولد، وولد الابن، فتستقل به الواحدة، ويشترك فيه الأكثر.

أصحاب الثمن

قال الناظم:

والثمن للزوجة والزوجات مع البنين أو مع البنات
أو مع أولاد البنين فاعلم ولا تظن الجمع شرطاً فافهم
الثمن فرض نوع واحد من أنواع الورثة، فهو فرض الزوجة عند وجود
الولد، أو ولد الابن، تستقل به الوحدة، ويشترك فيه الأكثر.
أى تستحق الزوجة أو الزوجات هذا الفرض بشرط وجودى، وهو وجود
الفرع للوارث نكراً كان أم أختى.

أصحاب الثلثين

قال الناظم رحمه الله:

والثلثان للبنات جمعاً ما زاد عن واحدة فسمعاً
وهو كذلك لبنات الابن فافهم مقالى فهم صافى الذهن
وهو للأختين فما يزيد قضى به الأحرار والعبيد
هذا إذا كن أم وأب أو لأب فاعمل بهذا تصب
الثلثان فرض أربعة أصناف من الورثة:

- ١- البنات: يرثن الثلثين بشرطين: شرط وجودى وهو أن يكن اثنتين فصاعداً، وشرط عدمى وهو عدم وجود المعصب.
- ٢- بنات الابن: يرثن الثلثين بثلاثة شروط، أن يكن اثنتين فصاعداً، عدم وجود المعصب معهن، وعدم وجود الفرع الوارث الذى هو أعلا منهن.
- ٣- فرض الأختين الشقيقتين فأكثر، ويرثنه بأربعة شروط: أن يكن اثنتين فصاعداً، عدم وجود الفرع الوارث، (أى مع الانفراد) وعدم وجود الأصل من الذكور للوارث (الأب اتفاقاً)، عدم وجود المعصب.

٤- فرض الأختين لأب فأكثر، ويرثه بخمسة شروط الأربعة المذكورة في الأخوات الشقائق، والشروط للخامس عدمى وهو عدم وجود الأشقاء وللشقائق.
ولا يتصور اجتماع صنفين لكل واحد منهم الثلثين.

أصحاب الثلث

قال الناظم رحمه الله:

ولا من الإخوة جمع ذو عدد	والثلث فرض الأم حيث لا ولد
حكم للذكور فيه كالإناث	كاثنتين أو ثنتين أو ثلاث
ففرضاها الثلث كما بينته	ولا ابن ابن معها أو بنته
فثلث الباقي لها مرتب	وإن يكن زوج ولم وأب
فلا تكن عن العلوم قاعدا	وهكذا مع زوجة فصاعدا
من ولد الأم بغير مين	وهو للثنتين أو ثنتين
فما لهم فيما سواه زاد	وهكذا إن كثروا أو زادوا
فيه كما قد أوضح المستور	وتستوى الإناث والذكور

إن فإن الثلث نصيب لثنتين من الورثة:

١- الأم إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن (ويشمل الذكر والأنثى)، ولا لثان فأكثر من الإخوة والأخوات مطلقا. لكن يكون لها ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين في مسألتين تسميان بالغراوين (تثنية غراء تشبيها لها بالكوكب الأغر لشهرتهما) أو لأن الأم غرت، فقل لها الثلث وهي في الحقيقة ترث السدس في واحدة، وفي الأخرى الربع، وتسمى بالغريميتين، لأن كلا من الزوجين كالغريم صاحب الدين، والأبوين كالورثة يأخذان ما فضل. وتسميان أيضا بالغريميتين لغرابيتهما، وبالعمريتين لقضاء عمر رضى الله عنه - فيهما بذلك. وهي على النحو التالي:

- أ- أن يكون للميت زوج وأم وأب. فالزوج النصف وللأم ثلث الباقي بعده، وللأب الباقي.
- ب- أن يكون للميت زوجة فأكثر وأم وأب، فالزوجة الربع، وللأم ثلث الباقي بعده، وللأب الباقي.

وثالث للباقي في الحقيقة سدس في الصورة الأولى، وربع في الثانية، فهو من الفروض الستة وراجع إليها، وإنما قيل ثلث الباقي موافقة للفظ القرآن تأديبا^(١).

٢- للثلث فرص الاثني فصاعدا من ولد الأم (الإخوة لأم) يستوى فيه الذكور والإناث، ذكرين فأكثر، أو اثنيين فأكثر، أو مختلفين فأكثر، ويقسم على عدد رؤسهم، يستوى فيه ذكرهم وأنثاهم إجماعا، لأن ظاهر التشريك في قوله تعالى: فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث^(٢) يقتضى التسوية في القسمة.

أصحاب السدس

قال الناظم رحمه الله:

والسدس فرض سعة من العدد أب وأم ثم بنت ابن وجد
والأحد بسب لأب ثم الـ جدة وولد الأم تمام العدة
فالسدس فرص سعة:

- ١- الأب يرث السدس بشرط وجودى وهو وجود الفرع الوارث. الولد أو ولد الابن وإن سفل بمحض الذكور
- ٢- الأم ترث السدس إذا كان للميت ولد أو ولد ابن وإن سفل، أو له اثنتان فأكثر من الإخوة أو الأخوات أو منهما مطلقا، وارثين أو محجوبين.
- ٣- الجد يرث السدس بشرطين عدم وجود الأب، ووجود الفرع الوارث. أى عند عدم الأب مع وجود الولد أو ولد الابن وإن سفل بمحض الذكور.
- ٤- الجدة الصحيحة تأخذ السدس، تستقل به الواحدة، ويشتركن فيه لو تعددن بشرط التساوى في الدرجة لا فرق بين ذات قرابة أو ذات قرابتين.

(١) انظر شرح الرحبية: ص ٥٨.

(٢) سورة النساء من آية (١٢).

- ٥- ولد الأم (الأخ لأم) نكرا كان أم أنثى يرث للسدس إذا كان واحدا مع عدم الفرع للوارث مطلقا، والأصل للوارث المنكر.
- ٦- بنت الابن فأكثر ترث السدس مع الصلبية المنفردة، وترثه بشرطين عدميين، وهما عدم المعصب، وعدم الفرع للوارث الذي أعلا منها سوى صاحبة النصف، فإنها لا ترث للسدس إلا معها.
- ٧- الأخت لأب فأكثر، وترث السدس بشرطين، الأول: أن تكون مع أخت شقيقه وارثة للنصف فرضا. والثاني عدم المعصب.

میراث ذوی الفروض

أولاً: ميراث الزوج:

يقول الله تعالى: "ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين" (١).

يتضح من الآية السابقة أن للزوج حالتين:

- ١- أن يرث من زوجته النصف إذا لم يوجد لها فرع وارث (نكرا كان أم أنثى، من هذا الزوج نفسه أم من غيره) كالابن والابنت، وابن الابن، وبنت الابن. أى عند عدم الولد وولد الابن وإن سفل.
- ٢- أن يرث الربع إذا كان للزوجة فرع وارث منه أو من غيره أى عند وجود الولد، وولد الابن لقوله تعالى: "فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن".

أمثلة:

توفيت عن:	زوج	أب	ابن	
١-	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	ع	١٢
	٣	٢	٧	
٢-	زوج	لم	بنت	أخ شقيق
	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$	ع
	٣	٢	٦	١
٣-	زوج	أخ شقيق	أخ لأم	أخ لأب
	$\frac{1}{2}$	ع	$\frac{1}{6}$	م
	٣	٢	١	٦
٤-	بنت ابن	زوج	لم	أخ الأب

(١) سورة النساء: من آية (١٢).

١٢	ع	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$
	١	٢	٣	٦

٥- ابن ابن لب زوج أخ شقيق

١٢	م	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	ع
		٣	٢	٧

٦- زوج أخت شقيقة أخت لأب

٦		$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
٧ بالعول		١	٣	٣

٧- زوج ابن قاتل أخ شقيق

$\frac{1}{2}$ ممنوع من الميراث ع

٨- زوج قاتل لزوجته أخ لأب عم شقيق

لا يرث محروم ع م

ثانيا: ميراث الزوجة:

قال الله تعالى: "ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثلثن مما تركتم من بعد وصية يوصون بها أو دين"^(١).

يتبين من الآية السابقة أن للزوجة أو للزوجات حالتين:

١- أن ترث للواحدة أو أكثر الربع عند عدم الولد وولد الابن، أى أنها تأخذ للربع إذا لم يكن للزوج فرع وارث منها أو من غيرها. لقوله تعالى: "ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد".

٢- أن ترث للواحدة أو أكثر الثلثن إذا وجد للزوج فرع وارث منها أو من غيرها؛ لقوله تعالى: "فإن كان لكم ولد فلهن الثلثن مما تركتم".

وللزوجة -ولو كانت مطلقة رجعيًا إذا مات الزوج وهى فى العدة- أو الزوجات فرض الربع عند عدم الولد وولد الابن وإن نزل، والثلثن مع الولد أو ولد الابن وإن نزل.

وتعتبر المطلقة بائنا فى مرض الموت فى حكم الزوجة إذا لم ترض بالطلاق، ومات المطلق فى ذلك المرض وهى فى عدته^(٢).

١-	زوجة	وبنت	أب
	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6} + ع$
	٣	١٢	٥+٤ ٢٤

٢-	زوجة	أخ شقيق	أخ لأب
	$\frac{1}{4}$	ع	م
	١	٣	٤

(١) سورة النساء: من آية (١٢).

(٢) انظر المادة (١١) من قانون الموارث.

		جد	لم	زوجة	-٣
١٢		ع	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{4}$	
		٥	٤	٣	
أخ شقيق		ابن	بنت	زوجة	-٤
م		ع		$\frac{1}{8}$	
<u>٢٤</u>				٨	
		١٤	٧	٣	
		عم	بنت ابن	زوجة	-٥
		ع	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{8}$	
<u>٢٤</u>		٩	١٢	٣	

ثالثاً: ميراث الأب:

قال الله تعالى: "ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد" (١).

الأب له ثلاث حالات:

١- أن يرث السدس فرضاً إذا وجد للميت فرع وارث مذكر (ابن أو ابن ابن) وإن نزل بمحض الذكور.

٢- أن يرث بالفرض والتعصيب، أي يرث السدس فرضاً ثم بصير عصبه يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض، إذا وجد للميت فرع وارث مؤنث فقط (بنت أو بنت ابن وإن نزل)، فيأخذ السدس فرضاً والباقي بعد فرض غيره تعصباً.

٣- أن يرث بالتعصيب للمحض، أي يكون عصبه فقط إذا لم يكن للميت فرع وارث مذكر أو مؤنث، فيرث جميع التركة عند الانفراد، أو الباقي بعد فرض غيره.

أمثلة:

١-				
	أب	ابن		
	$\frac{1}{6}$	ع		٦
	١	٥		
٢-				
	أب	بنت ابن		
	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$	ع +	٦
	١	٢ +	٣	
٣-				
	بنت	بنت ابن	لم	أب
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$
	٣	١	١	١

(١) سورة النساء: من آية (١١).

-٤	أب	ابن ابن	زوجة	
	$\frac{1}{6}$	ع	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{24}$
	٤	١٧	٣	

-٥	أب	أخ شقيق	أخت شقيقة	أخت الأم
	ع		م	

-٦	بناتين	أب	ع+	$\frac{1}{6}$
	$\frac{2}{3}$			$\frac{1}{6}$
	٤			١+١

-٧	بناتين	أب	أم	
	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	ع + $\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$
	ع	١	١	١

لا يبقى للأب شئ بالتعصيب

ملاحظات على ميراث الأب:

- ١- إنه ممن يرث بالفرض والتعصيب.
- ٢- إنه لا يحجب حجب حرمان ولا حجب نقصان.
- ٣- إنه يحجب جميع الإخوة والأخوات من أى ناحية بالإجماع.
- ٤- إنه يحجب أم الأب، وأم أم الأب؛ لأنهما تتليان به.
- ٥- إنه يحجب الجد حرمان.

رابعاً: ميراث الجد:

وهو أبو الأب وإن علا بمحض الذكور، وهو الذى لا يدخل فى نسبته إلى للميت أنثى، وهو أبو الأب، وأبو أبى الأب، ويسمى (الجد الصحيح) فى الميراث، أما من دخلت أنثى فى نسبته إلى الميت كأبى الأم فهو من ذوى الأرحام (وسياتى ميراثهم).

والجد الصحيح يحجب بالأب، وبكل جد صحيح أقرب منه للميت، وعند عدم وجود الأب يحل محله فى حالاته الثلاث السابقة:

١- يرث السدس فرضاً إذا وجد للميت فرع وارث مذكر (ابن أو ابن ابن وإن نزل)

٢- أن يأخذ السدس فرضاً والباقى تعصيباً بعد أصحاب الفروض، إذا وجد للميت فرع وارث مؤنث فقط (بنت أو بنت ابن وإن نزل)

٣- أن يرث بالتعصيب فقط إذا لم يكن للميت فرع وارث مذكر أو مؤنث. لكن الجد يفرق عن الأب فى الحالات الآتية:

أولاً: أم الأب لا ترث مع وجود الأب، فتحجب أم الأب بالأب، وترث مع وجود الجد لأنها زوجته وفى مرتبته، ويحجب الجد أمه أيضاً لأنها تدلى به. (أم أب الأب) فالأب يحجب أم الأب، وأم أم الأب، وكل جدة أبوية؛ لأنهن يدلين به إلى الميت، ولكن الجد لا يحجب أم الأب، ولا أم أم الأب؛ لأن الأولى زوجته، والثانية أم زوجته، ولكن يحجب الجد أمه.

ثانياً: فى المسألة العمرية التى يجتمع فيها أب وأم مع زوج أو زوجة فإن الأم تأخذ فى هاتين المسألتين ثلث ما بقى بعد نصيب أحد الزوجين. أما إذا وجد مكان الأب جد فلأم ثلث الجميع. أى ثلث التركة كلها لا ثلث ما بقى، ولا بأس بأن تزيد فى الميراث عن الجد؛ لأنها أسبق منه درجة.

ثالثاً: لا يرث الإخوة والأخوات الأشقاء، والإخوة والأخوات لأب مع وجود الأب بالاتفاق أى إن جميع من سبقوا يحجبون بالأب لإدلائهم به، فهو أقرب منهم لكنهم مع وجود الجد يرثون فيقاسمهم لكونهم يساوونه فى القرب؛

لأن الجَد والإخوة يدلون إلى الميت بالأب. على خلاف مذهب أبى حنيفة الذى يرى أن الجَد يحجبهم كذلك كالأب.

جاء فى المادة (٢٢) من قانون المواريث ما يلى:

"إذا اجتمع الجَد مع الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب كانت له حالتان:

الأولى: أن يقاسمهم كأخ إن كانوا ذكورا فقط، أو ذكورا وإناثا، أو إناثا

عصبن مع الفرع الوارث من الإناث.

١-	أخ ش	جد
	بالمقاسمة	
	بالمقاسمة سىأخذ الجَد النصف	

٢-	أخ ش	أختين شقيقتين	جد
	بالمقاسمة		
	بأخذ الجَد الثلث		

٣-	بنت	أختين شقيقتين	جد
	$\frac{1}{2}$	بالمقاسمة	
	٣	بأخذ الجَد الربع	

الثانية: أن يأخذ للباقي بعد أصحاب الفروض بطريق التعصب إذا كان مع أخوات لم يعصبن بالذكور، أو مع الفرع الوارث من الإناث. على أنه إذا كانت المقاسمة أو الإرث بالتعصيب على الوجه المتقدم تحرم الجَد من الإرث أو تنقصه عن السدس اعتبر صاحب فرض بالسدس.

مثل زوج أخت شقيقة وجد

للزوج	الأخت الشقيقة	الجَد
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$
لأنه لو ورث بالتعصيب لما بقى له شىء.		

ولا يعتبر فى المقاسمة من كان محجوبا من الإخوة والأخوات لأب."

وميراث للجد مع الإخوة مأخوذ من مذهب الإمام على كرم الله وجهه، فيما عدا مقاسمة للجد للأخت إذا كانت عصبية مع الفرع للوارث المؤنث، فقد أخذ للقانون فيها بمذهب زيد بن ثابت -رضي الله عنه- وقد عدل القانون في هذا عن مذهب أبي حنيفة الذي يرى أن الجد يحجب الإخوة كما يحجبهم الأب

ومما سبق يتضح ما يلي في ميراث الجد:

- ١- إذا لم يوجد الأب يعامل الجد كالأب سواء بسواء إلا في المسألتين للعمريتين، أو إذا وجد مع الجد إخوة فقط أو إخوة وأخوات لأبوين، أو إخوة وأخوات لأب، أو أخوات عصبن مع الفرع الوارث.
- ٢- يشبه الجد الأب في أنه يحجب الإخوة لأم نكورا أو إناثا.
- ٣- في الجد مع الإخوة، إما أن يكون هؤلاء الإخوة أو الأخوات يرثون بالتعصيب. إخوة فقط، أو إخوة مع أخوات، أو أخوات مع البنات وبنات الابن فيقاسمهم الجد في التعصيب، كأخ منهم بشرط ألا يقل عن (السدس) أو وجدت أخوات فقط يرثن فرضهن، ففي هذه الحالة يأخذ الجد الباقي تعصيبا بشرط ألا يقل عن السدس.
- ٤- للجد لا يحجب أبدا إلا بالأب أو بالجد الأدنى، (بكل جد صحيح أقرب منه للميت) فأب الأب يحجب أب أب أب وعندما يرث لا يقل نصيبه في أى حالة عن السدس بالنسبة لبقية الورثة. والأب يحجب جميع الجدات الأبوية، والجد يحجب أمه، ولكن لا يحجب زوجته (أم أب) ولا أم زوجته (أم أم أب).

- ٥- في المسألتين للعمريتين تأخذ الأم ثلث الكل مع الجد.

أمثلة:

١-	زوج	جد	ابن
	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	ع
	٣	٢	٧
			١٢

٢-	زوج	جد	بنت	
	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6} + \frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
	٣	١+٢	٦	١٢
٣-	زوج	جد		
	$\frac{1}{2}$	ع		
	١	١		٢
٤-	زوجة	لب	جد	
	$\frac{1}{4}$	ع	م	
	١	٣		٤
٥-	زوجة	لب	لم لب	ابن
	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6}$	م	ع
	٣	٤	١٧	٢٤
٦-	زوجة	جد	لم لب	ابن
	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	ع
	٣	٤	٤	١٣
٧-	زوج	لب	لم	
	$\frac{1}{2}$	ع	$\frac{1}{3}$	(الباقى)
	٣	٢	١	٦
٨-	زوج	لم	جد	
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	التركة	
	٣	٢	ع	
			١	٦
٩-	جد	٤ إخوة لفقاه		

يرث الجد مع الإخوة بالمقاسمة كأنه واحد منهم وهنا
يرث للخمس فقد أخذ أكثر من السدس.
فالمسألة من خمسة.

- ١٠- بنت جد أخ شقيق بالمقاسمة
- | | | | |
|---------------|---|---|---------------|
| $\frac{1}{2}$ | ١ | ١ | $\frac{1}{2}$ |
| ٢ | ١ | ١ | ٢ |
- أخذ الجد الربع وهو أنفع له
- ١١- زوجة لم جد أخ شقيق أخ لأب
- | | | | | |
|---------------|---------------|---|---|----|
| $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{6}$ | ٧ | ٧ | ٢٤ |
| ٦ | ٤ | ٧ | ٧ | ٢٤ |
- ١٢- لم جد ٦ أشقاء
- | | | | |
|---------------|---------------|---|---|
| $\frac{1}{6}$ | $\frac{1}{6}$ | ٤ | ٦ |
| ٦ | ٦ | ٤ | ٦ |
- بالتصحيح
- ١٣- جد أخ شقيق أخت شقيقة أخ لأب
- | | | | |
|---|---|---|---|
| ٢ | ٢ | ١ | ٥ |
| ٢ | ٢ | ١ | ٥ |
- ١٤- جد ٤ إخوة لأب أختين لأب أخت لأم
- | | | | |
|---|---|---|---|
| ١ | ٤ | ١ | ٦ |
| ١ | ٤ | ١ | ٦ |
- هنا استوى نصيب الجد بالسدس مع المقاسمة.
- ١٥- جد ٥ إخوة لأب أختان لأب
- | | | |
|---------------|---|---|
| $\frac{1}{6}$ | ٥ | ٥ |
| ٦ | ٥ | ٥ |

$\frac{1}{6}$ $\frac{5}{20}$ $\frac{1}{6}$
 $\frac{36}{36}$ $5(30)$ $\frac{1}{6}$
 أخذ الجد السدس لأنه لو قاسمهم لنقص نصيبه عن السدس
 فيعطى السدس فرضاً.

-١٦ بنت جد أختين شقيقتين

 $\frac{1}{7}$ بالمقاسمة
 $\frac{1}{8}$
٤ ٢ (٤)
 المقاسمة هنا أعطته الربع وهو خير له من السدس فأعطى
 الربع.

-١٨ جد أختان لأب بنات لابن أخ لأم

 $\frac{1}{6}$ ع $\frac{2}{3}$ م
١ ١ ٤
 هنا استوى نصيبه بين السدس والمقاسمة فيمكن أن يقاسم
 ويمكن أن يفرض له.

-١٩ أخت شقيقة أخت لأب جد أخت لأم
 $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{6}$ ع م
٣ ١ ٢
 هنا ورث بالتعصيب الثلث وهو أولى من السدس

-٢٠ أخت شقيقة جد أخ لأم زوجة أم
 $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{6}$ م $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{6}$
١٢ ٢ ٣ ٢ ١٣
 بالعول

هنا أعطينا الجد السدس؛ لأنه لو ورث بالتعصيب لأخذ نصف
 السدس، فيعطى السدس فرضاً وتعول المسألة.

-٢١ زوج أم أخت شقيقة جد
 $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{6}$

أعطينا الجد السدس لأنه لو ورث بالتعصيب فليس له

شئ وعالت المسألة

جد	أخت شقيقة	أم	نوت	زوج	-٢٢
$\frac{1}{6}$	ع	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$	
١٢	مع الغير	٦	٢	٣	
١٣		٢	٦		

لو أعطينا الجد بالقسمة لنقص حظه عن السدس فيعطى السدس وتعمل المسألة ولا شئ للأخت الشقيقة؛ لأنه لم يبق لها ما ترثه بالتعصيب.

جد	أخت لأب	أخت شقيقة	بنين	روجة	-٢٣
$\frac{1}{6}$	م	ع	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{8}$	
٢٤	٤	١	١٦	٣	

لو ورثنا الجد بالمقاسمة لنقص نصيبه عن السدس فأعطى السدس.

جد	أخ شقيق	أخت شقيقة	بنين	-٢٤
$\frac{1}{6}$		ع	$\frac{2}{3}$	
١٢		(٢)	٨	
٣٦	٦	٤	٢٤	

بالتصحيح

جد	أخت شقيقة	زوج	-٢٥
$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	
١	٣	٣	

هنا ورث بالفرض لأنه لو ورث بالتعصيب لما بقى له شئ وتعمل المسألة.

أختان لأب	جد	شقيقتان	-٢٦
لا شئ لهن لحجبهن بالشقيقات	ع	$\frac{2}{3}$	
والمسألة أصلها ٣	١	٢	

الشقيقتان أخذن الثلثين فهو أقصى فرض للأخوات وبأخذ الجد للثلث الباقي تعصبا وهو ١ من ٣.

زوج	أم	٣ أخوات شقيقات	أخت لأب جد	-٢٧
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{2}{3}$	محبوبة $\frac{1}{6}$	
٣	١	٤	١	
هنا يرث بالفرض ولا يرث بالتعصيب لأنه أنفع له وتعمل المسألة ٦ ٩.				

زوج	أخت شقيقة	٣ أخوات لأب جد	-٢٨
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	تكملة $\frac{1}{6}$ للثنتين	
٣	١+٢	١	
١ وتعمل إلى ٨ وذلك أنفع له من الإرث بالتعصيب			

٣ أخوات شقيقات	أخ لأب جد	-٢٩
$\frac{2}{3}$	بالمقاسمة	
٤	١	

أختين شقيقتين	جد	أخ لأب	أخت لأب	-٣٠
$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	ع		
٤	١	١		
١٢	٣	٢ (٣) ١		
١٨				

ورث الجد بالفرض السدس لأنه لو ورث بالمقاسمة لنقص عن السدس.

أم	أخت لأب	جد	-٣١
$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{2}$	ويستوى مع الجد والسدس والتعصيب	

زوجة بنتين	أم	جد	-٣٢
$\frac{1}{8}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	
٣	١٦	٤	
		٤	
		٢٧	
		وتعمل إلى	

خامساً: ميراث الأم

قال الله تعالى: "ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس"^(١).

وجاء في المادة (١٤) من قانون المواريث ما يلي:

"لأم فرض السدس مع الولد أو ولد الابن وإن نزل، أو مع اثنين أو أكثر من الإخوة والأخوات.

ولها الثلث في غير هذه الأحوال غير أنها إذا اجتمعت مع أحد الزوجين والأب فقط كان لها ثلث ما بقى بعد فرض الزوج أو الزوجة".
فلأم ثلاث حالات:

١- ترث السدس مع الولد أو ولد الابن، أى إذا كان للميت فرع وارث منكر أو مؤنث وارثاً بالفرض أو للتعصيب واحداً أو متعدداً، مباشراً أو غير مباشر لقوله تعالى: "ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد". وكذلك فإنها ترث السدس مع الاثنين فصاعداً من الإخوة والأخوات مطلقاً من أى نوع كانوا. لقوله تعالى: "فإن كان له إخوة فلأمه السدس". وارثين كانوا أو محجوبين.

وأشار إلى ذلك الناظم فقال:

فالأب يستحقه مع الولد وهكذا الأم بتزويل الصمد

وهكذا مع ولد الابن الذى ما زال يقفو إثره ويحتذى

وهو لها أيضاً مع الاثنين من إخوة الميت فقس هذين

٢- تأخذ ثلث جميع المال (الفرقة) عند عدم هؤلاء المذكورين (السابقين)

لقوله تعالى: "فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث) وألا تكون فى المسألة لغزوية فتأخذ الثلث كاملاً بشرط ألا يكون للميت فرع وارث بالفرض

(١) سورة النساء: من لية (١١).

أو للتعصيب، وألا يكون للميت أكثر من أخ أو أخت، وألا ينحصر الميراث في الأب والأم وأحد الزوجين.

٣- تأخذ ثلث ما بقى من التركة بعد فرض أحد الزوجين (الزوج أو الزوجة) إذا كان معها الأب وأحد للزوجين فقط وذلك في مسألتين تسميان بالقرولين أو العمريتين أو الغريبتين أو الغريمتين على النحو التالى:
إحداهما: أن يكون للميت زوج ولم وأب. فلزوج للنصف وللأم ثلث الباقي بعده، وللأب الفاضل.

لثانية: أن يتوفى الميت عن زوجة فأكثر وأم وأب، فلزوجة الربع، وللأم ثلث الباقي بعده، وللأب الباقي.

وثلث الباقي في الحقيقة سندس في الصورة الأولى، وربع في الثانية، فهو من الفروض الستة التى ذكرت في القرآن وراجع إليها، وإنما قيل ثلث الباقي موافقة للفظ القرآنى تأدياً^(١).

والذى أخذ به القانون في هذه الحالة هو ما يراه جمهور الصحابة والفقهاء. وهو مبنى على الأغلب الأعم في الشرع من أخذ الذكر مثل حظ الأنثيين لاشتراكنا معه في النسبة التى يدلى بها إلى الميت (مثل الابن مع البنت، والأخ مع الأخت، وابن الابن مع بنت الابن) وإعطاء الأم ثلث التركة (لا ثلث الباقي في المسألة التى فيها زوج يجعلها ترث ضعف نصيب الأب)، وفي المسألة التى فيها زوجة، تأخذ أقل قليلاً من نصيبه، وهو مخالف للغالب الأعم في الشرع. ولذا أخذ القانون برأى الجمهور. وترك رأى ابن عباس وغيره الذين يرون أن الأم تأخذ الثلث كاملاً؛ لأنها صاحبة فرض، وأن الأب يأخذ الباقي لأنه عاصب، واحتجوا بأن الأم ذات فرض مسمى والأب عاصب، والعاصب ليس له فرض محدود مع نوى للفروض بل يقل ويكثر. كأنهم رأوا أن يكون ميراث الأم أكثر من ميراث الأب خروجاً عن الأصول. وعمدة

(١) انظر شرح الرحبية: ص ٥٨.

الجمهور أن الأب والأم لما كانا إذا انفردوا بالمال، كان للأب الثلث وللأب
 الباقي، وجب أن يكون الحال كذلك فيما بقي من المال^(١).
 ويلاحظ على ميراث الأم:

١- أنها لا تحجب حجب حرمان إلا إذا قام بها ما يمنعها من الإرث
 كالقتل ونحوه، فإنها تكون محرومة وإنما تحجب حجب نقصان، وتحجب حجب
 نقصان من الثلث إلى السدس إذا وجد لثان من الإخوة ذكوراً فقط، أو ذكوراً
 وإناً، أو إناً فقط، من أى جهة كانوا، لأبوين، أو لأب، أو لأم، أو من جهتين
 مختلفتين، سواء كانوا وارثين أو محجوبين، أو بعضهم وارثاً والآخر محجوباً،
 فكل ما يشترط لإرث الأم السدس أن يكون للميت أكثر من أخ أو أخت.

٢- ففى المسألتين الغرلوتين، فإن للأب مع الأب ثلث الباقي، أما إذا كان
 مكان الأب جد، فإنها تأخذ الثلث كاملاً مع الجد، لأن الجد ليس شبيهاً بالأب فى
 هاتين المسألتين؛ لأن الأب يدل على الميت بنفسه، أما الجد فيدل على الميت به.
 ٣- لا ميراث للجددة مطلقاً مع الأم سواء كانت من جهة الأم أم من جهة

الأب.

أمثلة:

	أم	ابن	
	$\frac{1}{6}$	ع	
٦	١	٥	

	لم	زوجة	إخوة اشقاء	
	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{4}$	ع	
١٢	٢	٣	٧	

	لم	أخ شقيق	أخت شقيقة	
	$\frac{1}{6}$	ع		

(١) انظر الباب: (٤/١٩٠)، بدلية المجتهد: (٥٠٨/٢)، مغنى المحتاج: (٥/٣).

[illegible]

-٦-	زوجة	أب	أم
	$\frac{1}{4}$	ع	$\frac{1}{3}$
	٣	٦	٣
			<u>١٢</u>

ولو أعطيت الزوجة في المسألتين السابقتين ثلث التركة كلها (لا ثلث الباقي) لجعلها ترث ضعف نصيبه إذا كان معها زوج، وأقل قليلاً من نصيبه إذا كان معها زوجة، وهذا مخالف للغالب الأعم من أصول الشرع على النحو التالي:

عندما أعطيت ثلث التركة كلها في حالة وجود الزوج ورثت ضعف نصيب الأب وهو مخالف لأصول الشريعة.

زوجة	أب	لم	ثلث التركة كلها
$\frac{1}{4}$	ع	$\frac{1}{3}$	
٣	٥	٤	١٢

عندما أعطيت ثلث التركة كلها في حالة وجود للزوجة ورثت أقل قليلاً من نصيبه فكان لابد أن تأخذ ثلث الباقي. أي لا تحل المسائل كما في هذا المثال السابق. وإنما تحل على أن تأخذ ثلث الباقي بعد نصيب أحد الزوجين في المسألة للفرأوية.

٧-	أب	لم	أخوين شقيقين واخنتين شقيقتين
	ع	$\frac{1}{6}$	م بالأب
	٥	١	
			$\frac{1}{6}$

٨-	لم	بنت	أب
	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$
	١	٣	ع + ١ + ١
			$\frac{1}{6}$

٩-	زوجة	لم	أخ لأب ابن بنت
	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{3}$	من ذوى الأرحام ولا يؤثر على نصيب الأم وليس له شيء ميراثاً ويكون له وصية واجبة.
	٣	٤	٥
			١٢

١٠-	لم	أخ شقيق	أخت شقيقة
	$\frac{1}{6}$	ع	
	١	٥	
			$\frac{1}{6}$

١١-	زوج	لم	٣ لغرة انشاء
	$\frac{1}{1}$	$\frac{1}{1}$	ع

$\frac{1}{6}$		$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$		
	أب	لم	زوج	-١٢	أخوين لأب
	ع	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$		م بالأب
$\frac{1}{6}$	٢	١	٣		
	ج	لم	زوجة	-١٣	
	ع	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{4}$		
$\frac{12}{6}$	٥	٤	٣		
	ج	لم	زوج	-١٤	
	ع	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{2}$		
$\frac{1}{6}$	١	٢	٣		
	ابن	لم	أب	-١٥	
	ع	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$		
$\frac{1}{6}$	٤	١	١		
	ابن ابن	لم		-١٦	
	ع	$\frac{1}{6}$			
$\frac{1}{6}$	٥	١			
	أخ شقيق	بنت ابن	لم	-١٧	
	ع	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$		
$\frac{1}{6}$	٤	٣	١		
	أب	لم	زوج	-١٨	أخوين شقيقين
	ع	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$		٢
$\frac{1}{6}$					

فالأم أخذت السدس لوجود عدد من الإخوة ورغم أنها محبوبان فحجبا
الأم نقصان.

سالمنا: ميراث الجدة:

قال ابن رشد: أجمعوا على أن للجدة أم الأم السدس مع عم الأم، وأن للجدة أم الأب السدس عند فقد الأب، فإن اجتمعا كان السدس بينهما. واختلفوا فيما سوى ذلك^(١).

وجاء في المادة (١٤) من قانون المواريث ما يلي: "والجدة الصحيحة هي أم أحد الأبوين أو الجد الصحيح وإن علت، وللجدة أو الجدات السدس ويقسم بينهما على السواء لا فرق بين ذلك قرابة وذات قرابتين".

والجدة صاحبة فرض وهو السدس، وفريضة وإن كانت لا تتلى في القرآن، فهي ثابتة بالمسنة الصحيحة، وإجماع الصحابة والسلف والخلف، ومن هذه السنة: أن النبي صلى الله عليه وسلم - جعل للجدة السدس إذا لم يكن دونها أم^(٢). ومنها أنه صلى الله عليه وسلم - قضى للجنتين من الميراث بالسدس بينهما^(٣).

وأن النبي صلى الله عليه وسلم - أعطى ثلاث جدات (السدس ثنتين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم)^(٤).

وروى مالك أنه قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر رضي الله عنه - تسأله عن ميراثها، فقال أبو بكر مالك في كتاب الله عز وجل شيء، وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم - شيئاً فارجى حتى أسأل الناس، فقال له المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم - أعطاهما السدس، فقال أبو بكر هل معك غيرك؟ فقال محمد بن مسلمة، فقال مثل ما قال المغيرة، فأنفذه أبو بكر لها، ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها، فقال لها: مالك في كتاب الله عز وجل شيء، وما كان القضاء للذي قضى به إلا

(١) انظر بداية المجتهد: (٥١٦/٢).

(٢) سنن أبي داود: كتاب الفروض حديث رقم (٢٥٠٨).

(٣) مسند أحمد: مسند باقي الأنصار حديث رقم (٢١٧١٤).

(٤) رواه الدارقطني. انظر منقذ الأخبار مع نيل الأوطار: (٥٩/٦).

لغيرك، وما أنا بزائد فى الفرائض، ولكنه ذلك السدس، فإن اجتمعتما فيه فهو لكما، وأبتكما انفردت به فهو لها^(١).

والجدة إما صحيحة أو غير صحيحة.

والصحيحة التى ترث بالفرض هى لم أحد الأبوين وأم الجد للصحيح وإن علت. والكلام هنا عن الجدة الصحيحة؛ لأن الأخرى من نوى الأرحام.

فالجدة للصحيحة: هى أم الأم، وأم الأب، ولم أم الأم، وأم أبى الأب، وقد تكون الجدة أبوية وأمية معاً (أى ذات قرابتين)^(٢).

وقيل إن الجدة للصحيحة: هى التى تدلى إلى الميت بعاصب (كأم الأب، وأم أبى الأب) أو بصاحبة فرض، كأم الأم، ولم أم الأم وتسمى الأولى جدة أبوية، والثانية جدة أمية.

وغير الصحيحة هى التى يدخل فى نسبتها إلى الميت، أب بين أمين (كأم أبى الأم) فليست جدة صحيحة لأنها لم الجد غير الصحيح. أو أم بين أبوين (كأم لب أم أب)^(٣).

والجدة للصحيحة فى الميراث حالتان:

الحالة الأولى للميراث: أنها ترث السدس فرضاً، وذلك إذا انفردت به دون من يحجبها، فإذا لم يكن معها من يحجبها فإنها تأخذ السدس دائماً، سواء أكانت من جهة الأم، أم من جهة الأب، أو من الجهتين تستقل به الواحدة إذا انفردت، ويوزع عليهن بالتساوى إذا كن أكثر من واحدة.

الحالة الثانية للحجب: أنها تحجب على النحو التالى:

(١) موطأ مالك: كتاب الفرائض حديث رقم (٩٥٢).

(٢) وصورة ذلك أن يتزوج رجل بنت خالته فتأتى منه بولد، فتكون لم أم هذا الولد هى بنفسها لم أم أبيه.

(٣) تظر التمرينات العملية على مسائل الميراث والوصية: ص ٥٨.

١- تحجب الأم كل الجدات، فإذا وجدت مع الجدة أم، سواء أكانت الجدة لأب (كأم الأب) أو لأم (كأم الأم)، لولهما معاً (كأم أم الأم)، (أم أبي الأب) فهتان أم الجدة لأم ولم الجد من الأب فإن الأم تحجب الجدات جميعاً.

٢- إذا كانت الجدة أبوية (أم لب) فإنها لا تترث مع وجود الأب، لأنه تنسب إلى الميت به، وتنسب إلى الميت بواسطته، ولكن لا يحجب الأب الجدة التي من جهة الأم (كأم الأم) وكذا ذات القربتين. (أم أم أم، أم أم الأب)

٣- يحجب الجد كل جدة تنسب إلى الميت عن طريقه كأم أبي الأب؛ لأنها تنسب إلى الميت بواسطته وعن طريقه. ولكن لا يحجب أم الأب؛ لأنها زوجته وفي مرتبته، ولا يحجب أم أم الأب لأنها لم زوجته؛ لأن اتصالهما بالميت ليس عن طريقه.

٤- تحجب الجدة القربى من أى جهة الجدة البعدى، سواء اتحدت معها فى الجهة أم لا، فأم الأم تحجب أم أم الأم كما تحجب أم أبي الأب. وتحجب الجدة القربى من أى جهة الجدة البعدى سواء أكانت القربى وارثة أم محجوبة. فأم الأب المحجوبة بالأب تحجب أم أم الأم.

أمثلة:

١-	أم	أم أم	أم لب	أخ شقيق	أخ لأب
	$\frac{1}{6}$	محجوبتان بالأم		ع	م بالأخ الشقيق
	١			٥	$\frac{1}{6}$

٢-	أب	أم لب	أم لب	أخ شقيق	
	ع	م بالأب	$\frac{1}{6}$	م بالأب	
	٥		١		$\frac{1}{6}$

$$\begin{array}{rclcl}
 -3 & \text{أب} & \text{لم لم أب} & \text{أخ لام} & \\
 & \text{ع} & \text{م بالأب} & \text{م بالجدة} & \\
 & & & \text{أأخذ الأب كل للتركة} &
 \end{array}$$

$$\begin{array}{rclcl}
 -4 & \text{ابن} & \text{لم لم} & \text{لم لم أب} & \text{عم} \\
 & \text{ع} & \frac{1}{6} & \text{محجوبتان بأم الأم لأنها لقرب} & \text{م بالابن} \\
 & 5 & 1 & \text{درجة وهذه واحدة ذات قرابتين} & 6
 \end{array}$$

$$\begin{array}{rclcl}
 -5 & \text{أخ الأب} & \text{لم أب} & \text{لم لم} & \text{أم لم أب} \\
 & \text{ع} & \frac{1}{6} & \text{محجوبتان بالجدة للقربى وهذه جدة} & \\
 & 5 & 1 & \text{واحدة ذات قرابتين} & 6
 \end{array}$$

$$\begin{array}{rclcl}
 -6 & \text{بنت} & \text{بنت لبن} & \text{لم لم} & \text{لم أب} \\
 & \frac{1}{2} & \frac{1}{6} & \frac{1}{6} & \text{جد} \\
 & 3 & 1 & (1) & 1 \\
 & & & \text{يوزع بينهما مناصفة} &
 \end{array}$$

$$\begin{array}{rclcl}
 -7 & \text{زوج} & \text{ابن} & \text{أب أب} & \text{أم أب أب} \\
 & \frac{1}{4} & \text{ع} & \frac{1}{6} & \text{محجوبة بالجد لأنها} \\
 & & & & \text{تتلى به}
 \end{array}$$

$$\begin{array}{rclcl}
 -8 & \text{بنت} & \text{اثنين من الأخوة الأشقاء} & \text{أب أب} & \text{أم أم أب} \\
 & \frac{1}{2} & \text{ع} & \frac{1}{6} & \frac{1}{6} \\
 & 3 & (1) & 1 & 1 \\
 & & \text{يقسم بينهما} & &
 \end{array}$$

الجد هنا أخذ السدس لأنه أحظ له من المقاسمة، ولم يحجب الجد هنا الجدة لأنها لا تتلى به إلى الميت.

٩-	لم	لب	لم لم
	$\frac{1}{3}$	ع	م

١٠-	زوجة	لم لم	لم لب لب
	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	م
	٣	٢	

١٢
٤ وهنا تأخذ الجدة للسدس فرضاً وتأخذ الباقي رداً بالرد

١١-	لب	لم لم	لم لب
	ع	$\frac{1}{6}$	م بالآب
	٥	١	

٦

١٢-	زوجة	ابن	ام لب	أخ شقيق
	$\frac{1}{8}$	ع	$\frac{1}{6}$	م
	٣	١٧	٤	

٢٤

١٣-	زوجة	لم	جد	أم لم
	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{3}$	ع	م
	٣	٤	٥	

١٢

١٤-	لم أم أم	أم لم لب	لم لب لب	لم أبى الأم	عم
	$\frac{1}{6}$			لا شئ لهذه لأنها من	
				نوى الأرحام	ع
				تأخذ الجدات الثلاث السدس يوزع عليهن بالتساوى، وتأخذ	
				العم الباقي.	

١٥-	أب لب	أب لم	لم لب لب
	ع	جد رحمى لا شئ له	محجوبة بالجد
	التركة كلها للجد.		

صاحبها: ميراث البنت الصلبة:

لقد ورد قول الله تعالى في ميراث البنات: "يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلزَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ ۚ فَإِنْ كُنَ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ..." (١).

للبنات في الميراث ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن ترث للواحدة المنفردة النصف لقوله تعالى: "وإن كانت واحدة فلها النصف". وتأخذ النصف بشرطين عدم المعصب (أخوها)، وعدم المشارك (وهو أختها).

١-	بنت	أب	
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6} + ع$	$\frac{1}{6}$
	٣	٢ + ١	
٢-	بنت	أخ شقيق	
	$\frac{1}{2}$	ع	$\frac{1}{2}$
	١	١	
٣-	بنت	لم	عم
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	ع
	٣	١	٢

الحالة الثانية: أن ترث الاثنتان فصاعدا الثلثين بشرطين، الأول: فهو أن يكن اثنتين فصاعداً، الثاني: وهو شرط عدمى وهو عدم وجود المعصب. ويقسم الثلثان على عدد الرموس. وذلك لقوله تعالى: "فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك". وحكم اثنتين حكم ما فوقهما.

	بنيتن	أب	
	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6} + ع$	$\frac{1}{6}$
	٤	١ + ١	

(١) سورة النساء: من آية (١١).

٣ بنات	أخ لام	عم
$\frac{2}{3}$	٢	ع
٢		١
		$\frac{3}{3}$

الحالة الثالثة: أن ترث بالتعصيب (عصبة بالغير) وذلك إذا كان معها

أخوها، وعندئذ يأخذ الابن ضعف نصيب البنت، ومثل نصيب ابنتين، ولا فارق في ذلك بين وجود بنت واحدة أو بنتين أو ثلاث أو أكثر، فالابن يعصبن، وكذلك إن تعدد الأبناء للذكور فإنهم يعصبون البنت أو البنات.

١-	بنت	وابن	
	١	ع	٢
			$\frac{3}{3}$
٢-	بنت	وابنتين	
	١	ع	٢
			٥
٣-	بنتين	وابنتين	
	٢	ع	٢
			$\frac{4}{4}$

أمثلة على الحالات الثلاث:

١-	زوج	بنت	واثنتين من الإخوة الأشقاء
	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	ع
	٢	٤	١ (٢) ١
			$\frac{8}{8}$
٢-	زوجة	وبنت	أم أب
	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6} + \frac{1}{6}$
	٣	١٢	٤ + ١
			٢٤
٣-	بنتين	أب أم	أخ شقيق
	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6} + \frac{1}{6}$	ع
	٤	١	٢
			$\frac{6}{6}$

$$\begin{array}{rclclcl}
 -٤ & & زوج & بنت & وبنت ابن & أخ شقيق & أخ لأم \\
 & & \frac{1}{4} & \frac{1}{2} & \frac{1}{6} & تكلمة ع & م \\
 & & 3 & 6 & 1 & 2 & بالبنت ١٢ \\
 \hline
 \end{array}$$

$$\begin{array}{rclclcl}
 -٥ & & بنتين & لم & ابن ابن & & \\
 & & \frac{2}{3} & \frac{1}{6} & ع & & \\
 & & 4 & 1 & 1 & & \\
 \hline
 6 & & & & & &
 \end{array}$$

$$\begin{array}{rclclcl}
 -٦ & & زوج & بنت & لم & أب & أخ لأب \\
 & & \frac{1}{4} & \frac{1}{2} & \frac{1}{6} & \frac{1}{6} & م بالأب ١٢ \\
 & & 3 & 6 & 2 & 2 & وقد عالت ١٣ \\
 & & & & & & المسألة
 \end{array}$$

$$\begin{array}{rclclcl}
 -٧ & & زوجة & بنتين & أب & لم & \\
 & & \frac{1}{8} & \frac{2}{3} & \frac{1}{6} & \frac{1}{6} & ٢٤ \\
 & & 3 & 16 & 4 & 4 & وقد عالت \\
 & & & & & & المسألة إلى ٢٧
 \end{array}$$

يلاحظ أن البنت الصليبة لا تحجب عن الميراث أصلا ولكنها وارثة إما بالفرض أو التعصيب كما سبق، وهى فى نفس الوقت تحجب الإخوة لأم عن الميراث إذا وجدوا معها.

مثال ذلك

$$\begin{array}{rclclcl}
 & & بنتين & أخت شقيقة & لم & إخوة لأم & \\
 & & \frac{2}{3} & ع & \frac{1}{6} & م بالبنت 6 & \\
 & & 4 & عصبة مع الغير 1 & 1 & & \\
 \hline
 \end{array}$$

ثامنا: ميراث بنت الابن:

وبنت الابن هي كل بنت تنتسب إلى الميت بواسطة الابن مهما نزلت درجة أبيها، فتشمل بنت الابن، بنت ابن الابن وهكذا.

ولا يخلو حالها من امرين فهي إما وارثة أو محجوبة.
للحالة الأولى: أن تكون وارثة:

وذلك إن كان الميت لم يترك أبناء ولا بنات، فحينئذ تأخذ بنت الابن نفس حالات البنات الثلاث السابقة وتحل محلها مضاف إليها استحقاقها السدس مع البنات تكمة للتثني عشر على النحو التالي:

١- أن تأخذ بنت الابن الواحدة للمنفردة للنصف وذلك بثلاثة شروط:

الأول: عدم وجود المعصب.

الثاني: عدم وجود للمشارك.

الثالث: عدم وجود للفرع الوارث الذي أعلا منها.

٢- أن تأخذ بنتا الابن أو بنات الابن للتثني عشرة بثلاثة شروط:

الأول: أن يكن اثنتين فصاعدا.

الثاني: عند عدم وجود المعصب.

الثالث: عند عدم وجود الفرع الوارث الذي أعلا منهن.

٣- أن ترث بنت الابن واحدة أو أكثر بطريق التعصيب. والذي يعصبها

هو ابن ابن في درجتها سواء لكان أخاها، أو ابن عمها، ويجوز أن يكون في طبقة أنزل منها، وذلك إذا كانت محتاجة إليه كابن ابن ابن.

وتزيد بنت الابن عن البنات حالة رابعة:

٤- أن تأخذ الواحدة فأكثر السدس مع الواحدة الصلبية تكمة للتثني عشر وذلك

بشرطين:

الأول: عدم وجود المعصب. فإذا كان معها أو معها

ابن ابن في درجتهن فيعصبهن. ويكون الباقي بعد

نصيب البنات للذكر مثل حظ الانثيين.

الثانى: عدم وجود الفرع الوارث للذى أعلا منها سوى

صاحبة النصف، فإنها لا ترث للمنس إلا معها.

الحالة الثانية: وهى حالة الحجب وتحجب فى الحالات الآتية:

١- إذا وجد معها ابن للميت فبنت الابن تحجب بالابن، أو ابن الابن

الأعلى منها درجة، سواء كان معها عاصب أم لا، لأن العاصب محجوب كذلك بمن حجبها.

٢- وتحجب كذلك عن الميراث إذا وجد معها بنتان أو أكثر للميت (من

البنات الصليات) أو من بنات الابن الأعلى منها درجة، بشرط ألا يوجد معها

من يعصبها. فإذا كان معها ابن ابن فى درجتها فإنه يعصبها، فإن لم يكن معها

إلا ابن ابن أنزل منها درجة فإنها يعصبها كذلك. فابن الابن يعصب من فى

درجته سواء أكانت أخته أم بنت عمه، ويعصب من فوقه إلا إذا كانت صاحبة

فرض، ويسقط من تكون أسفل منه.

أمثلة:

١- لبنين وبنتى ابن أخ شقيق
مجبوتين بالابن
ع وتستحقان وصية م بالابن
ولجبة

٢- بنتين بنتى ابن أخ شقيق
 $\frac{2}{3}$ م ع
٢ ١

بنات الابن محجوبتان بالبنتين لأن البنتين أخذتا الثلثين وهما أقصى ما

يرثه البنات بالفرض، فلا شئ للبنتين ميراثا وإن كانت لهما وصية واجبة.

٣- زوج أب ابن بنتى ابن
 $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{6}$ ع مجبوتين
٣ ٢ ٧ بالابن
١٢

لا ميراث لبنتى الابن
لحجبهما حرمانا بالابن

زوج	لم يكن	بنت ابن	ابن ابن
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	ع	م بالابن
٣	٢	٧	١٢

ابن ابن	ابن ابن ابن	بنتي ابن ابن	أخ شقيق
ع	م	م	م

يرث الابن كل للتركة ولا شيء لمن عداه بطريق الإرث لحجبهم به.

بنت ابن	ابن ابن	أخ لأم
ع	م	م

بنتين	وبنت ابن	ابن ابن ابن
$\frac{2}{3}$	ع	ع
٣	١	٢

بنت	بنت ابن	ابن ابن ابن
$\frac{1}{2}$	١	ع
٢	٦	٢

ولم يعصبها ابن ابن ابن لأنها صاحبة فرض.

بنتين	ابن ابن	بنت ابن ابن
$\frac{2}{3}$	ع	م
٣	١	٢

بنتين	ابن ابن	بنت ابن	أخ لأب
$\frac{2}{3}$	ع	ع	محجوب
٣	١	٢	بائن الابن

زوج	٣ بنات ابن	وبنت ابن ابن	أخ لأب	-١١
$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	محبوتان	ع	
٣	٨	١	١٢	

بنت ابن الابن محبوبة بنات الابن لأنهما أخذا لقصى ميراث البنات بالفرض.

بنت	بنت ابن	لم	أب	-١٢
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$ تكملة	$\frac{1}{6}$ للتئين	$\frac{1}{6}$ ع+ ولم يوجد	
٣	١	١	١	

بنت ابن	وبنت ابن ابن	أب	عم	-١٣
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$ تكملة	$\frac{1}{6}$ ع+	م	
٣	١	١	١	

بنت	وبنت ابن	ابن ابن	وبنت ابن ابن	أخ	-١٤
$\frac{1}{4}$	ع	م باين	م باين	م باين	
٣	١	٢	٢	١	

بنت ابن	بنت ابن ابن	بنت ابن ابن ابن	وأخ لأب	-١٥
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$ تكملة	م لأنه لم يوجد معها	ع	
٣	١	من يعصبها	٢	

بناتين	وبنت ابن	ابن ابن ابن	-١٦
$\frac{2}{3}$	ع		

لولا وجود ابن ابن ابن لمحببت بنت الابن عن الميراث رغم أنه أنزل منها درجة وكذلك لو وجد ابن ابن ولذلك يسمى الأخ المبارك

١٧- لختين شقيقتين لختين لأب ولخا لأب

٢	عصبة	أخ مبارك	٣
٢	٢	١	٣
٨	(٤)	٢	١٢

١٨- زوج لم أب بنت بنت ابن ابن

١	١	١	١	١	١
٤	٦	٦	٢	٢	١٢
٣	٢	٢	٦	٦	١٣

لولا وجود هذا الأخ لورثت بنت الابن السدس فرضا وعالت المسألة

فالأخ المبارك هو الذي لولاه لحجبت أخته والأخ للمشتموم هو الذي لولاه لورثت أخته.

يلاحظ على ميراث بنت الابن ما يلي:

- ١- أن لها ست حالات، ثلاثا منها كالبنات عند عدم وجودها، ورابعة تأخذ فيها السدس معها تكملة للثنتين، وهذه حالات للميراث، وحالتين تحجب فيهما بشروط كما مر آنفا.
- ٢- إذا كان من بين الورثة بنات ابن من طبقات مختلفة، وليس معهن بنت صلبية، فإن أقربهن للميت، تنزل منزلة البنات الصلبية، والتي تليها تنزل منزلة بنت الابن وهكذا.
- ٣- كل مسألة فيها أولاد ابن محجوبون عن الميراث، تنقرر لهم وصية واجبة، تستخرج من التركة، بعد تسديد الدين، وقبل التقسيم على الورثة، ويمثل أولاد الابن في ذلك، أولاد البنات من الطبقة الأولى كما سيأتى ذلك في الوصية^(١).

(١) انظر للتمرينات العملية على مسائل الميراث والوصية: ص ٦٥.

تاسعا: ميراث الأخت الشقيقة (أو الأخوات الشقيقات):

يقول الله تعالى في ميراثهن: "يَمْسُكُونَكَ قَالَ اللَّهُ يَبْتَلِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّمَانُ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ" (١).

والمقصود بالأخت الشقيقة هي أخت الميت من أبيه وأمه، والأخت الشقيقة حالات في الميراث، فقد تراث بالفرض، أو بالتعصيب بالغير، ومع للغير، وقد تحجب عن الميراث وحالاتها على النحو التالي:

الحالة الأولى: أن تراث للوحدة النصف بأربعة شروط:

قال تعالى: "إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّمَانُ مِمَّا تَرَكَ"، ويشترط ذلك:

- ١- عدم وجود المشارك (أخت أو أكثر)
- ٢- عدم وجود المعصب (أخ أو أكثر)
- ٣- عدم وجود الفرع الوارث
- ٤- عدم وجود الأصل الوارث من الذكور (الأب) فتحجب بالأب، أما الجد فتراث معه اتفاقا وتسقط بالجد عند أبي حنيفة. وقد اختار القانون عدم الحجب مع الجد ولذا فإنها تراث معه.

الحالة الثانية: أن تأخذ الأختان أو الأخوات الثلاثين بشروط وهي:

قال تعالى: "إِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّمَانُ مِمَّا تَرَكَ".

- ١- أن يكن اثنتين فصاعدا.
- ٢- عند عدم وجود الفرع الوارث.
- ٣- عند عدم الأصل من الذكور الوارث (الأب).
- ٤- عند عدم المعصب.

(١) سورة النساء: من الآية (١٧٦).

الحالة الثالثة: أن يعصبها أخوها الشقيق عصبه بالغير، يكون للذكر فيها مثل حظ الأنثيين، سواء كانت واحدة أم أكثر. لقوله تعالى: "وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين".

وحينئذ نأخذ نصف ما يأخذه، وإذا لم يبق شيء بعد نصيب أصحاب الفروض، فلا ترث الأخت الشقيقة ولا أخوها شقيقا، طبقا للقاعدة العامة في توزيع العصبات.

الحالة الرابعة: أن ترث بالتعصيب مع الغير إذا كان للميت فرع وارث مؤنث (بنت أو بنت ابن) ولم يكن من بين الورثة أخ شقيق، فتأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض إن كانت واحدة، ويشارك في السوية إن كن أكثر من واحدة، وإذا لم يبق شيء فلا ميراث لها، وإذا وجد معها جد صحيح فإنه يقاسمها فيما تبقى بعد أصحاب الفروض، إن كانت المقاسمة تقع له، وإلا أخذ السدس فرضا.

وحين ترث الأخت الشقيقة بالتعصيب مع الغير فإنها تحجب من حجبه الأخ الشقيق، وهم من يليها من جهة الأخوة والعمومة.

والدليل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: "اجعلوا الأخوات مع البنات عصبه". فياخذن الباقي بعد نصيب البنات أو بنات الابن، والمراد بالأخوات (جنس الأخوات) مع جنس البنات ولو واحدة مع واحدة، وظاهر عدم دخول الأخوات أم من هذه القاعدة، لأن الأخوات أم لا يرثن مع الفرع للوارث مطلقا (بنات أو بنين).

الحالة الخامسة: أن تحجب عن الميراث بالفرع للورث المذكر وإن نزل أي عند وجود:

- ١- الابن وابن الابن وإن نزل.
- ٢- تحجب كذلك بالأب لأنه الأصل للورث؛ ولأنها تنكح إلى الميت به. ولما حبسها بالجد ففيه خلاف، وقد اختار القاتون عدم الحجب به، وإذا فإنها ترث معه.

الحالة السادسة: أن تشارك الإخوة لأم فيما يرثونه بالفرض وهو الثلث وذلك بإلغاء قرابة الأب (في المسألة الحمالية) واعتبارها أختا لأم، وتقرر ذلك المشاركة إذا وجد معها أخ شقيق، واستغرقت الفروض كل للتركة، فلم يبق لهما ما يرثونه بالتعصيب، وكان بين بين الورثة إخوة لأم فحينئذ يشارك الأخ الشقيق والأخت الشقيقة مع الإخوة لأم فيما يرثونه بالفرض وهو الثلث، يوزع عليهم بالسوية، بلا فرق بين أخ وأخت، ولا شقيق وغيره، وتسمى هذه الحالة بالمسألة المشتركة وبالحجرية. وهي لا تتحقق إلا بشروط أربعة:

- ١- أن يوجد زوج يرث النصف.
- ٢- أن يوجد صاحب سدس (أم أو جدة).
- ٣- أن يوجد ثلثان أو أكثر من الإخوة لأم أو الأخوات لأم يستحقون الثلث.
- ٤- أن يوجد أخ شقيق أو أكثر وجد معه واحدة من الأخوات الشقيقات أم لا، فإن فقد شرط من ذلك، انتهت المشاركة.

أمثلة:

١-	زوج	ابن	أخت شقيقة
	$\frac{1}{4}$	ع	م
	١	٢	٤

٢-	جدة	ابن ابن	أخت شقيقة
	$\frac{1}{6}$	ع	م
	١	٥	٦

٣-	زوج	أب	اثنين شقيقتين
	$\frac{1}{7}$	ع	م
	١	١	٢

-٤	زوجة	جد	أخت شقيقة	
	$\frac{1}{4}$	ع	$\frac{1}{2}$	
	١	١	٢	٤

-٥	زوجة	أخت شقيقة	لم	عم
	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	
	٣	٦	٤	ع ١٢

-٦	أختين شقيقتين	أخ لأب	
	$\frac{2}{3}$	ع	

-٧	لم	أخت شقيقة	أخوين شقيقين
	$\frac{1}{6}$	ع	
	١	١	٢ (٤)

-٨	زوج	ثلاث بنات لبن	لم	أخت ش أخ ش
	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	ع ١٢
	٣	٨	٢	لا شيء لهما لاستغرق التركة

-٩	بنت	بنت لبن	أخت شقيقة	زوجة
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	ع	$\frac{1}{8}$
	١٢	٤	٥	٢

-١٠	زوج	بنت لبن	بنت لبن	أخت شقيقة	لم
	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	ع	$\frac{1}{6}$
	٣	٦	٦	٥	٢

لا شيء لهما لأن سهمهم أصحاب الفروض قد زابت عن أصل
المسألة

۱۱- زوج بنت ایت شقیه ایت لآب ایت ایلین لآب

٢		١	١
محجوبين			
بالأخت	ع	٢	٤
الشقيقة			
٤			

١ لأنها لما صارت عصبية أصبحت في قوة الأخ الشقيق، ولذا
٢ حُببت الأخوة لأب.

١٢- ٣ بنات ابن وثلاث أخوات شقيقات

۲	ع	۲
۳	(۱)	۳
	یوزع علیہن بالتساوی	۲
۱	(۳)	۶

۱۳- زوج بنتین ۱۰ لم لب اُخت شقیقة

$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	ع	$\frac{1}{12}$
3	8	2	لاشي لها	

١٤- بنت أخت شقيقة أخ شقيق أخ لأب

١
٢

ع

م

بالأخ
التفتيح

١٥- زوج لم أخ لام اخت لام أخ شقيق واخت شقيقة

ع	١	١	١
لاشى لها	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$
بالتعصيب	٣	٦	٦
<hr/>	٧	١	٣
٦			

م بالمقاسمة

ولكن لما استنوا جميعا فى القرابة من الأم وزلا الإخوة الأشقاء قرابة
أخرى من ناحية الأب قسم عمر بينهم الثلث بالتساوى وقسم الثلث على الجميع

لا يفرق بين نكر وأنثى ولا بين ذى قرينة وذى قرينتين، ولو أغربنا من الإخوة
الأشقاء قرينة الأب لأصبح الأشقاء إخوة لأم فقتلوا وانقسم بينهم.

١٦- زوج لم لم لغوين لأم أخ شقيق أخت شقيقة

$$\frac{1}{3} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{3} \quad \frac{1}{6}$$

ع بالمقاسة

١٧- زوج لم لم لغوين لأم أخ شقيق وأخت شقيقة

$$\frac{1}{3} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{3} \quad \frac{1}{6}$$

ع بالمقاسة.

١٨- زوج لم لم لغوين لأم أخت شقيقة

$$\frac{1}{3} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{3} \quad \frac{1}{6}$$

و لم يحكم بالتشريك لأن الأخت للشقيقة وعالت المسألة من صاحبة فرض ٩-٦

١٩- زوج لم أخ لأم أخت شقيقة وأخ شقيق

$$\frac{1}{3} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{6}$$

ع

و لم يحكم بالتشريك لأن المسألة فيها أخ لأم وحقه السدس وبقي في الثركة
سدس فيوزع على الإخوة الأشقاء لحديث "لحقوا الفرائض بأهلها فما بقي
فلأولى رجل نكر".

٢٠- زوج لم إخوة لأم أخ لأب أخت لأب

$$\frac{1}{3} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{6}$$

ع

لَمْ يَحْكَمْ بِالتَّشْرِيكِ رَحِمَ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لِلْأَخِ لِأَبٍ وَالْأَخْتِ لِأَبٍ شَيْءٌ، لِأَنَّهُ لَوْ
 أُلْغِيَتْ قَرَابَةُ الْأَبِ عَنِ الْإِخْوَةِ لِأَصْبَحُوا الْجَنَابِيِّينَ عَنِ الْمَوْتِ، فَالتَّشْرِيكِ يَكُونُ بَيْنَ
 الْأَخْوَةِ الْأَتْنَقَاءِ أَخٍ مِنْ وَلَدَتِ مَنْ، لَأُمِّ كَمَا سَبَقَ.

زوجة	لم لب	لم لم	لخوين لام	لخت من أخ من
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$
3	2	4	3	12

عاشرا: ميراث الأخت لأب:

الأخت لأب هي أخت الميت لأبيه فقط، وهي إما وارثة أو محجوبة،
وارثتها يكون بالفرض، وبالتعصيب بالغير، ومع الغير، فتأخذ نفس حالات
الأخت الشقيقة إذا لم يكن في المسألة أخت شقيقة فتحل محلها فيها على النحو
التالي:

أولا: تترث للواحدة النصف عند عدم المشارك، وعدم المعصب، وعدم
الفرع للوارث، وعدم الأصل من الذكور للوارث (الأب) وعدم وجود الأشقاء
والشقائق.

ثانيا: تترث الإختان لأب فصاعدا الثلثين بخمسة شروط:

- ١- أن يكن اثنتين فصاعدا.
- ٢- عند عدم وجود الفرع للوارث.
- ٣- عند عدم وجود الأصل للوارث من الذكور (الأب).
- ٤- عند عدم وجود المعصب.
- ٥- عند عدم وجود الأشقاء والشقائق.

ثالثا: تأخذ الأخت لأب فأكثر السيدس تكملة للثلاثين بشرطين:

- ١- أن تكون مع أخت شقيقة وارثة النصف فرضا.
- ٢- عدم وجود المعصب.

رابعا: أن تترث بالتعصيب بالغير، وذلك إذا كان مع للواحدة -أو الأكثر-
أخ أو إخوة لأب، فيوزع ما بقي بعد أصحاب الفروض عليهم للذكر ضعف
للأنثى.

خامسا: أن تترث للواحدة أو الأكثر بالتعصيب مع الغير، فيكون لها، أو
لهن الباقي بعد سهام أصحاب الفروض، وهذا إذا وجدت معها واحدة أو أكثر
من البنات أو بنات الابن، ويكون ذلك بشرط عدم وجود أخ لأب؛ لأنه إذا وجد
ورثت معه بالتعصيب بالغير للذكر ضعف الأنثى. وعند عدم وجود الأخت
الشقيقة؛ لأنها إذا وجدت تكون هي عصبه مع الغير وتحجب الأخت لأب؛ ولأن

الأخت الشقيقة في هذه الحالة تكون بمنزلة الأخ الشقيق، وهو يحجب الأخت والأخ لأب فكنكك هي..

ملاحظتها: لا ترث الأخت لأب واحدة أو أكثر شيئا مع الأختين الشقيقتين فأكثر، إلا إذا كان معهن أخ لأب فنعصبن، ويسمى الأخ المبارك.

ملاحظتها: تحجب الأخت فأكثر بالابن وابن الابن وابن نزل، وبالأب، وبالأخ الشقيق، وبالأختين الشقيقتين فأكثر (إلا إذا كان مع الأخت لأب أخ لأب بعصبتها)، وبالأخت الشقيقة التي هي عصبة مع الغير.

يلاحظ على ميراث الأخت لأب ما يلي:

١- إذا كانت الأخت لأب وارثة بالتعصيب بالغير أو مع الغير واستوعبت نصيباً لأصحاب الفروض كل التركة، فإنها لا ترث شيئاً.

٢- إذا صارت الأخت لأب عصبة مع الغير، فإنها تكون في قوة الأخ لأب، ومن ثم فإنها تحجب كلا من ابن الأخ الشقيق، وابن الأخ لأب، والعم وابن العم ومن يليهما من العصبات للنسبية.

٣- إذا كانت الأخت لأب عصبة مع الغير ووجد معها جد صحيح فإنه يقاسمها الباقي من التركة كما يحدث مع الأخ لأب- إذا كانت المقاسمة لنفع له وإلا أخذ الجسد السدس فرضاً.

لمثلة:

١-	زوج	أخت لأب	ابن أخ شقيق
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	ع
	١	١	ولم يبق له شيء
٢-	لم أب	أخ لأم	أختين لأب
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{2}{3}$
	١	١	٢

٣-	زوج	أخت شقيقة	أخت لأب	ابن عم
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	ع
	٣	٣	١	لا شيء له وعالت للمعالة إلى ٧

٤-	زوجة	أخت شقيقة	أختين لأب	عم شقيق
	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	ع
	٣	٦	٢	١

٥-	بنت	أخت لأب	أختين لأم	محجوبتان بالبنت
	$\frac{1}{2}$	ع	م	

٦-	أختين شقيقتين	أخت لأب	أختين لأم	
	$\frac{2}{3}$	م	$\frac{1}{3}$	
	٢		(١)	

٧-	زوج	بنت	أخت شقيقة	أخت لأب
	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	عصبة الغير مع	لا شيء لها لأنها محجوبة بالأخت الشقيقة

٨-	أختين شقيقتين	وأخوين شقيقين	أخت لأب	
	ع		محجوبة بالأخ للمشقيق	

٩-	بنت	ابن ابن	أخت لأب	أخوين لأم
	$\frac{1}{2}$	ع	محجوبين بابن الابن والابنت	

١٠-	أخت شقيقة	أختين لأب	أختين لأم	
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	
	٣	١	٢	٦

١١- لختين شقيقتين لختين لأب وعم

		ع	٢
	محبوبتان	ع	٣
٣	١		٢

١٢- زوج ولخت شقيقة لخت لأب أخ لأب

		ع	١
	١	٢	١
٢			

لا شيء لهما لاستغراق نصيباء الفروض لكل القرعة ويسمى الأخ المشنوم إذ لسواه لأخت الأخت لأب للمسن فرض تكملة للثنتين، فقد كان مبيها في حرمانها

١٣- زوج بنت ابن أب لختين لأب

		ع	١
	محبوبتان	ع	٢
١٢	بالأب	١+٢	٣

١٤- زوجة أم بنت ثلاث أخوات لأب جد

		ع	١
	١	٢	١
٢٤	٤	١٢	٣

لم يأخذ الجد بالمقاسمة لأن المقاسمة تنقصه عن السدس فيأخذ السدس.

١٥- زوج بنت بنت ابن جدة لختين لأب

		ع	١
	عصبة مع	ع	٢
	الغير ولا	١	٢
	شيء لها	٢	٣
١٢			

وعالت المسألة إلى ١٣

جلد ١٠ عشر وثاني عشر: ميراث الإخوة لأم:

(الأخ لأم والأخت لأم)

ويراد بالإخوة لأم: إخوة للميت وأخواته من جهة الأم فقط، وهم أصحاب فرض دائم، فلا يرثون بالتعصيب، وذلك لاتصالهم بالميت عن طريق الأم وحدها، ونصيب للذكر منهم كنصيب الأنثى، فلا فرق بين ذكرهم وأنثاهم. وقد ورد في ميراثهم قول الله تعالى: "وإن كان رجل يورث كلالة أم امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس". فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث...^(١) والكلالة: هو من مات وليس له ولد ولا والد (أي لا أصل له ولا فرع) ومن ثم فإن الإخوة لأم يحجبون بالولد (الفرع الوارث نكرا كان لم مؤنثا مباشرا أو غير مباشر) فيشمل الابن وابن الابن مهما نزلت درجته، والبنت وبنت الابن مهما نزلت درجتها. أما أولاد البنت فهم لا يحجبون الإخوة والأخوات لأم؛ لأنهم من نوى الأرحام.

ويحجبون كذلك بالأصل الوارث المذكر أبيا كان أم جدا (صحيحا)؛ لأنهم لا يرثون إلا إذا كان الميت كلالة لا ولد له ولا والد. أما الجد غير الصحيح فلا يحجبهم لأنه من نوى الأرحام، وهم لا تأثير لهم في إرث أصحاب الفرض. ولا يحجب الإخوة لأم بالأم مع أنهم أفلوا إلى الميت بها (وهذا استثناء من قواعد الميراث).

فأحوال الإخوة لأم على النحو التالي:

١- يرث الواحد المفرد السدس نكرا كان لو أنثى لقوله تعالى: "وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس". والمراد بالإخوة لأم.

٢- يرث الاثنان فصاعدا الثلث، يمتثلون فيه للذكور والإناث؛ لقوله تعالى: "فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث...".

(١) سورة النساء: من آية (١٢).

٢- لا يرث الإخوة والأخوات لأم شيئا، منفردين، أم مجتمعين، مع الفرع للوارث (منكرا كان أم مؤنثا) مطلقا واحداً أو متعدداً، مباشراً أو غير مباشر، ومع الأصل للوارث المذكر لها كان أم جدا جاء في المادة (٢٦) من قانون الميراث ما يلي: "يحجب لولاد الأم كل من الأب والجدة الصحيح وإن علا، والولاد وولد الابن وإن نزل".

ما يستثنى في ميراث الإخوة لأم من قواعد الميراث:

١- أنهم لا يحجبون بالأم رغم أنهم يدلون إلى الميت بها وهذا استثناء من القواعد، بل إنهم يحجبون الأم من الثلث إلى السدس.

٢- إن نكروهم يأخذ مثل أنثاهم وهذا استثناء كذلك من القواعد.

٣- في المسألة المشتركة أو الحمازية أو الحجرية والتي تكون فيها:

زوج وأم ولادة لأم وإخوة أشقاء

$\frac{1}{7}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{3}$ ع

بالمقاسمة

والمفروض أن العصباء يأخذون ما تبقى بعد أصحاب الفروض، وإذا لم يبق لهم شيء بعد أصحاب الفروض فلا شيء لهم. فهي مسألة استثنائية كذلك. وحيث استغرقت للفروض الثلاثة في المسألة السابقة للزوج والأم والإخوة لأم للتركة جميعها، فلم يبق شيء للإخوة الأشقاء (مع أنهم في حقيقة أمرهم إخوة لأم ولأب معا).

وقواعد الشريعة والمنطق العقلي السليم يقضيان بأن زيادة الصلة بالميت

لو الميتة لا تؤدي إلى الحرمان من الميراث.

ومن ثم فحينما حدثت هذه المسألة في خلافة عمر بن الخطاب رضي

الله عنه - وعلم الإخوة الأشقاء أنهم لن يبقى لهم شيء - لأن عمر والصحاب

كانوا لا يشركون الإخوة الأشقاء مع الإخوة لأم - فقال الأشقاء لعمر: يا أمير

المؤمنين، لنا لب نريد به عليهم، ولنا لم كما لهم، فلن كنتم حرمتونا بأننا

فورثونا بأمننا كما ورثتم هؤلاء بأمنهم، واحسبوا أن لنا كان حجرا (سميت

المسألة بالحجرية) أو حمارا (فسميت بالحمارية) أو ليس قد تركضنا معهم في رحم واحدة؟

فقال عمر عند ذلك: صدقتم، فأشرك بينهم وبين الإخوة لأم في الثلث الباقي (فسميت المشتركة أو المشتركة) وقد كان لا يشرك بينهم من قبل^(١)

وولفقه عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم-، وأخذ قانون المواريث رقم (٧٧) لسنة ١٩٤٣ بهذا الرأي في المادة (١٠) فجاءت على النحو التالي: "لأولاد الأم فرض السدس للواحد والثلث للآخرين فأكثر ذكرهم وإنائهم في القسمة سواء. وفي الحالة الثانية إذا استغرقت لفروض التركة يشارك أولاد الأم الأخ الشقيق أو الإخوة الأشقاء بالانفراد (أو مع أخت شقيقة أو أكثر، ويقسم الثلث بينهم جميعا على الوجه المتقدم).

وعلى ذلك تكون المسألة السابقة على النحو التالي:

زوج	أم	إخوة لأم	إخوة أشقاء
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	بالمقاسمة بينهم بالسوية

ويشترط في التشريك ثلاثة شروط:

- ١- أن يكون الإخوة لأم فوق الواحد، فإن كان واحدا فله السدس، ويبقى سدس للإخوة الأشقاء.
- ٢- ألا يكون العصبية إخوة لأب؛ لأن الأم مختلفة فلا تشريك؛ لأننا لو حذفنا قرابة الأب لأصبح هؤلاء أجناب.
- ٣- أن يكون الأشقاء ذكورا فقط، أو ذكورا وإناثا، فلو كانوا إناثا فقط يفرض لهم وتعمل المسألة ولا تشريك.

(١) انظر المغنى: (٢١/٧، ٢٢) في الميراث والوصية لأستاذنا الدكتور محمد بنتلي: ص

زوجة	لم	اخ لام	اخ شقيق	-١
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	ع	
٣	١	١	١	
<hr/>				
			٦	

زوجة	ابن	ثلاثة بنوة لام	-٢
$\frac{1}{2}$	ع	م بالابن	
١	٧		
<hr/>			
			٨

لب	اخ لام	زوج	-٣
ع	م بالاب	$\frac{1}{2}$	
١		١	
<hr/>			
			٢

جد	اثنين لام	لعين لاب	زوجة	-٤
ع	م		$\frac{1}{4}$	
٣			١	
<hr/>				
			٤	

زوجة	اخ شقيق	اثنين لام	-٥
$\frac{1}{4}$	ع	$\frac{1}{3}$	
٣	٥	٤	
<hr/>			
			١٢

جدة	اثنين لام	م شقيق	-٦
$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	ع	
١	٢	٣	
<hr/>			
			٦

زوج	لم	بنوة لام	اغت شقيقة	-٧
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{2}$	
٣	١	٣	٢	
<hr/>				
			٦	

ولا تشريك وتقول إلى ٩

زوج	لم	بغرة لام	بغرة لاب	-٨
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	ع	
3	1	2	ولا شيء لهم ولا تشريك لأن	
			الأم مختلفة	

زوجة	لم	اخ لام	لخت لام	اخ شقيق	-٩
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	ع		
3	2	4	3	12	

اخ شقيق	اخ لام	م	م	-١٠
ع	$\frac{1}{6}$	م	بالاخ	
5	1	م	لشقيق	
			6	

ميراث العصبية النسبية

العصبية والعصبة: واحدة العصب، ويسموا عصبية لأنهم عصبوا الميت، أى لحاطوا به وسموا بذلك لأنهم يحيطون به عند الخطب ويدفعون العلوان عنه؛ لأن الأب طرف والابن طرف، والعم جانب والأخ جانب، وبنوهم كذلك. وكل شئ استدار حول شئ فقد عصب به، ومنه العصائب وهى العمائم. وعصبية الرجل: بنوه وقرباته لأبيه، أو قومه الذين يتعصبون له وينصرونه.

وفى الفرائض: من ليست له فريضة مسماة فى الميراث، وإنما يأخذ ما أبقى نولو للفروض^(١).

والدليل على ميراث أصحاب الفروض قوله صلى الله عليه وسلم: "الحقوا للفرائض بأهلها فما بقى فهو لأولى رجل ذكر"^(٢).

والعصبية قسمان عصبية نسبية وعصبية سببية، وما نتحدث عنه الآن هو للعصبية النسبية.

العصبية النسبية: هم أقارب للميت الذكور ومن ينزل منزلتهم من الإناث الذين لا يكون اتصالهم به عن طريق الأنثى وحدها، كالابن، وابن الابن، والأخ الشقيق^(٣)، والعصبية من النسب ثلاثة أنواع:

أولاً: عصبية بالنفس: وهو كل قريب من الذكور يكون انتسابه إلى الميت، ليس عن طريق الأنثى وحدها، بأن انتسب إليه بواسطة رجل فقط كالأخ لأب وابنه، والعم لأب وابنه، أو انتسب إليه بواسطة رجل وامرأة معا كالأخ الشقيق وابنه، والعم الشقيق وابنه، أو انتسب إليه مباشرة بدون واسطة (كالأب والابن). أما إذا انتسب رجل إلى الميت بواسطة الأنثى فقط، فإنه لا يكون عاصبا، بل هو إما صاحب فرض، كالأخ لأم، أو من نوى الأرحام، كابن البنت، وكأبى

(١) انظر المعجم الوسيط. مادة (عصب) وشرح الرحبية: ص ٧٣.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) للمزيد من العناية على مسائل الميراث والوصية: ص ٨٨؛ وللتحقيقات المرضية فى المباحث الفرضية: ص ١٠٧.

الأم، ولو كان القريب من الإناث كالبنات والأخت، فإنه لا يكون عاصبا بالنفس. والعصبة بالنفس^(١): هم للمجمع على إرثهم من الرجال إلا للزوج والأخ لأم وهم اثنا عشر رجلا.

- الابن وابن الابن وابن النزيل.

- الأب والجد من قبل الأب وابن علا.

- والأخ الشقيق والأخ لأب ولبناتها وابن نزل.

- والعم الشقيق والعم لأب وابن علوا ولبناتها وابن نزل.

وللعصبة بالنفس جهات أربع مقدم بعضها على بعض في الإرث على

الترتيب الآتي:

١- جهة البنوة (وهم جزء للميت أو فرعاه) وتشمل الأبناء والأبناء وابن نزل.

٢- جهة الأبوة (أو أصل الميت) وتشمل الأب والجد الصحيح وابن علا.

٣- جهة الأخوة (أو جزء أبيه): وتشمل الإخوة لأبوين، والإخوة لأب، وأبناء الإخوة لأبوين، وأبناء الأخ لأب وابن نزل كل منهما.

٤- جهة العمومة (جزء جده) وتشمل أعمام الميت، وأعمام أبيه، وأعمام جده للصحيح وابن علا سواء كانوا الأبوين أم لأب، ولبناء من ذكروا وأبناء لبنائهم وابن نزلوا^(٢).

كيفية توزيعهم:

جاء في المادة (١٨) من قانون المواريث: "إذا اتحدت العصبة بالنفس في

الجهة كان المستحق للإرث أقربهم درجة".

فابن وابن ابن

ع ليس له شيء لأنه محجوب بالابن وابن كان له وصية واجبة

(١) للتمرينات العملية: ص ٨٩.

(٢) لنظر المادة (١٧) من قانون المواريث.

فإذا اتحدوا في الجهة والدرجة كان التقديم بالقوة، فمن كان ذا قرابتين للميت قدم على من كان ذا قرابة واحدة".
 فأخ شقيق أخ لأب

ع محجوب بالشقيق

فإذا اتحدوا في الجهة والدرجة والقوة كان الإرث بينهم على السواء".
 ووزع ما يستحقونه عليهم بالسوية. فإذا كانوا من جهات مختلفة كان أساس التقديم هو قوة الجهة، فالبنوة مقدم على من يليها، ثم الأبوة، ثم الأخوة، وأخيرا العمومة.

وإذا وجد صاحب عصبه بنفسه وليس معه صاحب فرض، فإنه ينفرد بكل التركة، فإن كان معه صاحب فرض، أخذ الباقي بعد سهمه أو سهامهم، وإذا استوعب أصحاب الفروض كل التركة، فلا شيء للعاصب بالنفس كما لو توفي عن

ثلاث بنات	أم	أب	ابن ابن
$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	ولم يبق له شيء
			ع وإن كانت له وصية واجبة

ثانيا: عصبه بالغير: وهي كل أنثى صاحبة فرض صارت عصبه بذكر، وشاركته في العصبه، أي كل أنثى صاحبة فرض وجد معها عاصب بالنفس، من جهتها وفي درجتها وقوة قرابتها فحينئذ ترث معه، وتأخذ نصف نصيبه، ويكون للمعصب في نفس درجة الأنثى صاحبة الفرض فإن ذلك خاص بالبنات والأخت الشقيقة والأخت لأب، أما بنت الابن فإنها تعصب بابن الابن الذي في درجتها وبمن هو أنزل منها إذا كانت محتاجة إليه بالشروط التي تقدمت (فبنت الابن تصير عصبه بابن عمها كما تصير عصبه بأخيها، أو بمن هو أنزل منها ابن ابن ابن).

شروط العصبه بالغير: لا تتحقق إلا بتوافر ما يأتي:

١- أن تكون الأنثى صاحبة فرض، فمن ليست كذلك لا تصير عسبة بالغير. فمن لا فرض لها من النساء عند عدم أخيها العاصب لا تصير عسبة به عند وجوده. فبنت الابن لا تصير عسبة بلبن الابن، والعمة مع العم، وكذا للحكم فى ابن الأخ مع بنت الأخ وهكذا.

فلو مات عن عم وعمه، فالمال كله للعم دون العمة، ولا تعتبر العمة عسبة بأخيها؛ لأنه عند فقده ليست صاحبة فرض.

٢- أن يكون العاصب بالنفس متحدا مع الأنثى صاحبة الفرض فى جهة القرابة ولذا لا يعصب الأخ للشقيق البنات فلو مات وترك:

بنات وأخا شقيقا

$\frac{1}{4}$ ع عاصب بنفسه وليس بغيره

٣- أن يكون العاصب بالنفس -بالإضافة- إلى الاتحاد فى الجهة مساويا للأنثى فى الدرجة، ومن ثم لا يعصب الابن بنت الابن لأنها ليست فى درجته (مع استثناء بنت الابن عند احتياجها لمن أقل منها)

ابن بنت ابن

ع محجوبة وإن كانت لها وصية واجبة

٤- أن يكون العاصب بالنفس بعد الاتحاد فى الجهة والدرجة مساويا للأنثى فى قوة القرابة، ولذلك فإن الأخ لأب لا يعصب الأخت الشقيقة فلو مات وترك:

أختا شقيقة وأخا لأب

$\frac{1}{4}$ ع عاصب بالنفس

تثبت العسبة بالغير لأربع من النسوة على النحو التالى:

جاء فى المادة (١٩) من قانون المواريث: العسبة بالغير من:

١- البنات مع الأبناء.

٢- بنات الابن وإن نزل مع أبناء الابن وإن نزل إذا كانوا فى درجاتهم مطلقا، أو كانوا أنزل منهم إذا لم يرثن بغير ذلك.

٣- الأخوات لأبوين مع الإخوة لأبوين، والأخوات لأب مع الإخوة لأب. ويكون الإرث فى هذه الأحوال للذكر مثل حظ الأنثيين.

ثالثا: للعصبة مع الغير: هى كل أنثى تصير عصبة مع أنثى أخرى. وهى كذلك - كل أنثى صاحبة فرض، تصير عصبة مع أنثى أخرى صاحبة فرض، لا تشاركها تلك العسوبة.

وهى منحصرة فى اثنتين من أصحاب الفروض هما: الأخت الشقيقة - واحدة أو أكثر - وكذا الأخت لأب واحدة أو أكثر - إذا لم يكن مع كل منهما عاصب بالنفس، وكان للميت فرع مؤنث وارث بالفرض (بنت فأكثر أو بنت ابن فأكثر) لقوله صلى الله عليه وسلم: "اجعلوا الأخوات مع البنات عصبة". وتعتبر الأخت الشقيقة التى عصبت بالبنات أو بنت الابن فى منزلة الأخ الشقيق فتحجب حينئذ الأخ لأب ومن يليه من العصبات النسبية، وكذا الشأن فى الأخت لأب التى عصبت بالبنات أو بنت الابن تكون فى منزلة الأخ لأب، فتحجب حينئذ أبناء الإخوة الأشقاء أو لأب والأعمام الأشقاء أو لأب وأبناءهم. وأما البنات وبنت الابن فإنها تظل كما هى صاحبة فرض^(١).

إذا اجتمعت لكثير من عسبة فى المسألة فإنه يتم التفاضل بينهم بالجهة، فتقدم جهة البنوة على من يليها وكذا الأبوة والأخوة والعمومة وهكذا. فإذا وجدت عسبتان أو أكثر من جهة واحدة، قدمت العسبة الأقرب إلى الميت، فالابن مقدم على ابن الابن، والأب مقدم على أبى الأب، وهكذا. فإن اتحدت الجهة ودرجة القرابة معا قدمت العسبة التى تتلى بجهتين على العسبة التى تتلى بجهة واحدة، فيقدم الأخ الشقيق على الأخ لأب، وابن الأخ الشقيق على ابن الأخ لأب، والعم الشقيق على العم لأب... وهكذا.

(١) انظر للمادة (٢٠) من قانون الموارث والتمرينات العملية: ص ٩٥.

فإذا وجدت العصبية مع صاحب فرض أو فروض أخذت للعصبية ما بقي
 بعد أصحاب الفروض، فإن لم يكن صاحب فرض أخذت للعصبية للتركة كلها.
 وإذا كانت العصبية نكوراً وإناثاً أخذ للذكر ضعف الأنثى، وإن كانوا من
 جنس واحد تساوت أنصباؤهم^(١).

أمثلة على ميراث العصبية:

١-	ابن	أب	أم	زوجة	
	ع	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{8}$	٢٤
	١٣	٤	٤	٣	
٢-	ابن	زوجة	ابن ابن	أب	جد
	ع	$\frac{1}{8}$	م بالابن وله وصية	$\frac{1}{6}$	م بالأب
	١٧	٣	ولادة	٤	٢٤
٣-	زوج	جد	أم		
	$\frac{1}{2}$	ع	$\frac{1}{3}$		
	٣	١	٢		
٤-	زوجة	أخت شقيقة	عم شقيق	عم لأب	
	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	ع	م بالعم الشقيق	
	٢	٤	٢		٨
٥-	بنت	بنت ابن	ابن ابن ابن	أخ لأب	
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	تكملة	م بابن الابن	
	٣	١	٢	٦	

(١) انظر في الميراث والوصية: ص ٦٦.

زوجة	أخ لأب	ابن أخ شقيق	عم شقيق	-٦
$\frac{1}{4}$	ع	م بالأخ لأب	م بالأخ لأب	
١	٢		٤	

بنت	أختين شقيقتين	أخ لأب		-٧
$\frac{1}{2}$	ع مع الغير	م بالأختين الشقيقتين	لأنها كالأخ للشقيق	
١	١		٢	

زوجة	أخت شقيقة	لم	أخت لأب	أخ لأب	عم لأب	-٨
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	ع	م		
٣	٦	٢	١		١٢	

بنت ابن	أخت شقيقة	أخ لأب		-٩
$\frac{1}{2}$	ع مع الغير	م		
١	١		٢	

زوجة	لم	بنت ابن	أب	أخ شقيق	-١٠
$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6} + ع$	م	
٣	٤	١٢	١	٢٤	

زوجة	بنت	أختين شقيقتين	أخ شقيق	أخ لأم لعت لأم	-١١
$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{2}$	ع		محبوبتان	
١	٤	٣		بالبنت	
				٨	

٦

أخ شقيق	أخ لام	أخ أب	-١٢
ع	$\frac{1}{1}$	أخ شقيق	
٥	١	١	

٢

بنت	أخ لأب	أخ شقيق	عم لأب	-١٣
$\frac{1}{2}$	ع	ع	ع	
١	١	١	١	

ثلاث إخوة أشقاء	و ثلاث شقيق	أخ لأب	-١٤
ع		ع	

٢

بنت	ثلاث أخوات شقيقات	-١٥
$\frac{1}{2}$	ع مع الغير	
١	١	

٦

بنت	بنت ابن	ابن لأب	-١٦
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	ع مع الغير	
٣	١	٢	

زوج	أخت شقيقة	أخت لأب	أخ لأب	-١٧
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	ع وليس لهما شيء		
		(أخ مفقود)		

٣

بنين	بنت ابن	ابن ابن	أخوين شقيقين	-١٨
$\frac{2}{3}$	ع	أخ مبارك	ع	
٢	١	١	١	

-١٩

بنين	بنت ابن	بنت شقيقة	أخت لأب	واخ لأب
٢	م لأن أقصى ميراث	٣	مع	محبوبان بالأخت
٣	البنين البنين ولها	ع	لغير	الشقيقة
٢	وصية واجبة	١		

-٢٠

بنين	لم	جد	أخ شقيق	أخت شقيقة
٢	١	١	ع ولم يبق لهما شيء	لاستغراق الفروض للتركة.
٣	١	١	١	٢٤

ولأخذ الجد المئس فرضاً ولم يقاسم لأن
المئس أنفع له.

-٢١

زوجة	لم	م لأب	ابن عم شقيق	
١	١	ع	م	١٢
٤	٤	٥		

-٢٢

أب	أخ شقيق	أخ لأب	أخوين لأم	
ع	م بالأب	م بالأب	م بالأب	

-٢٣

زوجة	أب	لم	جد	إخوة لأم
١	ع	١	م	١٢
٤	٤	٢		

إن وجود أكثر من أخ ولو كان محجوباً بالأب ينقص
نصيب الأم من الثلث إلى المئس، وما نقص من نصيب
الأم يدخل في نصيب الأب.

-٢٤

زوجة	بنتي ابن	بنت لأب	ابن أخ شقيق	
١	٢	ع	م بالأخت	٢٤
٨	٣	٥	أب	
٢	١٦			

-٢٥- لم أب لم بنت
 م بالأم $\frac{1}{4}$ $\frac{2}{3}$ $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{4}$
 ع م محروم من ميراث
 ٦ ١

-٢٦- زوجة لم أخ شقيق أخ لأب
 $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$
 ٤ ٢ ٢ ٢ ٢ ٢

-٢٧- بنت ابن ابن ابن زوجة أخ شقيق
 ع م $\frac{1}{8}$ $\frac{1}{8}$ $\frac{1}{8}$ $\frac{1}{8}$
 ٧ ٧ ٧ ٧ ٧ ٧
 ٢٤ بالتصحيح ٣

-٢٨- أخ لأم لم أم لأب وابن عم شقيق
 $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{3}$
 ١ ٢ ٢ ٢ ٢ ٢

ميراث ذى الجهتين:

(الإدلاء إلى الميت بجهتين):

جاء فى المادة السابعة من قانون المواريث ما يلى: "فإن كان لوارث جهتا إرث ورث بهما معا مع مراعاة أحكام المادتين ١٤، ٣٧. وجاء فى المادة (١٤) وللجدة أو الجدات السدس ويقسم بينهما على السواء لا فرق بين ذات قرابة وذات قرابتين". فهذه المادة تستثنى الجدة حيث لا فرق فيها بين ذات قرابة، وذات قرابتين، لأن للجدات يرثن السدس يوزع بينهما بالتساوى لا فرق بين ذات قرابة وذات قرابتين كما سبق. وجاء فى المادة (٣٧) "لا اعتبار لتعدد وجهات للقرابة فى وارث من نوى الأرحام إلا عند اختلاف الحيز".

وبلاحظ من المادة (٧) أنه قد يجتمع فى وارث واحد جهتا إرث أولى بكل واحدة منها إلى الميت، يكون فى إحداها صاحب فرض وفى الآخر عسبة. ولذلك ثلاث صور:

الأولى: أن يرث بالجهتين معا بشرط ألا يوجد معه من يحجبه، أو يحول دون إرثه بهما معا أو بإحدهما.

مثال ذلك:

١-	زوج	وهو ابن عم
	$\frac{1}{2}$	ع
	١	١

٢-	بنت	وزوج	هو ابن عم
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$	ع
	٤	٢	٢

- ٣- زوج ابنا عم لهما زوج
 يقاسم ابن العم في النصف الباقي
 ١
 ٢
 ٢
 ٤
 فابن العم للزوج يأخذ الربع، ويبقى سهم يقسمه هو وابن العم الآخر.
 ٤- أخ لأم هو ابن عم شقيق
 ١
 ٦
 ٢
 أخذ الأخ لأم السدس فرضاً والباقي تعصيباً وهو شخص واحد لكنه نو قرابتين..

الصورة الثانية: أن يرث بإحدى الجهتين فقط:

- ١- بب
 أخ لأم هو ابن عم شقيق
 يرث بالتعصيب لأنه حجب بجهة
 م بالبيت وورث بالأخرى.
 ١
 ١
 ٢
 ٢- أخ شقيق أخ لأم هو ابن عم شقيق
 ١
 ٦
 ع
 ٥
 ٦
 ٦
 محجوب بالأخ الشقيق.
 ورث بجهة وحجب بالأخرى

- ٣- أم زوج هو ابن عم أخ شقيق
 ١
 ٢
 ٣
 ٢
 ٦
 ٦
 م بالأخ الشقيق
 ع
 ١

الصورة الثالثة: الحجب عن الميراث بالجهتين:

- ١- ابن أخ لأم هو ابن عم شقيق
 ع
 م
 م

لتركة كلها للابن؛ لأن الابن عاصب بنفسه ويحجب الأخ لأم ويحجب ابن

العم.

-٢	بنت	أخ شقيق	أخ لأم هو	ابن عم
	$\frac{1}{2}$	ع	محبوب بالبنات	محبوب بالأخ الشقيق

لمثلة:

-١	لم	أخ لأم	زوج هو	ابن عم لأب
	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$	ع
	٢	١	٣	ولم يبق له شيء ٦

-٢	جدة	أخ لأم	هو ابن	عم شقيق
	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	ع	٦
	١	١	٤	

-٣	جد	أخ لأم	هو	ابن عم لأب
	ع	م	م	

-٤	بناتين	زوجة	هي بنت خالته	عم
	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{8}$	ليس لها شيء لأنها من ذوى الأرحام	ع

الحجب

تعريف الحجب فى اللغة: المنع.

وفى الاصطلاح: منع شخص معين عن ميراثه إما كله أو بعضه بوجود شخص آخر، ويسمى الأول حجب حرمان والثانى حجب نقصان^(١).
جاء فى معنى المحتاج: الحجب منع من قام به سبب الإرث بالكلية أو من أوفر حظيه. ويسمى الأول حجب حرمان والثانى حجب نقصان^(٢).
حجب حرمان: هو أن يسقط للوارث غيره بالكلية، أى منع جميع الميراث عن شخص لوجود غيره، كمنع ميراث الجد عند وجود الأب، وابن ابن عند وجود الابن.

حجب النقصان: هو حجب عن نصيب أكثر إلى نصيب أقل، أى منع الوارث من أوفر حظيه (أى من فرضه الأعلى إلى الأدنى) بسبب وجود شخص آخر كحجب الزوج من النصف إلى الربع والزوجة من الربع إلى النصف، والأم من الثلث إلى السدس لوجود الفرع الوارث للميت.
وبالاحظ مما سبق أن حجب الحرمان يجوز أن يتحقق فى الوارث مطلقاً سواء أكان صاحب فرض أم كان عاصباً؛ بينما لا يدخل حجب النقصان إلا على صاحب فرض له نصيبان أعلى وأدنى، كحجب الزوج من النصف إلى الربع، والزوجة من الربع إلى النصف لوجود فرع وارث للميت.

القواعد التى يقوم عليها الحجب ما يلى:

- ١- أن من يدلى إلى الميت بوارث يحجب حجب حرمان عند وجود ذلك للوارث إلا الإخوة لأم مع وجود الأم، فإنهم يرثون مع وجود الأم سواء كانوا أشقاء المتوفى أو إخوة لأم فقط.

(١) انظر التعريفات: ص ٧٢ وشرح الرحبية: ص ٨١.

(٢) معنى المحتاج: (١١/٣).

٢- يقدم الأقرب على الأبعد (أى يحجب الأقرب الأبعد) فالابن يحجب ابن الابن، فإن تساوا فى الدرجة، يرجح بقوة القرابة، فالأخ للشقيق يحجب الأخ لأب.

الفرق بين الحجب والحرمان:

١- الحرمان: هو منع شخص معين من الميراث لعدم أهليته له، بسبب قيام مانع من موانع الإرث، فالمحروم ليس أهلا للإرث كالقاتل. ولكن المحجوب أهل له ولكن حجب لوجود شخص آخر أولى منه بالميراث.

٢- المحروم من الميراث لمانع من موانعه السابقة فهو كالمعدوم لا يؤثر فى ميراث غيره، فكانه غير موجود أصلا، فالابن غير المسلم مثلا لا يحجب أحدا ولا يؤثر بشئ فى ميراثه، فهو والعدم فى هذا سواء، ولكن المحجوب قد يحجب غيره. فالاثنان فصاعدا من الإخوة مع وجود الأب والأم لا يرثان لوجود الأب، ولكنهما يحجبان الأم من الثلث إلى السدس. جاء فى المادة (٢٣، ٢٤) ما يبين الفرق بينهما على النحو التالى:

(مادة ٢٣) الحجب هو أن يكون لشخص أهلية الإرث ولكنه لا يرث بسبب وجود وارث آخر، والمحجوب يحجب غيره.

(مادة ٢٤) للمحروم من الإرث لمانع من موانعه لا يحجب أحدا من الورثة.

من لا يحجبون حجب حرمان أبدا:

هناك من لا يحجبون حجب حرمان أبدا وإن جاز أن يحجبوا احجب

نقصان هم ستة على النحو التالى:

١- الزوج.

٢- الزوجة.

٣- الأب.

٤- الأم.

٥- البنت.

إذا تحققت فيمن سبق شروط الإرث، وانفتحت الموانع عنهم فإنه يتقرر لهم نصيب في تركة مورثهم، وهم خمسة من أصحاب الفروض وواحد عاصب. وهم يمثلون أسرة الميت المباشرة، وأقرب الناس إليه.

من يحجبون حجب حرمان:

الذين يحجبهم حجب حرمان هم سوى ما سبق، ويمكن أن يكونوا من أصحاب الفروض ومن للعصبات:

من يحجبون حجب حرمان من أصحاب الفروض:

سبق أن قلنا إن هناك خمسة من أصحاب الفروض لا يحجبون حجب حرمان وهم (الزوجان، والأبوان، والبنات) أما السبعة الباقون فإنهم قد يحجبون حجب حرمان على النحو التالي:

١- للجد بحجب بالأب.

٢- بنت الابن (بنات الابن) تحجب حجب حرمان بالفرع الوارث المذكر

الأعلى منها درجة، سواء كانت واحدة أو أكثر، معها ابن ابن أم لا، كما تحجب بالاثنتين فأكثر من البنات الأعلى منها درجة، بشرط ألا يوجد معها ابن في درجتها أو أنزل منها عندما تحتاج إليه في التعصيب.

٣- للجددة للوارثة الصحيحة، تحجب بالأب مطلقا، سواء كانت أمية أو أبوية،

وتحجب الجدة الأبوية بالأب وبأبى الأب إن أدلت به، وتحجب القربى من الجدات البعدي منهن سواء اتحدت معها في الجهة أم لا.

٤- الأخوات الشقيقات ويحجبهن الفرع الوارث المذكر مهما نزل وبالأب سواء كان معهم شقيق أم لا.

٥- الأخوات لأب: ويحجبهن الفرع الوارث المذكر مهما نزل، وبالأب،

وبالأخ الشقيق، وبه وبالشقيقة إذا كانا عصبه بالغير، وبالشقيقة إذا صارت عصبه مع الغير، (سواء وجد معها أخ لأب أم لا)، كما تحجب بالشقيقتين فأكثر بشرط عدم وجود أخ لأب (أي إلا إذا عصبهن أخ لأب).

٦- ، ٧- الإخوة والأخوات لأم: ويحجبهن الفرع الوارث مطلقا مذكرا أم

مؤنثا، كما يحجبون بهن بالأصل الوارث المذكر لها كان أم جدا.

من يحجبون حجب نقصان من أصحاب الفروض:

- ١- الزوج ويحبها الفرع للورث من النصف إلى الربع.
- ٢- الزوجة ويحبها الفرع للورث من الربع إلى الثمن.
- ٣- الأم ويحبها الفرع للورث المنكر والمؤث من الثلث إلى السدس أو عدد اثنين أو أكثر من الإخوة والأخوات من أى نوع كانوا سواء أكانوا وارثين أو محجوبين.
- ٤- بنت الابن: إذا وجد معها بنت للمورث فإنها تنزل بنصيبها من النصف إلى السدس.
- ٥- الأخت لأب: إذا وجدت معها أخت شقيقة وارثة تنزل بالأخت لأب من النصف إلى السدس.

أمثلة:

١-	أب	جد	بنة لأم	إخوة أشقاء
	ع	م	م	م
٢-	لم	أب	أم أم	إخوة لأب
	$\frac{1}{6}$	ع	م	م
٣-	ابن ابن	بنت	أب	أخ شقيق
	ع	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	م
٤-	ابن	أب	لم	٣ أخوات شقيقات
	ع	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	
٥-	لم	لم أب	أخ لأم	أخ لأب
	$\frac{1}{6}$	م	$\frac{1}{6}$	ع

العلول

مصدر عال يعول ومن معانيه فى اللغة الارتفاع والزيادة. ويقال عالت

الفريضة عولا: لارتفع حسابها وزادت سهامها فنقصت الأنصباء^(١).

ولاصطلاحا: هو زيادة سهام الفروض عن أصل المسألة بزيادة كسورها

عن الواحد. وزيادة فى السهام ونقصان فى أنصباء الورثة^(٢).

والعلول مشروع، ويؤخذ به إذا ضاق المخرج عن الوفاء بسهام جميع أهل

الفروض.

فإذا ماتت امرأة عن:

زوج	لم	أخت شقيقة
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{2}$
٣	٢	٣

٦ عالت إلى ٨

فالورثة كلهم من أصحاب الفروض، للزوج النصف، وللأم الثلث،

ولللأخت النصف، وقد زادت الفروض عما تنقسم إليه التركة؛ لأننا لو أعطينا

للزوج النصف فالباقي لا يسع للنصف والثلث، وهكذا فى حالة إعطاء الآخرين

فروضهم، فلا بد من العول أى زيادة أصل السهام فى أصل المسألة أى للمخرج.

إن المخرج إذا ضاق عن الوفاء بالفروض المجتمعة فيه ترفع التركة إلى

عدد أكثر من ذلك للمخرج، ثم تنقسم حتى يدخل النقصان فى فرائض جميع

الورثة على نسبة واحدة؛ لأن المستحقين من أصحاب الفروض قد تساوا فى

سبب الاستحقاق وهو النص، فيتساوون مع الاستحقاق، فيأخذ كل واحد منهم

جميع حقه إذا اتسع المحل، وينقص من حقه إذا ضاق المحل، كالغرماء فى

للتركة^(٣).

(١) انظر المصباح المنير: (مادة عول).

(٢) المغنى: (٣٢/٧).

(٣) انظر الموسوعة الفقهية ومراجعتها: (٧٤/٣١).

ولول من أعمال الفرائض عمر بن الخطاب رضى الله عنه - فقال للورثة: والله ما أرى: ليكم قدم الله ولا ليكم آخر؟ فقسم عليهم بالحصص، وأدخل على كل ذى حق ما دخل عليه من عول الفريضة (أى نقصانها) فالنصف بصير ففى الحقيقة أقل من نصف التركة، والثالث بصير أقل من ثلثها.... وهكذا نقل باقى الفرائض كل بمقداره بحيث تظل نسبة الفروق بين الأنصبة ثابتة وهذا أفضل الطرق لتحقيق العدل بين الورثة. وقد وافق جمهور الصحابة والفقهاء عمر على هذا، وكان لعبد الله بن عباس رضى الله عنهما - رأى آخر يعطى بعض الورثة كامل نصيب كل منهم ويحرم آخرين^(١).

وقد أخذ قانون الموارث بما عليه عمر وجمهور الفقهاء حيث نصت المادة (١٥) على ما يلى: "إذا زالت أنصباء أصحاب الفروض على التركة قسمت بينهم بنسبة أنصبتهم فى الإرث...".

وفى أى مسألة من مسائل الميراث قد تأتى جميع الأنصبة مساوية لأصل المسألة دون زيادة أو نقص، وقد يزيد مجموع الأنصبة على أصل المسألة وقد يقل مجموع الأنصبة عن أصل المسألة على النحو التالى:

أولاً: ما ليس فيه زيادة ولا نقص:

١-	زوج	أم	أخ لام
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$
	٢	٢	١
	<hr/>		
	٦		

٢-	زوج	أم	أختين لام
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$
	٢	١	٢
	<hr/>		
	٦		

(١) انظر فى الميراث والوصية: ص ٨٦.

٣-	بنت	لم	ع
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	ع
	٣	١	٢
			$\frac{1}{6}$

٤-	أخت شقيقة	أخت لأب	أخت لأم وأخ لأم
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$
	٣	١	٢
			$\frac{1}{6}$

ثانياً: أن يزيد مجموع الأنصبة على أصل المسألة. وهنا تأتي ظاهرة

العول.

١-	زوج	أخت شقيقة	جدة
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$
	٣	٣	١
			$\frac{1}{6}$

عالت إلى ٧

٢-	زوج	أخت لأب	لم
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$
	٣	٣	٢
			$\frac{1}{6}$

٦ عالت إلى ٨

فمجموع سهام للورثة في المسألتين زادت على الواحد الصحيح وهذا هو

العول.

وقد ثبت في علم الفرائض أن مجموع المخارج سبعة: أربعة منها لا

تعول أصلاً وهي:

٢ ، ٣ ، ٤ ، ٨ لأن الفروض المتعلقة بهذه المخارج إما أن يفي المال بها

أو يبقى منه شيء زائد عليها.

وثلاثة من هذه المخارج قد تعول وهي:

٦ ، ١٢ ، ٢٤.

فالمتة تعول إلى: ٧ و ٨ و ٩ و ١٠.

والاثنا عشر تعول إلى : ١٣، ١٥، ١٧، ١٨.

الأربعة والعشرون تعول إلى : ٢٧.

والسنة تعول إلى ٧ فلا الآتي:

أمثلة:

١-	زوج	أختين شقيقتين	أخت لأب
	$\frac{1}{2}$	$\frac{2}{3}$	لا شيء لها
	٣	٤	٦ عالت إلى ٧

٢-	زوج	أختين لأب	
	$\frac{1}{2}$	$\frac{2}{3}$	
	٣	٤	٦ عالت إلى ٧

السنة تعول إلى ٨:

١-	زوج	أخت لأب	أم
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$
	٣	٣	٢
			٦ عالت إلى ٨

٢-	زوج	أخ لأم	أختين شقيقتين
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{2}{3}$
	٣	١	٤
			٦ عالت إلى ٨

والسنة تعول إلى ٩:

	زوج	أختين شقيقتين	أختين لأم
	$\frac{1}{2}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$
	٣	٤	٢
			٦ تعول إلى ٩

السنة تعول إلى ١٠:

	زوج	أم	أختين شقيقتين	أخ لأم	أخت لأم
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$
	٣	١	٤	٢	٢
					٦ عالت إلى ١٠

الاثنا عشر تعول إلى ١٣:

زوج	بنتين	أم
$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$
٣	٨	٢

١٢ عالت إلى ١٣

الاثنا عشر تعول إلى ١٥

زوجة	أختين لأب	أختين لأم
$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$
٣	٨	٤

١٢ عالت إلى ١٥

الاثنا عشر تعول إلى ١٧:

٣ زوجات	جنتين	أربع لغوات لأم	وثمانى أخوات
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{2}{3}$
٣	٢	٤	٨

١٢ عالت إلى ١٧

الأربعة والعشرون تعول إلى ٢٧

زوجة	أب	أم	بنتين
$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6} + ٤$	$\frac{1}{6}$	$\frac{2}{3}$
٣	٤	٤	١٦

٢٤ عالت إلى ٢٧

ثالثاً: والاحتمال الثالث وهو أن يقل مجموع الأنصبة عن أصل المسألة (أى عن مجموع أجزاء الواحد الصحيح) وهو الرد وهو ما نعرض له فيما يلى.

الرد

الرد فى اللغة الرجوع. يقال رجعت بمعنى رددت. ومنه رددت عليه
الوديعة ورددته إلى منزله فاررد إليه^(١).

وفى الاصطلاح: دفع ما فضل من فروض نوى للفروض النسبية إليهم
بقدر حقوقهم عند عدم استحقاق الغير.

والرد لا يتحقق إلا إذا ثبت أمران:

الأول: ألا تستغرق الفروض للتركة، إذ لو استغرقتها لم يبق شئ يرد.

الثانى: ألا يوجد عاصب نسبى أو سببى على الخلاف فى ذلك فلو وجد
عاصب نسبى ولو كان من أصحاب الفروض وهو الأب أو الجد أخذ الباقي
تعصيبا بعد الفرض.

والرد محل خلاف بين الصحابة فذهب فريق من الصحابة إلى أنه إذا لم
يوجد مع نوى الفروض عصبه من النسب ولا من السبب يرد على نوى
الفروض بقدر أنصبتهم إلا للزوجين، وهو ما ذهب إليه الحنفية وهو الأصح
عند الحنابلة^(٢).

الاحتمال الثالث الذى أشرنا إليه عند الحديث عن العول وهو حين لا
تستغرق الفروض جميع التركة، فإنها تكون أقل من مجموع أجزاء الواحد
الصحيح (أصل المسألة) وهذا لا يكون إلا عند انعدام جميع العصبات فى
المسألة (حتى ولو كانوا من أصحاب الفروض)؛ لأنه إذا وجدت عصبه من أى
نوع لأخذت الباقي بعد أصحاب الفروض فلا يبقى شئ من التركة.

ولكن إذا انعدمت العصبه، ولم تستغرق الفروض جميع التركة، فلا بد من
رد الباقي على أصحاب الفروض. وقد أخذ قانون المواريث بقول جمهور
الصحابة والتابعين برد الباقي على أصحاب الفروض (ما عدا الزوجين) بنسبة
أنصبتهم وبهذا قال عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهم

(١) المصباح المنير: (مادة رد).

(٢) نظر المغنى: (٤٦/٧).

وحكى ذلك عن الحسن وابن سيرين وشريح وعطاء ومجاهد والثوري وأبي حنيفة وأصحابه وأحمد وغيرهم^(١).

وسبب استثناء الزوجين من الرد أن صلة النسب أو قرابة الدم، تظل مستمرة بعد الموت دون انقطاع، بخلاف علاقة الزوجية المبنية على تعاقد يذهب للموت، لكن قرابة الدم ثابتة.

فإن لم يوجد أحد من أصحاب الفروض، أو لم يوجد منهم إلا أحد الزوجين ورث القانون المصري نوى الأرحام على ما سيأتى بيانه.

فإن لم يوجد أصحاب الفروض والعصبات ونوى الأرحام، ولم يوجد أى وارث مما سبق إلا أحد الزوجين، ورث القانون أحد الزوجين بالفرض والرد. وقد أخذ القانون هنا بمذهب عثمان -رضى الله عنه- فى الرد على أحد الزوجين، لكنه اشترط لذلك ألا يوجد قريب من النسب من أى نوع^(٢).

ووضع القانون رأى من المصلحة تقرير الرد على أحد الزوجين مع تأخيره عن نوى الأرحام؛ لأنه إذا لم يوجد أحد من أصحاب الفروض النسبية، ولا من العصبة النسبية، ولا من نوى الأرحام مع أحد الزوجين أخذ كل التركة فرضاً ورداً؛ لأن صلة الزوجين فى الحياة تقتضى أن يكون لأحدهما فى هذه الحالة الحق فى مال الآخر؛ لأنه لولى ممن بعده من المستحقين.

وإن وضع القانون يقتصر فى الأخذ بمذهب عثمان على ما إذا لم يوجد مع الزوجين نوى فرض أو عصبة أو نوى رحم، محافظة على صلة القرى التى تربط الميت بقرابته، وجمعاً بين الأدلة المختلفة^(٣).

ونصت المادة (٣٠) من قانون الموارث على ذلك: "إذا لم تستغرق الفروض التركة، ولم توجد عصبة من النسب رد الباقي على غير الزوجين من أصحاب الفروض بنسبة فروضهم. ويرد باقى التركة إلى أحد الزوجين إذا لم

(١) المغنى: (٤٦/٧).

(٢) السابق: (٤٦/٧) وفى الميراث والوصية: ص ٩٢.

(٣) المنكرة للتوضيحية لقانون الموارث: ص ١٥٣ وفى الميراث والوصية لأستاذنا الدكتور/

محمد بلتاجى: ص ٩١.

يوجد عصبية من النسب أو أحد أصحاب الفروض النسبية أو أحد نوى الأرحام.

من يرد عليهم من أصحاب الفروض:

يُرد على ثمانية من أصحاب الفروض وهم: البنت وبنت الابن مهما نزلت، والأخت الشقيقة، والأخت لأب، والأخت لأم، والأخ لأم، والأم والجدة للصبيحة، بلا فرق بين كون الموجود من هؤلاء - عدا الأم - واحداً أو متعدداً.
من لا يرد عليه:

لا يرد على الأب والجدة، لأنهما يرثون مع الإرث بالفرض بالتعصيب، وهذا يجعلهما مستقلون بما بقي من التركة.

متى يرد على أحد الزوجين:

لا يرد على أحد الزوجين إلا إذا انحصر الإرث فيه وحده، وذلك بأن يموت أحدهما ويترك الآخر وحده فقط، ولا يترك وارثاً غيره (صاحب فرض، لو تعصيب أو ذى رحم...) ففي هذه الحالة يستقل للموجود من الزوجين بتركة الآخر فرضاً ورداً.

كيفية حل مسائل الرد:

إن الرد لا يتحقق إلا بوجود صاحب فرض أو أكثر ممن لا تستوعب أنصباؤهم كل التركة، وليس هناك عاصب يأخذ الباقي، ولمعرفة ذلك لابد أولاً من حل المسألة بالطريقة المعتادة لمعرفة مجموع سهام الورثة، فإذا تبين أنها أقل من أصل المسألة والواحد الصحيح، علم من ذلك أن هناك فائضاً لابد أن يرد عليهم بنسبة أنصباؤهم.

وبما أن القانون قد اختار أنه يرد على أحد الزوجين وجعل ذلك في مرتبة متأخرة عن الرد على باقي أصحاب الفروض، فلكي تحل المسائل المشتملة على الرد لابد من التفرقة بين صورتين:

الصورة الأولى: المصالح المشتركة على غير الزوجين:

إذا لم يكن في الورثة أحد الزوجين، فإنه ينظر إلى الموجود من الورثة، فقد يكونون صنفاً واحداً أو أكثر:

١- إذا كانوا صنفاً واحداً ممن يرد عليه ما رآه على الفروض، عند عدم من لا يرد عليه، فيكون أصل المسألة عدد رؤوسهم، لأن جميع المال لهم فرضاً ورداً. كما إذا ترك الميت ثلثين، فيكون أصل المسألة عدد رؤوسهم وتعطى كل واحدة نصف التركة لتساويهما في الاستحقاق، وكذا لو أختين شقيقتين، أو جدتين، فإذا كانوا ثلاث بنات فالأصل من ثلاثة، أو أربعة فالأصل من أربعة.

٢- أن يكونوا صنفين متساويين في النصيب، فأصل المسألة هو عدد رؤوسهم كذلك كما لو ترك جدة وأخاً لأم، فإن التركة تكون بينهما مناصفة. فالمسألة حينئذ من ستة، ولكل واحد منهما السدس فرضاً، فيجعل الاثنان أصل المسألة ويقسم المال مناصفة بين الجدة والأخ لأم لتساوى نصيبهما.

٣- إذا كانوا أكثر من صنف ممن يرد عليهم عند عدم من لا يرد عليه، وهو بالاستقراء لا يزيد عن ثلاثة وأنصباؤهم متفاوتة، يكون أصل المسألة هو مجموع سهامهم، ولما كان المفروض في هذه المسائل هو عدم وجود أحد للزوجين ضمن الورثة، فإن مأخذ السهام دائماً من ستة، إذ لا وجود للربع والثلث بين الأنصباء.

أمثلة:

١-	لم	إخوة لأم
	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$
	أصل المسألة	٦
	ومجموع سهام الورثة (٣) فيجعل هذا أصل المسألة ويقسم التركة لثلاث أولاد الأم الثلثين، وللأم الثلث.	٢

بنت	بنت لبن	-٢
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	أصل المسألة
٣	١	٦
أصل المسألة الجديد أربعة بدلا من ستة فتأخذ		
لبنث ثلاثة أرباع التركة ولبنث الابن الربع		

أخت شقيقة	أخت لأب	أخت لأم	-٣
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$ تكملة	$\frac{1}{6}$	أصل المسألة
	الثلاثين		٦
٣	١	١	أصل المسألة الجديد (٥)
فتأخذ الأخت الشقيقة ٣ من ٥ ، والأخت لأب ١ من ٥ ، والأخت لأم ١ من ٥ ويصرف للنظر عن الأصل الأول.			

الصورة الثانية: إذا كان في الورثة أحد الزوجين:

أ- ويتصور ذلك بأن يكون مع أحد الزوجين صنفا واحد ممن يرد عليه، أو صنفين متحدين في النصيب. فأصل المسألة يكون هو مخرج نصيب الزوج أو الزوجة، ثم بعد استخراج نصيب الموجود من الزوجين، يقسم الباقي من التركة على الورثة الآخرين بالتساوي إذا كانوا متعددين. أما إن كان الموجود مع أحد الزوجين صنفا واحدا استقل بالباقي وحده، فإن كان واحدا أخذه وحده، وإن كان متعددا يقسم على عدد رؤوس من يرد عليه.

أمثلة:

زوج	ثلاثة بنات	-١
$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	١٢ المسألة فيها رد
٣	٨	
١	(٣)	٤ بالرد

فإن أصل المسألة بالنسبة لمن لا يرد عليه من أربعة (٤) يعطى الزوج واحدا منها (١) ويبقى (٣) توزع على البنات بالتساوي فرضا وردا.

	زوجة	بنت
٢-	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$
٨ المسألة فيها رد		
الأصل بالرد ٤	٢	٤
	١	(٣)

١ من أربعة وهو الربع والباقي (٣) تستقل به للبنت فرضا وردا لعدم وجود من يزاحمها فيه وهو ثلاثة أرباع التركة.

	زوجة	جدة	أخت لأم
٣-	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$
الأصل			
٤ الأخت			
توزع على الجدة والأخت لأم مناصفة	١	(٣)	

ولما كانت الثلاثة لا تقبل للقسمة على اثنين برقم صحيح فإننا نصحح ذلك بأن تضرب أصل المسألة (٤) في الرقم المقسوم عليه الذي سبب الانكسار وهو (٢) الممثل في الأخت لأم والجدة فيكون الأصل الجديد هو ناتج $4 \times 2 = 8$ ، فيكون الأصل بعد التصحيح ٨

	زوجة	جدة	أخت لأم
٨	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$
	٢	٣ (٦)	٣

	زوجة	بنات ٦
٤-	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$
٤		
ثلاثة لا تقبل للقسمة على الستة برقم صحيح فلا بد من التصحيح	١	(٣)

والتصحيح يكون بقسمة عدد الرؤوس على القاسم المشترك الأعظم بين عدد الرؤوس وبين عدد السهام، ويضرب خارج القسمة في أصل المسألة، فعدد الرؤوس (٦) والقاسم المشترك (٣) فيقسم $6 \div 3 = 2$ ويضرب في أصل المسألة الأول (٤) فيصير الأصل بالتصحيح ٨ فيأخذ الزوج ٢ من ٨ ويبقى ٦ تقسم على البنات الستة.

	زوج	٥ بنات
	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$
٨	٢	(٦)
توزع الستة عليهم		

٥-	زوج	٦ بنات
	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$
	١	(٣)
٤		

الثلاثة لا تقبل القسمة على (٥) فلا بد من أصل جديد بضرب الأصل

للقديم في عدد الرؤوس فيكون $(٥ \times ٤) = ٢٠$

للزوجة ٥ من ٢٠ والباقي (١٥) $٥ \div ٣ = ١٥$ لكل بنت ثلاثة من (١٥).

ب- إذا كان الموجود مع أحد الزوجين أكثر من صنف من أصحاب الفروض ممن يرد عليه ومعهم من لا يرد عليه (أحد الزوجين)، وأنصباؤهم متفاوتة، وفي هذه الحالة يعطى الزوج أو الزوجة نصيبه من أقل مأخذ فرضه ثم يقسم الباقي على مجموع سهام الورثة الآخرين. وقد يستلزم ذلك تصحيح المسألة مرة أو أكثر.

١-	زوجة	أم	أخوين لأم
	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$
	١	١	(٣) ٢

٢-	زوجة	أم	بنتي لأم
	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{2}{7}$
٨	١	١	٤

أصل المسألة ٨ بنسبة ٤-١
(٧) لا تقبل القسمة على خمسة فلا بد
من التصحيح فيضرب ٨ $٥ \times ٨ = ٤٠$

	بنت	زوج	-٢
٨ للمسألة فيها رد	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$	
الأصل بالرد ٤	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	
	(٣)	١	

١ من أربعة وهو الربع والباقي (٣) تستقل به البنت فرضاً ورداً لعدم وجود من يزاحمها فيه وهو ثلاثة أرباع التركة.

	زوجة	جدة	أخت لأم	-٣
الأصل	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	
٤ الأخت	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	
توزع على الجدة والأخت لأم مناصفة	١	(٣)		

ولما كانت الثلاثة لا تقبل القسمة على اثنين برقم صحيح فإننا نصحح ذلك بأن تضرب أصل المسألة (٤) في الرقم المقسوم عليه الذي سبب الانكسار وهو (٢) الممثل في الأخت لأم والجدة فيكون الأصل الجديد هو ناتج $٨ = ٢ \times ٤$ ، فيكون الأصل بعد التصحيح ٨

	زوجة	جدة	أخت لأم	
	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	٨
	٢	٣ (٦)	٣	

	زوج	بنات ٦	-٤
	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	
	١	(٣)	٤

ثلاثة لا تقبل القسمة على الستة برقم صحيح فلا بد من التصحيح

والتصحيح يكون بقسمة عدد الرؤوس على القاسم المشترك الأعظم بين عدد الرؤوس وبين عدد السهام، ويضرب خارج القسمة في أصل المسألة، فعدد الرؤوس (٦) والقاسم المشترك (٣) فوقسم $٦ \div ٣ = ٢$ ويضرب في أصل المسألة الأول (٤) فيصير الأصل بالتصحيح ٨ فيأخذ الزوج ٢ من ٨ ويبقى ٦ تقسم على البنات الستة.

زوج بنات ٣

	بنات ٦	زوج
٨	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{4}$
توزع السنة عليهم	(٦)	٢

	بنات ٥	زوج	-٥
٤	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{4}$	
	(٣)	١	

الثلاثة لا تقبل القسمة على (٥) فلا بد من أصل جديد بضرب الأصل القديم في عدد الرؤوس فيكون $(٥ \times ٤) = ٢٠$
 للزوجة ٥ من ٢٠ والباقي $(١٥) = ٢٠ \div ٥ = ٣$ لكل بنت ثلاثة من (١٥).

ب- إذا كان الموجود مع أحد الزوجين أكثر من صنف من أصحاب الفروض ممن يرد عليه ومعهم من لا يرد عليه (أحد الزوجين)، وأنصباؤهم متفاوتة، وفي هذه الحالة يعطى الزوج أو الزوجة نصيبه من أقل مأخذ فرضه ثم يقسم للباقي على مجموع سهام الورثة الآخرين. وقد يستلزم ذلك تصحيح المسألة مرة أو أكثر.

١-	زوجة	لم	أخوين لأم
	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$
	١	١	(٣) ٢

٢-	زوجة	لم	بنتي ابن
	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{2}{3}$
	١	١	٤

أصل المسألة ٨

بنسبة ١-٤

(٧) لا تقبل القسمة على خمسة فلا بد

من التصحيح فيضرب $٨ \times ٥ = ٤٠$

	لم	بنت ابن	فروجة
٣٢	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{8}$
	٧	٢١	٤

٩- مات عن زوجة جدة أخت شقيقة وترك ١٦٠ فدائاً

١٢	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{4}$
مجموع السهام ١١	٦	٧	٣

$$\text{نصيب الزوجة} = \frac{1}{4} \times 160 = 40$$

الباقى = ١٦٠ - ٤٠ = ١٢٠ يوزع هذا للباقي فرضاً ورداً على الورثة

$$\text{الباقي} = 120 \div 8 = 15$$

نصيب الجدة = ١٥ × ٢ = ٣٠ فرضاً ورداً.

نصيب الأخت للشقيقة = ١٥ × ٦ = ٩٠ فرضاً ورداً

حل آخر:

	أخت شقيقة	جدة	زوجة
أصل المسألة	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{4}$
	٣	(٣) ١	١

وبما أن ٣ لا تقبل القسمة على (٤) $\frac{1}{6}$ إلى $\frac{1}{2}$ والتي تساوى (٣) إلى ١ وهي نسبة

فلا بد من تصحيح المسألة بضرب أصلها في المقسوم عليه وهو (٤ × ٤) =

١٦ للزوجة الربع ٤ يبقى ١٢ تقسم على مجموع السهام فللجدة ٣ وللأخت ٩

$$\text{نصيب الزوجة} = \frac{1}{4} \times 160 = 40$$

الباقى = ١٦٠ - ٤٠ = ١٢٠ يوزع على الورثة فرضاً ورداً

$$\text{مقدار السهم} = 120 \div 12 = 10$$

نصيب الجدة = ١٠ × ٣ = ٣٠

نصيب الأخت = ١٠ × ٩ = ٩٠

ميراث نوى الأرحام

ونوى الرحم: هو القريب مطلقاً. ونوى الأرحام: هم الأقارب الذين لا فرض لهم ولا تعصيب. ويأتى توريث نوى الرحم فى المرتبة الرابعة بعد الرد على أصحاب الفروض، وقبل الرد على أحد الزوجين.

كما سار القانون الحديث، وهو قول جمهور الصحابة ومنهم عمر وعلى وابن مسعود، وبعض التابعين والأئمة المجتهدين كأبى حنيفة وأحمد^(١).

وهم لا يرثون إلا إذا لم يوجد صاحب فرض من النسب ولا عصبه، فهم يرثون فى إحدى حالتين:

الأولى: إذا لم يوجد صاحب فرض ولا عصبه مطلقاً.

الثانية: إذا لم يوجد من أصحاب الفروض والعصبات غير أحد الزوجين، وهم يرثون فى هذه الحالة الثانية؛ لأن توريثهم مقدم على الرد على أحد الزوجين.

وللقول بتوريثهم مروى عن جمع من الصحابة منهم عمر وعلى وابن مسعود وأبو عبيدة بن الجراح، ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء، وبه قال شريح وعمر بن عبد العزيز وعطاء وطاووس وعقمة ومسروق وأهل الكوفة. وهو ما أخذ به القانون المصرى^(٢).

وهذا القول فى مقابل من ذهب إلى عدم توريثهم مثل زيد بن ثابت فكان زيد لا يورثهم ويجعل الباقي لبيت المال، وبه قال مالك والأوزاعى والشافعى وأبو ثور وداود وابن جرير^(٣).

(١) انظر المغنى: (٨٢/٧، ٨٣).

(٢) انظر السابق.

(٣) السابق.

وما ذهب إليه من ورثتهم هو القول الأرجح؛ لأنهم استكملوا بقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الَّذِينَ حَرَّمَ اللَّهُ﴾ (١). أى لحق بالتوارث فى حكم الله تعالى.

قال أهل العلم: كان التوارث فى ابتداء الإسلام بالحلف، وكان للرجل يقول للرجل: بى دمك، ومالى مالك، وتتصرنى وأنصرك، وترثنى وأرثك فيتعاقدان الحلف بينهما على ذلك فيتوارثان به دون القرابة. وذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾.

ثم نسخ ذلك وصار للتوارث بالإسلام والهجرة، فإذا كان له ولد ولم يهاجر ورثه المهاجرون دونه، وذلك قوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا﴾ (٢).

ثم نسخ ذلك بقوله الله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الَّذِينَ حَرَّمَ اللَّهُ﴾ (٣).

وعن المقداد بن معد يكرب عن النبي صلى الله عليه وسلم - قال: "من ترك مالا فطورثته، وأنا وارث من لا وارث له، أعقل عنه وأرث، والخال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه" (٤).

وعن أبى أمامة بن سهل أن رجلاً رمى رجلاً بسهم فقتله، وليس له وارث إلا خال، فكتب فى ذلك أبو عبيدة بن الجراح إلى عمر فكتب عمر إن النبي صلى الله عليه وسلم - قال: الله ورسوله مولى من لا مولى له، والخال وارث من لا وارث له" (٥).

(١) سورة الأحزاب: (آية ٦).

(٢) سورة الأنفال: (من آية ٧٢).

(٣) رواية أحمد وأبو داود وابن ماجه لظفر نيل الأوطار: (٦٢/٦).

(٤) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذى منه المرفوع وقال: حديث حسن لظفر نيل الأوطار: (٦٢/٦).

(٥) (٦٢/٦).

ولا خلاف بين جميع القائلين بثوريث نوى الأرحام على أنه لو لم يوجد منهم إلا شخص واحد فإنه يرث للتركة كلها أو ما بقى بعد نصيب أحد الزوجين لئلا كان نوعه ونوع قرابته.

لكنهم اختلفوا عند تعدد نوى الأرحام إلى ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب أهل الرحم؛ ويسوى فيه بين الموجود منهم على اختلاف قرابتهم، لا فرق بين ذكر وأنثى وقريب وبعيد.

الثاني: مذهب أهل للتزويل؛ حيث ينزل كل ذى رحم منزلة من أدنى به للمورث، أى ينزل صاحب الرحم منزلة أصله الذى أدنى به للميت، ويرث ما كان يرثه مع تفصيل خاص.

الثالث: مذهب أهل القرابة وهو يقدم بعض نوى الرحم على بعض بالنظر إلى قوة قرابتهم، ومن ثم قسموهم إلى مراتب ودرجات ليقدم بعضها على بعض، ويفاضل فيه بينهم حسب جهاتهم ودرجاتهم وقوة قرابتهم وهو مذهب على ومذهب الحنفية للذين قاسوا قرابة هؤلاء على قرابة العصبات وبه أخذ القانون المصرى.

وينقسم نوى الرحم أربعة أصناف مقدم بعضها على بعض فى الإرث مثل عصبات النفس تماماً؛ لأنهم إما أن يكونوا من فروع الميت، أو من أصوله أو من فروع أبويه، أو من فروع أجداده وجداته.

وقد نصت المادة (٣١) من قانون الموارث على الأصناف الأربعة على

النحو التالى:

إذا لم يوجد أحد من العصبية بالنسب، ولا أحد من نوى للفروض النسبية كانت للتركة أو الباقي منها لنوى الأرحام.

ونوى الأرحام أربعة أصناف مقدم بعضها على بعض فى الإرث على

الترتيب التالى:

الصنف الأول: أولاد البنات وإن نزلوا، وأولاد بنات الابن وإن نزلوا.

الصنف الثاني: لجد غير الصحيح وإن علا، والجدة غير الصحيحة وإن علت.

الصنف الثالث: أبناء الإخوة لأم وأولادهم وإن نزلوا وأولاد الأخوات لأبوين أو لأحدهما وإن نزلوا، وبنات الإخوة لأبوين أو لأحدهما وأولادهم وإن نزلوا، وبنات أبناء الإخوة لأبوين أو لأب وإن نزلوا، وأولادهم وإن نزلوا.

الصنف الرابع: يشتمل على ست طوائف، مقدم بعضها على بعض في الإرث على الترتيب الآتي:

الأولى: أعمام للميت لأم، وعماته وأخواله، وخالاته لأبوين أو لأحدهما.
الثانية: أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا وبنات أعمام للميت لأبوين أو لأب، وبنات أبنائهم وإن نزلوا، وأولاد من ذكروا وإن نزلوا.

الثالثة: أعمام لبي للميت لأم وعماته، وأخواله وخالاته لأبوين أو لأحدهما، وأعمام أم للميت وعماتها وأخوالها وخالاتها لأبوين أو لأحدهما.

الرابعة: أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا، وبنات أعمام أبي للميت لأبوين أو لأب، وبنات أبنائهم وإن نزلوا، وأولاد من ذكروا وإن نزلوا.

الخامسة: أعمام لبي لبي للميت لأم، وأعمام لبي أم للميت وعماتهما، وأخوالهما وخالاتهما لأبوين أو لأحدهما، وأعمام أم أم للميت وأم أبيه وعماتهما، وأخوالهما وخالاتهما لأبوين أو لأحدهما.

السادسة: أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا، وبنات أعمام لبي لبي للميت لأبوين أو لأب وبنات أبنائهم وإن نزلوا، وأولاد من ذكروا وإن نزلوا، وهكذا.

وبعد.

فالمتبوع فى توريث نوى الأرحام -بصفة عامة- هو المتبوع فى توريث للعصبات النسبية، فإذا وجد واحد فقط من نوى الأرحام حاز كل للتركة، أو الباقي منها بعد فرض أحد للزوجين.

وإذا وجد أكثر من واحد كان التقديم بينهما بالجهة. فإن اتحدت للجهة كان الترجيح بالدرجة. فإذا اتحدت هذه كان الترجيح بينهم بالإدلاء. فمن يدلى بوارث (صاحب فرض) يقدم على من يدلى بغير وارث. فإذا أدلوا جميعاً بوارث أو بغير وارث كان الترجيح بينهم بقوة القرابة، فيقدم من كان منهم لأبوين على من كان لأب، ومن كان لأب على من كان لأم. فإن استووا فى جميع ما تقدم كان الميراث بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين إن اختلفوا ذكرورة وأنوثة^(١).

فالأصناف الأربعة لنوى الأرحام مرتبة حسب ما تقدم ذكره فيقدم الأول منها على الثانى فى الإرث وهكذا، وطوائف الصنف الرابع مرتبة كذلك، ومن ثم فإنه لا يرث واحد من طائفة عند وجود أحد من طائفة سابقة. أمثلة ذلك:

١- مات عن ابن بنت ، أبى أم

التركة كلها لابن البنت لأنه من الصنف الأول ولا شئ للجد لأنه من الصنف الثانى.

٢- أم أبى أم ، بنت أخ لأم.

التركة كلها للجدّة؛ لأنها من الصنف الثانى، ولا شئ لبنت الأخ لأنها من الصنف الثالث.

٣- بنت أخ شقيق خال

التركة كلها لبنت الأخ ولا شئ للخال لأنه من الصنف الرابع.

(١) انظر فى أحكام التركات الميراث والوصية؛ ص ١١٧.

٤- خال بنت عم

التركة كلها للخال لأنه من الطائفة الأولى في الصنف الرابع، ولا شئ لبنت العم لأنها من الطائفة الثانية من الصنف الرابع.

٥- أبى أم ، بنت أخ

التركة كلها لأبى الأم لأنه من الصنف الثانى، ولا شئ لبنت الأخ؛ لأنها من الصنف الثالث.

وكل المسائل السابقة إذا وجد شخص واحد أما إذا وجد أكثر منه فإن الأمر يحتاج إلى تفصيل.

توريث للصنف الأول: من ينتسب إلى الميت: وهم أولاد البنات وإن نزلوا، وأولاد بنات الابن وإن نزلوا.

فإذا تعدد أفراد هذا الصنف وتفاوتت درجاتهم فأولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة، ولذا تقدم بنت البنت على ابن بنت البنت؛ لأن الأولى أقرب درجة لأن بينها وبين الميت درجة واحدة وهى أمها أما الثانى فبينه وبين الميت درجتان هما أمه وجدته.

وإن اتحدوا فى الدرجة، كان ولد صاحب الفرض أولى من ولد ذى الرحم لكون الأول أقوى قرابة فإن مات عن بنت بنت بنت بنت ابن كانت للتركة للثانية؛ لأن أمها صاحبة فرض، ولا شئ للأولى لأن أمها من نوى الأرحام.

وإن اتحدوا فى الدرجة وقوة القرابة، وكانوا جميعاً يدلون إلى الميت عن طريق صاحب فرض، أو كان لكل يدلى إليه بذى الرحم، فإنهم يشتركون جميعاً فى التركة، فإن كان لكل إناثاً، فتوزع عليهم بالتساوى، وإن كانوا ذكوراً وإناثاً فللذكر مثل حظ الأنثيين.
أمثلة:

١- بنت بنت ابن ، ابن بنت ابن

توزع التركة عليهن بنسبة ١ - ٢ للذكر ضعف الأنثى؛ لأن كلاً منهما يدل على الميت بصاحب فرض.

٢- بنت ابن بنت ، بنت بنت بنت

توزع بينهم لأن كلاً منهما يدل للميت بذى رحم.

٣- بنت ابن بنت ، ابن بنت بنت

للذكر ضعف الأنثى لأن كلاً منهما يدل بذى رحم.

٤- بنت بنت ابن ، بنتا بنت ابن أخرى

توزع بينهما أثلاثاً لأن كلا منهما تدل للميت بصاحبة فرض.

٥- ابن بنت بنت ، بنت بنت ابن

لتركة كلها للثانية لأنها بنت صاحبة فرض.

توريث الصنف الثاني: (من ينتسب إليهم للميت)

وهم أصول الميت الذين ليسوا بأصحاب فروض ولا عصابات وهم

الأجداد والجدات غير الصحيحات.

إذا تعدد نوو الأرحام من الصنف الثاني، فأولاهم بالميراث أقربهم

درجة للميت، بلا فرق بين كونه من ناحية الأب أو الأم فلو مات عن

أبى أم، أبى أم أم كانت التركة كلها للأول لكونه أقرب مع أن الاثنين من ناحية الأم.

فإن تساوا في الدرجة كان أولاهم بالإرث هو من يدل للميت بصاحب

فرض، فلو مات عن أبى أم أم، أبى لب لم كانت التركة كلها للأول، لأنه يدل

للميت بصحابة فرض وهى الجدة الصحيحة (أم أم) بينما يدل الثانى بذى رحم

وهو (أب الأم) جد غير صحيح. وإذا استوا في الدرجة وكانوا جميعاً يدلون

إلى الميت بصاحب فرض، أو كلهم ينتسبون إليه عن طريق ذى رحم، واتحدوا

فى حيز القرابة، بأن كانوا جميعاً من أقارب الأب أو من أقارب الأم) فإنهم

يشترون جميعاً فى الإرث للذكر ضعف الأنثى.

فإن اختلف حيز القرابة بأن كان بعضهم من قرابة الأب، والآخر من قرابة الأم، فالثلاثان لقرابة الأب ولثالث لقرابة الأم، وما خص كل فريق يقسم على أفراد له للذكر ضعف الأنثى^(١).
لمثلة:

١- أبو أم أم أبو أم أب

لأول الثالث لأنه من قرابة الأم، وللثاني ثلثان لأنه من قرابة الأب، وكل منهما أدنى بصاحب فرض.

٢- أبي أم أبي أبي الميت مع أبي أم أم أم الميت

لأول الثلثان وللثاني الثالث لأنهم يدلون جميعاً بصحاب فرض

ميراث الصنف الثالث:

وهم فروع الإخوة والأخوات غير الوارثين بالفرض أو بالعصبة. فإذا تعدد ذوو الأرحام من هذا الصنف، كان أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة.

مثل:

١- بنت أخ شقيق مع ابن بنت أخ.

فالوارثة هي الأولى، لأنها أقرب درجة.

٢- بنت أخ لأم مع ابن بنت أخ شقيق

التركة كلها للأولى لقرب درجتها ولا شيء للثاني لأنه أبعد درجة مع أنه أقوى قرابة.

٣- بنت أخت شقيقة مع ابن بنت أخ شقيق

التركة للأولى دون الثاني.

(١) انظر التمرينات العملية: ص ١١٠، ١١١.

فإذا تساوا في درجة القرابة، كان من ينحدر إلى الموت بعاصب أولى بالميراث ممن ينحدر إليه بذى رحم. مثل:

١- بنت ابن أخ شقيق مع ابن بنت أخت لأم
الميراث للأولى دون الثانية؛ لأن الأولى تنحدر إلى الموت بعاصب،
والثانية تنحدر بذى رحم.

٢- بنت ابن أخ لأب مع ابن بنت أخ لأب
لتركة كلها للأولى لأنها بنت صاحب عصابة أما الثاني فابن بنت ذى
رحم.

٣- بنت ابن أخ شقيق مع ابن بنت أخت شقيقة
لتركة كلها للبنت الأولى لأنها بنت عاصب، ولا شيء للابن لأنه بنت
ذى رحم.

فإن استوا في الدرجة وفي الإدلاء بعاصب، أو بصاحب فرض أو بذى
رحم، أو كان بعضهم ينحدر بعاصب، وبعضهم ينحدر بصاحب فرض، قدم في
الميراث أقواهم قرابة للميت، فمن كان أصله لأبوين، فهو أولى ممن كان أصله
لأب، ومن كان أصله لأب فهو أولى ممن كان أصله لأم.

١- بنت أخ شقيق مع بنت أخ لأب
الميراث كله لبنت الأخ الشقيق لأنها أقوى قرابة.
٢- بنت أخ لأب مع بنت أخ لأم
الميراث لبنت الأخ لأب لأنها أقوى قرابة.
٣- بنت ابن أخ لأب وابن ابن أخ لأم
لتركة كلها للأولى لقوة القرابة؛ لأنها تنحدر بعصبة والآخر بذى
رحم.

فإن تساوا في الدرجة والإدلاء واتحدوا في قوة القرابة اشتركوا جميعاً
في الإرث للذكر ضعف الأنثى.

١- ابن أخت شقيقة مع بنت أخت شقيقة

يشارك في الميراث للذكر ضعف الأنثى، فمثلاًها لابن الأخت وثلاثها

لبنت الأخت لتساويهما في الدرجة والإدلاء بوارث.

٢- ابن أخت شقيقة : بنت أخ شقيق

للولد ضعف الأنثى.

٣- بنت أخت لأب : بنت أخ لأب للتركة مناصفة

بقي توريث الصنف الرابع وهو ست طوائف كما سبق وقدم بعضها على

بعض وهي مرتبة بحيث تحجب كل طائفة أفراد الطائفة التي بعدها.

أصول المسائل (مخارج الفروض)

أصل المسألة: هو كل عدد يمكن أن تؤخذ منه سهام الورثة بدون كسر. وعندما نريد أن نحول أنصبة الورثتين إلى أموال، فإننا نحتاج إلى أصل للمسألة، يكون ذلك الأصل وسطاً بين هذه الأنصبة، وما تركه الميت من أموال ومن لبيدها أنه إذا كان للورث واحد فإنه يأخذ كل التركة، ومن ثم فلا حاجة إلى تقسيم مطلقاً، ولما إن كانوا أكثر من واحد، فنحتاج إلى تقسيمها عليهم، ولا يتأتى ذلك إلى بمعرفة أصل المسألة، فكيف يستخرج ذلك الأصل؟:

إن الفروض المقدرة في كتاب الله ستة ومقاماتها خمسة وهي:

$$\frac{1}{8} \quad \frac{1}{4} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{3} \quad \frac{2}{3}$$

فإن كان في المسألة صاحب فرض واحد، فيكون أصل المسألة عند ذلك مقام هذا الفرض. كمن مات عن

بنت	أخ شقيق
$\frac{1}{2}$	ع
أصل المسألة ٢	

وإن كان في المسألة أكثر من صاحب فرض والمقامات عدد واحد كان ذلك المقام هو الأصل كمن مات عن:

زوج	أخت شقيقة
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$

فمخرج النصف اثنان، والثالث ثلاثة، ومخرج الكسر المكرر هو مخرج المفرد، فالثلاثان مخرجهما ثلاثة.

ملحوظة: ينبغي أن ينظر إلى مقامات الكسور للتعرف على العلاقات بينها على النحو التالي:

١- إن وجدنا المقامات عدداً واحداً كان هو الأصل مثل

$$\frac{1}{2} \quad \frac{1}{2}$$

كلخت شقيقة زوج

الأصل ٢

$$\frac{1}{2}$$

$$\frac{1}{2}$$

لختين شقيقتين لختين لأم

الأصل ٣

$$\frac{1}{3}$$

$$\frac{2}{3}$$

٢- إن وجدناها متعددة لكن بعضها مضاعف بعضى كان لكبرها هو الأصل

مثل:

	عم شقيق	أخ لأم	لم
الأصل من ٦	ع	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$

	عم شقيق	أخ لأم	لم
الأصل من ٦	ع	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$

	أخ	بنت	زوج
الأصل من ٤	ع	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$

٣- وإن كان بين المقامات قاسم مشترك تقبل القسمة عليه كان الأصل هو

حاصل ضرب المقامين الكبيرين فى المسألة مقسوما على القاسم المشترك بينهما.

	عم	لختين لأم	لم	زوجة
١٢	ع	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{4}$

فاصل المسألة هو حاصل ضرب المقامين الكبيرين وهما (٤ × ٦ ÷

القاسم المشترك بينهما وهو ٢ - فيكون العدد (١٢) هو أصل المسألة مع عدم النظر إلى الأعداد المتداخلة مع العددين الكبيرين مثل:

زوجة	م	بنت	بنت ابن
$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$
$24 = 3 \times 6 \times 8$			

٤- إذا لم تكن هناك علاقة بين المقطعات من التراكبات السابقة كان الأصل فيها هو حاصل ضرب أكبر رقمين فيها مع عدم النظر إلى الأرقام المتداخلة معها مثل:

زوجة	اثنين لأم	لفت شقيقة
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{4}$
الأصل ١٢		

والتوصل إلى معرفة مخرج أي مسألة من مسائل الميراث لابد من

ملاحظة أن الفروض المقدرة نوعان هما:

النوع الأول	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{8}$
النوع الثاني	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$

وعلى ذلك يكون ما يلي:

١- إذا لم يختلط فرض بغيره فالمسألة من مخرج هذا الفرض. كمن مات

عن:

زوج أخ شقيق

الأصل للمسألة ٢	$\frac{1}{2}$
-----------------	---------------

٢- لما إذا اختلط أحد الفروض بآخر، فإما أن تكون الفروض المختلطة

من نوع واحد، أو من نوعين على النحو التالي:

أ- إن كانت من نوع واحد فمخرج الكسور هو مخرج الأقل كمن

مات عن :

لم	إخوة لأم	إخوة لشفاء
$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	ع
		فالأصل ٦

ب- أما إذا كانت الفروض من نوعين مختلفين فيلاحظ الآتي:

١- إن اختلط النصف من النوع الأول بكل الثاني أو ببعضه فأصل

المسألة ستة.

فمن تركت

زوجا	أختين لأب	جدة	أختين لأم
$\frac{1}{2}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$
			٦

٢- إذا اختلط الربع بكل النوع الثاني أو ببعضه، فأصل المسألة من اثني

عشر.

زوجة	لم	أختين لأب	٣ إخوة لأم
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$

١٢

٣- إذا اختلط الثمن ببعض النوع الثاني فأصل المسألة من ٢٤.

زوجة	بنتي ابن	لم	أخت لأب
$\frac{1}{8}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	

٢٤

ومما سبق يلاحظ أن أصول المسائل تنحصر في سبعة وهي: ٢ ، ٣ ، ٤ ،

٦ ، ٨ ، ١٢ ، ٢٤ .

فإذا عالت المسألة أو وجد فيها رد خرج الأصل عن تلك الأعداد أما إذا

كان الورثة من العصبات فقط، فأصل المسألة يكون بعد رؤوسهم، فلو كانوا

ثلاثة أبناء فقط كان أصل المسألة ثلاثة، وإن كانوا أربعة فأصل المسألة أربعة

وهكذا، ولو كانوا ذكورا، وإناثا فإن الذكر يحسب باثنين ففي ابن وبنت فأصل

المسألة ثلاثة والذكر يأخذ ضعف الأنثى.

ويلاحظ أنه يوجد مقامان متماثلان وهما $\frac{1}{3}$ ، $\frac{2}{3}$ ولذا يكتب أحدهما،

ويوجد مقلبان متضللان فيكتفى بالأكبر منهما

$$\frac{1}{3} \quad \frac{1}{4}$$

فيكتفى بالسنة (٦) وبمقارنتها (أى ٦) بالمقام الباقي وهو ٤ المأخوذ من $\frac{1}{4}$
يتضح أن بينهما توافقاً إذ يقبل كل منهما للقسمة على رقم آخر وهو (٢)
فيكون الأصل حاصل ضرب أحد العددين في خارج قسمة العدد الثانى على (٢)
.

$$\text{هكذا} = ٤ \times \frac{6}{2} = ١٢ \quad \text{أو} \quad ١٢ = ٢ \div ٤ \times ٦$$

وكذلك ٨ ، ٦ بينهما توافق فيكون الأصل هو حاصل ضرب ٨ $\times ٢ \div ٦ =$

٢٤

التصحيح

هو مضاعفة أصل المسألة حتى تقبل القسمة الصحيحة دون كسور على جميع سهام الورثة. ومضاعفة أصل المسألة يكون بضربه في أصغر عدد، بحيث يكون حاصل ضربه فيه رقما جديدا، يخرج منه نصيب كل وارث عددا صحيحا، ويحتاج إلى التصحيح والمضاعفة عندما تكون سهام فريق من الورثة لا تنقسم على عدد رؤوسهم قسمة صحيحة.

والأصل الذي يقبل القسمة الصحيحة يكون هو أصل المسألة، ويراعى دائما أن يكون هذا الأصل هو أقل عدد يقبل القسمة الصحيحة على جميع السهام.

فقد ترى في المسألة بعد استخراج الأصل وتوزيع السهام أن بعض السهام لا يقبل القسمة على مستحقه، فحينئذ نحول أصل المسألة أو عولها إذا كانت عائلة إلى أقل عدد ممكن أن تؤخذ منه السهام صحيحة قابلة للقسمة على أصحابها، فهذا التحويل يسمى بالتصحيح. والعدد الذي تحصل به على التصحيح يسمى تصحيحا^(١).

وينبغي أن نعرف الفرق بين المصطلحات الأربعة الآتية:

١- تماثل العددين: تكون أحدهما مساويا للآخر في الكمية وذلك كالثلاثة مع الثلاثين (الثلاث، الثلاثين).

٢- تداخل العددين: معناه أن يقسم الأكثر على الأقل قسمة صحيحة بلا كسر، أو قبول العدد الأكبر القسمة على العدد الأصغر بدون باق كالسنة مع الثلاثة، والاثنتين. والأربعة على الأربعة والاثنتين.

٣- توافق العددين: ألا ينقسم أحدهما على الآخر، ولكن يقسمهما عدد ثالث غير الواحد، فإن قسمهما الثلاثة فالتوافق بينهما بالثلاث وهكذا.

(١) انظر في الميراث والوصية: ص ٩٩، والتمرينات العملية: ص ١٢٢، والوجيز في الميراث: ص ٤٠.

والتوافق بين العددين هو أحد أربعة أشياء وهي (التماثل، والتداخل، والتباين، والتوافق).

٤- تباين العددين: ألا ينقسم أحدهما على الآخر، ولا يقسمهما عدد ثالث غير الواحد، كالاثنتين مع ثلاثة^(١).

طريقة التصحيح:

إذا لم تنقسم سهام فريق من الورثة على عدد رعوسهم يراعى مايلي:

١- إن كان بين عدد رعوس هذا الفريق وبين سهامه مباينة فاضرب عدد الرعوس فى أصل المسألة إن لم تكن عائلة، وفى عولها إن كانت عائلة فما خرج تصح منه المسألة.

مثال:

زوجة	أخوين شقيقين
$\frac{1}{4}$	ع
١	٣

٤

يلاحظ فى هذه المسألة أن للزوجة سهما وللإخوة ثلاثة أسهم وهى لا تنقسم على عدد رعوسهم، وبين الثلاثة، والاثنتين مباينة، وللحصول على أصل للمسألة تؤخذ منه السهام صحيحة قابلة للقسمة على أصحابها تضرب عدد الرعوس فى أصل المسألة، وعدد الرعوس اثنان فى أصل المسألة (٤) فتكون على النحو التالى:

زوجة	أخوين شقيقين	
$\frac{1}{4}$	ع	٤
١	٣	
٢	٢ (٦) ٢	٨

بالتصحيح من
والمسألة غير عائلة

(١) الوجيز فى الميراث: ص ٤٠.

زوج خمس أخوات شقيقات

٦	$\frac{٢}{٣}$	$\frac{١}{٢}$
٧	٤	٣

ولما كانت الأربعة لا تقبل للقسمة على خمسة وبينهما تباين فلا بد من أصل جديد تصح منه السهام بدون كسور، وذلك بضرب عدد الرعوس وهو خمسة في أصل المسألة العائلة وهو سبعة فيكون الأصل الجديد (٣٥) على النحو التالي:

	زوج	خمس أخوات
٦	$\frac{١}{٢}$	$\frac{٢}{٣}$
٧	٣	٤
الأصل الجديد ٣٥	١٥	(٢٠)
لكل أخت ٤ سهام		

٢- إن كان بين عدد الرعوس وبين السهام موافقة أو تداخل، فيستخرج الأصل الجديد من قسمة عدد الرعوس على القاسم المشترك (بين عدد الرعوس وبين عدد السهام) وللخارج يضرب في أصل المسألة إن لم تكن عائلة، أو في عولها إن كانت عائلة (ويكون ذلك تصحيحاً للمسألة) على النحو التالي:

	زوجة	سنة إخوة أشقاء
٤	$\frac{١}{٤}$	٤
	١	٣

للزوجة سهم، وللإخوة ثلاثة أسهم وهي لا تقبل للقسمة عليهم وبين السهام وعدد الرعوس توافق (أى لا ينقسم أحدهما على الآخر لكن يقسمهما عدد ثالث غير الواحد) والعدد الذى يقسمهم ثلاثة (القاسم المشترك) فنقسم عدد الرعوس على القاسم المشترك ثم نضربه في أصل المسألة، فقسمة عدد الرعوس وهي ستة على القاسم المشترك ٣ يكون الناتج (٢) فنضرب الاثنين في أصل المسألة، فيكون الأصل الجديد (٨) على النحو التالي:

زوجة ستة إخوة لثقاء

٤	ع	$\frac{1}{4}$
	٣	١
الأصل الجديد ٨	(٦)	٢

فيكون للزوجة سهمان ولكل أخ سهم والمسألة هنا لم تكن عائلة.

لما لو كانت المسألة عائلة فتكون على النحو التالي:

زوج	أب	أم	ست بنات
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{2}{3}$
٣	٢	٢	٨
١٥			١٢

والثمانية لا تقبل القسمة على ستة وبينهما توافق بالنصف أى يقبلان

القسمة على اثنين، فنقسم عدد الرعوس على القاسم المشترك بينهما فنقسم ٦ ÷

٢ = يكون الناتج ٣، فنضرب ثلاثة فى أصل المسألة العائلة (١٥) فيكون الأصل

الجديد ٤٥ على النحو التالي:

زوج	أب	أم	ست بنات
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{2}{3}$
٤	٦	٦	٣
٣	٢	٢	٨
٩	٦	٦	٢٤
١٢			١٢ أصل المسألة
١٥			الأصل العائل
٤٥			الأصل الجديد

فيكون لكل بنت أربعة سهام

مثال آخر:

زوجة	بنت	اثنين شقيقتين
$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{2}$	ع
١	٤	٣
٨		٨

للزوجة سهم وللبنات أربعة وللأختين ثلاثة وهى لا تقبل القسمة على اثنين

وبينهما تباين، فلا بد من أصل جديد يكون بضرب عدد الرعوس فى أصل

المسألة فيكون الناتج (١٦) وهو الأصل الجديد على النحو التالي:

خمس أخوات شقيقات

زوج

$$\frac{2}{3}$$

$$\frac{1}{2}$$

٦

٤

٣

والمسألة عائلة إلى ٧

ولما كانت الأربعة لا تقبل للقسمة على خمسة وبينهما تباين فلا بد من

أصل جديد تصح منه السهام بدون كسور ، وذلك بضرب عدد الرعوس وهو

خمس في أصل المسألة للعائلة وهو سبعة فيكون الأصل الجديد (٣٥) على

النحو التالي :

خمس أخوات

زوج

$$\frac{2}{3}$$

$$\frac{1}{2}$$

٦

٧

الأصل الجديد ٣٥

٤

٣

لكل أخت ٤ سهام

(٢٠)

١٥

٢- إن كان بين عدد الرعوس وبين السهام موافقة ، فيستخرج الأصل

الجديد من قسمة عدد الرعوس على القاسم المشترك (بين عدد الرعوس وبين

عدد السهام) والخارج يضرب في أصل المسألة إن لم تكن عائلة ، أو في عولها

إن كانت عائلة (ويكون ذلك تصحيحا للمسألة) وإن كان بين السهام وعدد

الرعوس تداخل فإننا نقسم عدد الرؤوس على السهام والخارج نضربه في أصل

المسألة على النحو التالي :

مثال للتداخل

سنة إخوة أشقاء

زوجة

$$\frac{1}{4}$$

٤

ع

٤

٣

١

للزوجة سهم ، وللإخوة ثلاثة أسهم وهى ، لا تقبل القسمة عليهم بدون

كسر وبين عدد الرعوس والسهام تداخل فنقسم عدد الرعوس على القاسم

المشترك ثم نضرب الخارج في أصل المسألة ، فقسمة عدد الرعوس وهى ستة

على القاسم المشترك ٣ يكون الناتج (٢) فنضرب الاثنين في أصل المسألة ،

فيكون الأصل الجديد (٨) على النحو التالي :

وقد يكون الانكسار فى نوع واحد كما سبق، وقد يكون فى نوعين على

للنحو التالى:

٣ زوجات	٤ إخوة أشقاء	عين شقيقين
$\frac{1}{4}$	ع	م
١	٣	٤

بالإخوة الأشقاء

والانكسار فى هذه المسألة فى نوعين فللزوجات سهم واحد على ثلاثة، وللأخوة الأشقاء ثلاثة أسهم على أربعة إخوة وبين ٣ ، ٤ علاقة تباین، فنضرب كل منهما فى الآخر ونضرب الناتج فى أصل المسألة على النحو التالى:

٣ زوجات	٤ إخوة أشقاء	
$\frac{1}{4}$	ع	٤
١	٣	

حاصل ضرب ٣ × ٤ = ١٢ - ٤ × ٨ = الأصل الجديد

فيكون ٤٨ ÷ ٤ = ١٢

فنصيب للزوجات ١ × ١٢ = ١٢ ÷ ٣ = ٤ فنصيب كل زوجة أربعة

سهم.

ونصيب للإخوة ٣ × ١٢ = ٣٦ ÷ ٤ = ٩ فنصيب كل أخ تسعة أسهم.

وقد يكون الانكسار فى أكثر من نوع واحد، وقد يكون فى المسألة الواحدة

تباین وتوافق وتداخل على النحو التالى:

٤ زوجات	٦ أخوات شقيقات	٨ أخوات لام
$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$
٣	٨	١٢
١٥	٤	
تباین	توافق	تداخل
نأخذ عدد	لقاسم المشترك بينهما (٢)	نقسم عدد الرموس
الرموس	ونقسم عدد الرموس على (٢)	على السهام فيكون الناتج
(٤)	(فيكون الناتج ٣ نأخذه	(٢)

فتأتى بالمضاعف المشترك بين الأعداد الثلاثة (٢ ، ٣ ، ٤) فنجد ١٢ ثم

نضربه فى أصل للمسألة العائلة وهو (١٥)

$$\text{فيكون الأصل بعد التصحيح} = ١٢ \times ١٥ = ١٨٠$$

$$\text{قيمة للسهم} = ١٨٠ \div ١٥ = ١٢$$

$$\text{أسهم للزوجات} = ٣ \times ١٢ = ٣٦$$

$$\text{أسهم كل زوجة} = ٣٦ \div ٤ = ٩$$

$$\text{أسهم الأخوات للشقيقات} = ٨ \times ١٢ = ٩٦$$

$$\text{أسهم كل أخت} = ٩٦ \div ٦ = ١٦$$

$$\text{أسهم الأخوات لأم} = ٤ \times ١٢ = ٤٨$$

$$\text{أسهم كل أخت} = ٤٨ \div ٨ = ٦$$

لمثلة:

		٥ أعمام	لم	-١
		ع	$\frac{١}{٣}$	
٣	الأصل	٢	١	
١٥	بالتصحيح	١٠	٥	

		ثلاث أخوات لأبوين	زوج	-٢
		$\frac{٢}{٣}$	$\frac{١}{٢}$	
٦		٤	٣	
٧		١٢	٩	
٢١				

		ستة أعمام	لم	-٣
		ع	$\frac{١}{٣}$	
٣		٢	١	
٩		توافق	٣	
		٦		

زوج ٢٠ ألفاً

$$\frac{1}{4} \quad \frac{1}{3} \quad \frac{1}{2}$$

$$10 \quad 20 \quad 30$$

إن التصحيح هو استخراج أصل جديد بدلاً من أصل يتكرر معه السهام.

لم خمسة أفرق لأم خمسة أصل تلفذ أحدهما

$$\frac{1}{4} \quad \frac{1}{3} \quad \frac{1}{2}$$

$$10 \quad 20 \quad 30$$

وتمت هذه المسألة

في أصل المسألة

١٥

١٠

٢٠

٣٠

٤٠

٥٠

٦٠

٧٠

٨٠

٩٠

١٠٠

١١٠

١٢٠

١٣٠

١٤٠

١٥٠

١٦٠

١٧٠

١٨٠

١٩٠

٢٠٠

٢١٠

٢٢٠

٢٣٠

٢٤٠

٢٥٠

٢٦٠

٢٧٠

٢٨٠

٢٩٠

٣٠٠

٣١٠

٣٢٠

٣٣٠

٣٤٠

٣٥٠

٣٦٠

٣٧٠

٣٨٠

٣٩٠

٤٠٠

٤١٠

٤٢٠

٤٣٠

٤٤٠

٤٥٠

٤٦٠

٤٧٠

٤٨٠

٤٩٠

٥٠٠

٥١٠

٥٢٠

٥٣٠

٥٤٠

٥٥٠

٥٦٠

٥٧٠

٥٨٠

٥٩٠

٦٠٠

٦١٠

٦٢٠

٦٣٠

٦٤٠

٦٥٠

٦٦٠

٦٧٠

٦٨٠

٦٩٠

٧٠٠

٧١٠

٧٢٠

٧٣٠

٧٤٠

٧٥٠

٧٦٠

٧٧٠

٧٨٠

٧٩٠

٨٠٠

٨١٠

٨٢٠

٨٣٠

٨٤٠

٨٥٠

٨٦٠

٨٧٠

٨٨٠

٨٩٠

٩٠٠

٩١٠

٩٢٠

٩٣٠

٩٤٠

٩٥٠

٩٦٠

٩٧٠

٩٨٠

٩٩٠

١٠٠٠

ميراث العصبية النسبية

وهي قرابة حكمية بين المعتق ومن أعتقه، سبب الإرث بها الإعتاق وقد جعل الشارع صلة المعتق بالعقيق شبيهة بصلة للرجل بابنه.

والدليل على الميراث بها قول النبي صلى الله عليه وسلم - : "..الولاء لعمة كلمة النسب"، وقوله صلى الله عليه وسلم - : "إنما الولاء لمن أعتق". وتسمى تلك الصلة: عصبية مسببة، كما فسنى قرابة حكمية.

وقد جعل القانون الإرث بالعصوبة السببية في المرتبة الأخيرة من الإرث خلافا لجمهور الفقهاء الذين اعتبروها سببا من أسباب الإرث ووصفوها في المرتبة الثالثة من الورثة أى بعد للعصبة للنسبية وقبل الرد على أصحاب الفروض. ونرى ما ذهب إليه واضعو القانون في تأخيرها وجعلها في المرتبة الأخيرة ممن يستحقون الإرث.

أى أنه إذا لم يوجد للميت أحد من نوى الفروض، أو من العصابات النسبية أو نوى الأرحام، وكان له أو لأحد أصوله مولى أعتقه كان للميراث له أو لعصبته. فقد أجمع الفقهاء على أن للمعتق رجلا أو امرأة يرث جميع مال من أعتقه أو للباقي منه إذا اتفقا في الدين ولم يخلف العقيق من يرثه أو خلف من يرث البعض، أما إذا اختلفا في الدين فالجمهور على أنه لا توارث بينهما وذهب الحنابلة في الأصح إلى أن للمسلم يرث عتيقة الكافر بالولاء وعكسه^(١). فالإرث بالعصوبة مشروط بعدم وجود وارث للعقيق أصلا، لا بسبب القرابة، ولا بسبب الزوجية^(٢).

الحكمة من الإرث بهذا السبب^(٣):

إن السيد يرث من أعتقه، ولا يرث المعتق ممن أعتقه؛ لأن الإعتاق وجد من السيد وحده، وهو سبب تلك العصبوبة، فكان الإرث مكافأة له على ما أنعم به على ذلك العبد من الحرية، أما العقيق فلم يفعل ما يوجب تلك المكافأة^(٤).

(١) انظر الترميزات العملية: ص ١٠٣، وفي الميراث والوصية: ص ١٢٥.

(٢) انظر الموسوعة الفقهية: (٤٤/٣) عدة الباحث في أحكام التوارث: ص ٨.

(٣) المعنى: (٢٦٣/٧).

والعاصب السببي يشمل كما نصته المادتان (٣٩، ٤٠) من قانون المواريث ما يلي:

المادة (٣٩) العاصب السببي يشمل:

(١) مولى العتقة ومن أعتقه أو أعتق من أعتقه. (والمتعق يشمل الرجل والمرأة) ويسمى مولى العتقة.

(٢) (عصبة المتعق، أو عصبة من أعتقه، أو أعتق من أعتقه. متعق لبي للمتعق، ثم متعق جده المادة ٤٠)

وجاء في المادة (٤٠) يرث المولى ذكراً كان أو أنثى معتقه على أى وجه كان العتق، وعند عدمه يقوم مقامه عصبته بالنفس على ترتيبهم المبين بالمادة (١٧) على ألا ينقص نصيب الجد عن السدس، وعند عدمه ينتقل الإرث إلى متعق المولى ذكراً كان أو أنثى، ثم إلى عصبته بالنفس وهكذا.

فإذا مات العتق ولم يكن له ورثة من أى نوع (لا أصحاب فروض، ولا عصباء) يرثه معتقه رجلاً كان أو امرأة، فإن لم يوجد المتعق، فعصبته النسبية بالنفس طبقاً للترتيب الذى ذكر فى ميراثهم ولكن لا بد من ملاحظة الفروق الآتية:

١- إذا كان المتعق لمرأة، فإن العصبوبة لا تنتقل منها إلى أحد من ورثتها. لأنه لا يرث النساء من اللولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن.

٢- إن أباً المتعق أو جده لا يرث مع ابنه فى تركة العتق، فإذا مات العتق وخلف أباً معتقه وابن معتقه فالأب كالأب بطريق العصبوبة السببية؛ لأن الإرث فى الإعتاق بالعصبوبة فقط والولد أولى بها من الأب^(١).

(١) انظر المعنى: (٢٧٢/٧).

٣- العصبية السببية التي ترث هي العصبية بالنفس دون العصبية بالغير أو مع الغير. فإن عصبية للمعتق بالغير، أو مع الغير ممن ليسوا عصبية بالنفس لا يرثون بالعصوبة السببية وعلى ذلك إذا توفي المعتق عن ابن معتقه وبنته كان للميراث لابن وحده. ولو توفي عن أخ للمعتق ولخت للمعتق يأخذ الأخ كل التركة ولا تأخذ لخته شيئاً.

٤- جد للمعتق مع إخوة المعتق لأبوين أو لأب يرث ما هو أنفع له من المقاسمة أو أخذ السدس، ولا دخل للأخوات لأبوين أو لأب في المقاسمة لعدم استحقاقهن الإرث بالعصوبة بالسببية. فإذا ترك المعتق جد للمعتق وأختاً شقيقة أخذ الجد كل التركة لأن الإرث بالعصوبة النفسية^(١).

٥- إذا لم يخلف المعتق من نسبه من يرث ماله كان ماله لمولاه، فإن كان مولاه ميتاً فهو لأقرب عصبته سواء كان ولداً أو ابناً أو أماً، أو عمّاً أو ابن عم، أو عم أب، وسواء كان المعتق ذكراً أو أنثى، فإن لم يكن له عصبية من نسبه، كان الميراث لمولاه، ثم لعصابته الأقرب فالأقرب، ثم لمولاه وكذلك أبداً^(٢).

لمثلة:

١- توفي عن ابن ومعتق

الميراث كله لابن

٢- بنت ومعتق

للبنات الميراث فرضاً ورداً

٣- زوجة ومعتقة

(١) انظر المغنى: (٢٧٣/٧) والتمريزات العملية: ص ١٠٤.

(٢) المغنى: (٢٦٩/٧).

للزوجة الربع فرضاً وباقي التركة رداً تقدم الرد على أحد الزوجين
على الإرث بالعصوبة السببية.

٤- أخ لمعتقه وعم معتقه

الميراث كله لأخ المعتق ولا شيء للعم

٥- بنت المعتق وأخت المعتق أخ المعتق

الميراث كله لأخ المعتق؛ لأن الميراث بالعصبة بالنفس فلا ميراث
بالفرض ولا بالعصبة بالغير ولا مع الغير.

٦- جد المعتق وأخويه وأخته

الميراث بين الجد والأخوين ولا شيء للأخت لأنها ليست عصبة
بالنفس.

٧- أخ المعتق وأخته

يأخذ الأخ كل التركة ولا تأخذ أخته شيئاً لأنها ليست عصبة بالنفس.

٨- بنت معتقه وابن معتقه

الميراث كله للابن.

لا يرث العاصب السببي لا هو ولا عصبته إلا عند انعدام جميع قرابة

الميت، ولم يكن ثم زوج؛ لأن الرد على أحد الزوجين مقدم على العصوبة
السببية، فإن لم يوجد إلا أحد الزوجين فإنه يأخذ التركة كلها فرضاً ورداً، فإن
لم يوجد أحد ولا أحد للزوجين ورث العاصب السببي.

فى استحقاق للتركة بغير إرث (فى المقر له بالنسب)

من الواضح أن جميع قرابات النسب (قرابة الدم) إنما تثبت تبعاً لثبوت العلاقة بين الأب وابنه، ومن هذه العلاقة تتفرع جميع القرابات. فقرابات الجد، والأخ، والعمة، وابن العم.. كلها مبنية على ثبوت العلاقة الأولى بين الأب وابنه، فمنهما تتفرع القرابات، وتبنى قرابة النسب التى تولدت منهما^(١).

وتثبت الأبوة والبنوة بالفراش، أو بإقامة البينة أو بالإقرار ببنوة شخص، أو لبوته مع تصديق المقر له إذا كان أهلاً للتصديق، ومتى ثبت للنسب على هذا النحو بشروطه المذكورة فى باب شروط النسب - كان صاحبه من الورثة النسبيين السابقين، يستحق أن يرث بسبب القرابة النسبية^(٢).

ولكن إذا أقر مقر إقراراً بغير البنوة، فهو إقرار على غيره، وتحمل للنسب عليه، فالإقرار بالأخوة إقرار فى حقيقته - على الأب فلا يحمل على الأب إلا إذا أقر الأب أو قامت بينة مقبولة شرعاً والإقرار بالعمومة فى حقيقته إقرار على الجد فلا يحمل عليه غلاً إذا أقر... وهكذا^(٣).

وبما أن الإرث فرع عن ثبوت النسب أو الزوجية أو العتق.

فقد نصت المادة (٤١) على استحقاق للتركة بغير إرث فى المقر له بالنسب على ما يلى: "إذا أقر الميت بالنسب على غيره استحق المقر له التركة إذا كان مجهول النسب، ولم يثبت نسبته من الغير ولم يرجع المقر عن إقراره. ويشترط فى هذه الحالة أن يكون المقر له حياً وقت موت المقر، أو وقت الحكم باعتباره ميتاً، وألا يقوم به مانع من موانع الإرث".

(١) انظر فى الميراث والوصية: ص ١٢٩.

(٢) انظر الميراث فى الشريعة الإسلامية للشيخ على حسب الله نقلاً عن فى الميراث والوصية: ص ١٢٩.

(٣) انظر فى الميراث والوصية: ص ١٢٩.

وإنما اشترط عدم ثبوت النسب للمقر به من المقر؛ لأنه لو ثبت نسب المقر له بتصديق المقر عليه، أو بأى دليل مثبت للنسب يكون المقر وارثا للمقر كباقى الورثة.

ومما سبق يتبين أن مجرد الإقرار على الغير لا يثبت نسبا ما دلم لم يؤيد بإقرار ممن حمل عليه للنسب نفسه، ولم تقم بينة مقبولة شرعا، ولذا فإن من أقر على غيره استحق المقر له للتركة لا على أنه وارث؛ لأن نسبه لم يثبت، ولو أنه ثبت بالإقرار على النفس أو بالبنية لكان وارثا من الورثة السابقين.

وبما أن الإقرار على الغير لا ينتج أثرا إلا فى حق المقر وحده حين لا يقع ضرر على غيره، ولم يوجد وارث من الورثة السابقين، فقد جعل القانون المصرى المقر له حينئذ مستحقا للتركة إنفاذا لإرادة المقر، لكنه احتاط من الإقرار الذى يستحيل أن يكون له وجه صحيح، فلم يجعل للمقر له فى تركة المقر حقا إلا بشروط حددتها المادة (٤١) على النحو التالى:

١- أن يكون المقر له مجهول النسب ولم يثبت له نسب من الغير، لأنه لو ثبت له نسب من الغير ألحق به وورث من ذلك الغير. ولم يقبل فيه إقرار بغير نسبه الثابت.

٢- ألا يرجع المقر عن إقراره قبل موته، فلو رجع لم يستحق المقر له شيئا.

٣- أن يكون المقر له حيا عند موت المقر أو وقت الحكم باعتباره ميتا.

٤- ألا يقوم به مانع من موانع الإرث. (كالقتل والرق واختلاف الدين).

ولأن هذا الشرط يشترط فيمن ثبت نسبه، فهو فيمن لم يثبت نسبه أولى. لأن حكمه فى ذلك حكم مستحق التركة بالإرث.

وقد احتاط للقانون من مثل هذا الإقرار على الغير لئلا يتخذ مسيلاً
لمضارة الورثة، فقد جعل المقر له لا يستحق شيئاً. إلا إذا لم يوجد وارث ممن
سبق جميعهم، وبهذا يكون الإقرار حجة قاصرة على المقر نفسه^(١).

(١) انظر في الميراث والوصية: ص ١٣١.

ميراث الحمل

للحمل من جملة للورثة إذا علم أنه كان حيًا موجوداً في البطن عند موت المورث وانفصل حيًا. وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا استهل المولود صار خا ورث"^(١). ولقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يرث الصبي حتى يستهل صارخاً"^(٢).

والحديثان يدلان على أن المولود إذا وقع منه الاستهلال ورث، فإذا مات بعد ولادته ورثه قرابته وذلك لا خلاف فيه. واختلف في أكثر مدة الحمل. فذهب الحنفية إلى أن أكثر مدة للحمل سنتان وهو رواية عند الإمام أحمد، وأكثره عند مالك والشافعي وأحمد أربع سنين، وجرى القانون على أن أكثر مدة للحمل سنة شمسية مقدارها ٣٦٥ يوما.

وأقل مدة الحمل ستة أشهر اتفاقاً، لقوله تعالى: "وحمله وفصاله ثلاثون شهراً"^(٣). وقوله تعالى: "وفصاله في عامين"^(٤) فبقي للحمل ستة أشهر. والجنين قد يكون ابناً مباشراً للمورث كأن يموت الميت وزوجته حامل منه وعلى هذا:

إذا كان الجنين ابناً للمورث بأن توفي عن زوجة أو معتدة حامل فلم يرث هذا الحمل إلا بشرطين:

الأول: أن يكون موجوداً وقت وفاة المورث وأن يولد حيًا حتى تعتبر حياته عند الولادة امتداداً لحياته في بطن أمه ودليلاً عليها لقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا استهل المولود صار خاً ورث"، ولقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يرث الصبي حتى يستهل".

(١) سنن أبي داود: كتاب الفرائض باب في المولود يستهل ثم يموت.

(٢) سنن ابن ماجه: كتاب الفرائض باب إذا استهل المولود.

(٣) سورة الأحقاف من آية (١٥).

(٤) سورة لقمان من آية (١٤).

فيشترط أن تستمر له الحياة حتى تنتهي ولادته ولو مات بعد ذلك، ويعرف أنه ولد حياً إذا ظهرت عليه آية علامة من علامات الحياة كالبكاء والحركة ونحوهما (أي يستهل صرخاً) واختلف الفقهاء فيما سوى الاستهلال^(١).

وعند الشك في حياته يرجع لأهل الاختصاص من الأطباء ليعلم هل ولد حياً أم لا.

جاء في المذكرة التفسيرية:

وحياة المولود تثبت للقاضي بثبوت أعراض ظاهرة للحياة اليقينية كالبكاء والصراخ والشهيق، فإذا لم يثبت شيء من ذلك كان للقاضي الرجوع إلى رأى الأطباء الشرعيين للتحقق من أن المولود ولد حياً حياة يقينية^(٢).

فإذا ولد ميتا بغير جنابة على أمه، ولم يكن هناك دليل على حياته فيما قبل لا يكون وارثاً باتفاق الفقهاء؟ لأن شرط الميراث حياة المورث.

الشرط الثاني: أن يولد فيما لا يزيد عن ثلاثمائة وخمسة وستين يوماً على الأكثر من تاريخ الوفاة أو للفرقة لأنه لا بد من الرجوع إلى أقصى مدة للحمل من وقت افتراقه عنها بالطلاق أو بالموت، مراعاة للحالات النادرة التي يزيد فيها الحمل على تسعة أشهر، لكنه لا يزيد أبداً عن سنة شمسية (٣٦٥ يوماً) كما أفتى الأطباء الشرعيون. فاعتبرت السنة الشمسية هي الحد الأقصى الذي يمكن أن يكون الحمل من المورث.

وقد انتهى القانون المصري إلى أن أقصى مدة الحمل مستعينا بأقوال الأطباء - لا تزيد عن ثلاثمائة وخمسة وستين يوماً، وأنه لا تسمع دعوى نسب ولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا ألت به لأكثر من سنة شمسية من وقت الوفاة أو الطلاق (المادة ٤٣) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣

(١) انظر في الميراث والوصية: ص ١٣٦.

(٢) المذكرة التفسيرية: ص ١٥٦.

لما إذا كان الحمل من غير المورث كمن ملته مثلاً وزوجة أبيه أو زوجة
لبنه حاملاً فلا يخلو الأمر من أحد احتمالين:

١- أن تكون زوجية المرأة للحامل (من أبيه أو لبنة) قائمة وقت وفاة
المورث وهنا لا يرث حملها إلا بشرطين:

الأول: أن يولد الجنين حياً بالاستهلاك أو بأى علامة تدل على ولادته حياً
على النحو السابق.

الثاني: أن يولد فيما لا يزيد على سبعين ومائتى يوم على الأكثر من
تاريخ وفاة المورث، فلا بد أن يولد هذا الحمل فى الفترة المعتادة وهى تسعة
أشهر (٢٧٠) يوماً؛ لأنه لو ولد بعدها فالاحتمال الأكبر أنها لم تعلق به إلا بعد
وفاة المورث فلم يكن حملاً وقتها، وهنا لم يتحقق الشرط الثانى فى الميراث.
وهو تحقق حياة الوارث حقيقة أو تقديرًا عند وفاة مورثه؛ لأن الصلة بينها وبين
زوجها مستمرة، ولا ينظر فى هذا إلى الحالات النادرة التى يزيد فيها الحمل
عن تسعة أشهر؛ لأنه إنما ينظر فى ذلك إلى الحالات التى تكون فيها الصلة
منقطعة بين المرأة وزوجها لو فاته أو طلقه لها. والأصل فى الناس براءة التمه
من الفاحشة والكذب، ومن ثم يحتاط للحالات النادرة التى يزيد فيها الحمل على
تسعة أشهر فيرتفع بالمدة إلى الحد الأقصى للحد وهو خمسة وستون وثلاثمائة
يوماً.

لما عند استمرار الزوجية وقيامها وقت وفاة المورث وعقبها فالاحتياط
عندئذ إنما يكون بتوريث الحمل، إذا ولد فى الفترة المعتادة (٢٧٠ يوماً).

٢- أن تكون المرأة للحامل من غير المورث وقت وفاته معتدة فرقة أو
موت. وقد مات المورث أثناء هذه العدة وهنا لا يرث حملها إلا بشرطين:

الأول: أن يولد حياً على النحو السابق.

الثاني: أن يولد فيما لا يزيد على ثلاثمائة وخمسة وستين يوماً على
الأكثر من تاريخ الفرقة بينها وبين زوجها أو موته.

والسبب في ذلك كله هو التحقق من أن الحمل كان موجوداً في بطن أمه وقت وفاة المورث.

كيفية توريث الحمل:

يوقف للحمل عند أبي حنيفة نصيب أربعة بنين أو نصيب أربع بنات أيهما أكثر، ويعطى بقية الورثة قبل الأنصباء احتياطاً وهو رأى بعض المالكية ومقابل الأصح عند الشافعية إذا أصبح أنه لا ضبط له.

والمعتمد عندهم (المالكية) أنه توقف القسمة إلى الوضع مطلقاً حتى ينكشف الأمر، ولا يعطى قبل الوضع أحد من الورثة شيئاً سواء كان يرث على كل تقدير أو يرث على تقدير دون تقدير^(١).

ومذهب الشافعي أنه لا يدفع إلى أحد من الورثة شيء إلا من كان له فرض لا يتغير بتعدد الحمل وعدم تعدده، ويترك الباقي إلى أن يتضح الحال؛ لأن عدد الحمل لا ينضب عنده^(٢).

ومذهب الحنابلة أنه يقدر للحمل باثنين ويعامل بقية الورثة بالأضر بتقدير الذكورة فيهما أو في أحدهما أو الأنوثة. أي يوقف للحمل نصيب ذكرين أو أنثيين أيهما أكثر. وعلى ذلك بأن ولادة التوأمين كثيرة معتادة، وما زاد عليهما فنادر لا ينبى عليه حكم. وقال محمد بن الحسن: يوقف له نصيب ثلاثة بنين أو ثلاث بنات أيهما أكثر.

وعند أبي يوسف يوقف له نصيب ابن واحد أو بنت واحدة أيهما أكثر وعليه الفتوى. وذلك لأن المعتاد والغالب ألا تلد المرأة في بطن واحد إلا ولداً واحداً فبنى عليه الحكم ما لم يعلم خلافه. وبه أخذ القانون وعلى هذه الرواية يأخذ القاضي من الورثة كفيلاً على ما إذا كان الحمل لكثير من واحد.

(١) انظر الشرح الصغير: (٧١٦/٤).

(٢) انظر مغنى المحتاج: (٢٨/٣).

وقد أخذ القانون برأى أبى يوسف وهو أنه يوقف للحمل ما هو أنفع له،
من نصيب ابن واحد أو بنت واحدة؛ لأن الغالب فى الحمل كونه كذلك.
وهناك قاعدتان يبنى عليهما ميراث الحمل:

القاعدة الأولى: يعطى للحمل من التركة لحظ النصيبين باعتباره ذكراً أو أنثى. ومن ثم فإن كل مسألة فيها حمل تحل مرتين، الأول على افتراض أن الحمل ذكراً والثانى على افتراض أن الحمل أنثى، ثم يقارن بين الحلين ويحفظ للحمل الأكثر منهما؛ وإذا كان غير وارث على كلا التقديرين فإنه لا يوقف له شئ من التركة.

القاعدة الثانية: أن الورثة الموجودين مع الحمل يعاملون بأسوأ الحالين باعتباره ذكراً أو أنثى، على النحو التالى ١- من كان وارثاً على التقديرين دون اختلاف فى النصيب يأخذ نصيبه، ٢- ومن يختلف نصيبه يعطى النصيب الأقل، ٣- ومن يرث على تقدير ولا يرث على الآخر فإنه لا يأخذ شيئاً. ٤- وإذا كانوا جميعاً يحجبون بالحمل حجب حرمان حفظت كل التركة للحمل. ٥- إذا وجد فرق بين الأنصباء فإنه يحجز مع نصيب الحمل ويحفظ عند كفيل أمين إلى أن يتضح الأمر بولادة الحمل، فإما أن يستقر التوزيع كما هو، وإما أن يعاد مرة أخرى طبقاً لنوع الحمل (ذكراً أو أنثى) وكونه واحداً أو متعدداً. ٦- إن من يتأثر نصيبه بتعدد الحمل يطالب بكفيل بضمن ما أخذه زيادة عن نصيبه إن ظهر أن الحمل أكثر من واحد، فإذا امتنع من تقديم كفيل حجز نصيبه.

ولا تخرج مسائل الحمل عن الحالات الآتية:

أولاً: ألا يكون الحمل وارثاً على كلا التقديرين (ذكراً أو أنثى) ومن ثم لا يحجز له شئ من التركة.

١- كمن مات عن: أب ولم حامل وزوجة وعم شقيق فالأم الحامل إذا كانت حاملاً من أبيه فإن الحمل إما أن يكون أخاً شقيقاً أو أختاً شقيقة (فى الغالب) وكلاهما محجوب بالأب، وإن كانت حاملاً من غير أبيه فإن الحمل إما

أن يكون أختا لأم أو أختا لأم وكلاهما محجوب بالآب وعلى ذلك يكون للحل كالاتى:

ب	لم	اخ شقيق	لو أخت شقيقة	زوجة عم شقيق
ع	$\frac{1}{3}$ للباقي	م بالآب	على اعتبار الحمل	$\frac{1}{4}$ م

فلا يرث الحمل شيئا وهنا تقسم التركة دون أن توقف للحمل شيئا سواء أكان ذكرا أم أنثى.

٢- من توفي عن أربع بنات وآب وأم وزوجة ابن حامل فالحمل إما أن يكون ابن ابن، أو بنت ابن وهو غير وارث على التقديرين، فلو كان ذكرا لكان وارثا بالتعصيب ولا يبقى له شيء؛ لأن البنات أخذن ثلثي التركة وللآب والأم الثلث للباقي فلم يبق له شيء لاستيعاب للفروض كل التركة.

وإذا كان الحمل أنثى أى (بنت ابن) فهي محجوبة بالبنات لأنهن أخذن أقصى نصيب البنات.

ثالثا: أن يكون وارثا على كلا التقديرين (ذكرا أو أنثى) ولذلك ثلاث صور.

١- ألا يتغير نصيبه على كلا التقديرين (بأن يكون نصيبه واحدا على افتراض الذكورة أو الأنوثة)، فيحجز له نصيبه.

كمن توفيت عن:

زوج	لم حامل من غير أبيها	الحمل إما أخ لأم	لو أخت لأم
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{4}$	

فالحمل هنا إما أن يكون أختا لأم أو أختا لأم، ونصيبه السدس على كلا التقديرين، فإنه يحفظ له السدس، ويأخذ الزوج النصف لأن نصيبه لا يتغير بتغير نوع المولود ولا بعدده، والأم تأخذ الثلث لأن نصيبها لا يتغير بتغير نوع المولود، ولكن نصيبها يتغير بتغير عدد المولود، فإن ولدت الأم أكثر من ولد

تأثر نصيبها بالنقصان من الثلث إلى المدس، فيؤخذ من الأم كخيل يرد ما زاد في نصيبها إن ظهر أن الحمل متعدد.

توفي عن أخت شقيقة وأخت لأب. ولم حامل من غير أبيها فيكون الحل:

أخت شقيقة	أخت لأب	لم	أخت لأم	أو أخ لأم
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	ولا يتغير سواء كان ذكراً أم أنثى

٢- أن يكون نصيب الحمل أكثر على تقدير أنه ذكر كما لو توفي عن أب

وزوجته الحامل فتحل المسألة على تقدير أنه ذكر وعلى تقدير أنه أنثى.

فعلى تقدير الذكورة يكون الآتي:

أب	زوجة	بن
$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{8}$	ع
٤	٣	١٧
٢٤		

على تقدير أنه أنثى

أب	زوجة	أنثى
$\frac{1}{6} + ع$	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{2}$
٥+٤	٣	١٢
٢٤		

وواضح من التوزيع أن نصيب الذكر أكثر وعلى ذلك فإذا ظهر أن الحمل

ذكر استقر التوزيع، وإذا ظهر أنه أنثى أخذت للنصف وهو ١٢ من ٢٤،

والخمس الباقية وهي الفرق بين نصيب الذكر والأنثى يأخذها الأب تعصيباً.

٣- أن يكون نصيب الحمل أكثر على تقدير أنه أنثى كمن توفيت عن

زوج وأم حامل من أبيها وعلى ذلك فإن الحمل إما أن يكون أخاً شقيقاً أو أختاً

شقيقة والمسألة على التقديرين على النحو التالي:

زوج	لم	أخ شقيق	على تقدير
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	ع	٦
٣	٢	١	

على تقدير الأنثى:

زوج	أم	أخت شقيقة
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{2}$
٣	٢	٣

وواضح أن نصيب الأنثى أكثر لأنها تأخذ النصف، فإن جاءت أنثى أخذت نصيبها، وإن جاءت به ذكرا أخذ السدس ورد على الأم والزوج ما نقص من نصيبهما.

وتصح المسألتان السابقتان من ٢٤ على النحو التالي:

زوج	أم	أخ شقيق
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	عصبة
٣	٢	١
١٢	٨	٤

زوج	أم	أخت شقيقة
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{2}$
٣	٢	٣
٩	٦	٩

فنعطى الزوج أقل نصيب وهو ٩، ونوقف منه ٣، ونعطى للأم أقل نصيب وهو ٦ ونوقف منها ٢، وبأخذ القاضى كفيلا على الأم بأن ترد ما يزيد عن نصيبها إذا ظهر تعدد الحمل؛ لأنه بتعدد الإخوة ينقص نصيبها من الثلث إلى السدس، فإن ظهر أن الحمل أنثى أخذت الأم ما وقف لها وهو ٦، وإن جاء ذكرا أخذ أربعا (٤) ورد إلى الزوج والأم ما كان موقوفا منهما وهو (٥).

ثالثا: أن يرث الحمل على أحد التقديرين الذكورة أو الأنثى ولا يرث على التقدير الآخر ولهذا صورتان:

١- أن يكون الحمل وارثا على تقدير كونه ذكرا، ولا يرث على تقدير كونه أنثى.

ومثال ذلك لمن مات وترك زوجة وابن أخ شقيق وزوجة أخ شقيق حامل
فحلها على النحو التالي:

زوجة	ابن أخ شقيق	ابن أخ شقيق	ابن أخ شقيق على اعتباره نكراً
$\frac{1}{4}$	ع		فإنه يورث على اعتباره نكراً ويقاسم ابن الأخ فسيما بقى بعد نصيب الزوجة.

زوجة	ابن أخ شقيق	بنت أخ شقيق
$\frac{1}{4}$	ع	لا ترث لأنها من نوى الأرحام.

وهنا فإن سهم الزوجة لا يتأثر بكون الحمل نكراً لو أنثى فتأخذ الربع،
ويفترض للحمل أحسن حاله على اعتباره نكراً فيوقف له، فإن جاء نكراً
أعطى حظه، وإن جاء أنثى أعطى ابن الأخ ثلاثة أرباع التركة كاملاً.

زوجة	ابن أخ شقيق	ابن أخ شقيق
$\frac{1}{4}$	ع	ع
$\frac{1}{2}$	$\frac{3}{2}$	وتصح من ٨

زوجة	ابن أخ شقيق	بنت أخ
$\frac{1}{4}$	ع	م
$\frac{1}{2}$	$\frac{3}{2}$	ع

٢- أن يكون الحمل وارثاً على افتراضه أنثى، ولو كان نكراً ما ورث
شيئاً وذلك على ما يلي:
توفيت عن:

زوج أخت شقيقة وزوجة ليها الحامل

فالحل على أن الحمل أنثى يكون ما يلي:

زوج أخت شقيقة أخت لأب

$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$
٣	٣	٦

٦ ونعول إلى ٧

على فرض أن الحمل ذكر:

زوج أخت شقيقة أخ لأب

$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	ع
٣	٣	٦

وليس له شيء لأنه لم يبق شيء

بلاحظ أن الحمل على اعتباره أنثى يأخذ سبع التركة وعلى اعتبار أنه ذكر لا يأخذ شيئاً فيحجز له السبع، فإن ظهر أنه ذكر رد السبع على الزوج والأخت للشقيقة.

ومع أن القانون جرى على الغالب الأعم في أن المرأة غالباً لا تلد إلا واحداً ذكراً أو أنثى، لكن قد تلد الحامل أكثر من واحد، فقد سمعنا في الجرائد عن تلد ستة وسبعة وخمسة وأربعة وثلاثة وغير ذلك، فمع وجود تلك الاحتمالات فإنه يلاحظ ما يلي:

١- إذا ولدت الحامل وتبين أن ما حجز للحمل أقل مما يستحقه ولا يكون ذلك إلا عند تعدده، فإنه يسترد له الباقي ممن أخذ أكثر من نصيبه، ويكون الكفيل ضامناً لذلك.

كمن توفي عن بنت وزوجة حامل فالحل على النحو التالي:

زوجة	بنت	ابن	
$\frac{1}{8}$	ع		
١	٧	٨	
٣	٧ (٢١)	١٤	٢٤ بالتصحيح

زوجة بنت ابن

$$\frac{1}{8}$$

$$\frac{1}{5}$$

ع

٧

٧ (٣٥) ١٤ ، ١٤

٨

٤٠

بالنصيب

فعلى اعتبار عدم تعدد المولود تأخذ البنت ٧ من ٢٤، وعلى تعدده تأخذ

٧ من ٤٠ ويؤخذ عليها كفيلا أنه لو تعدد ترد ما أخذته زيادة عن نصيبها.

٢- إذا ظهر أن ما حجز للحمل أكثر مما يستحقه فإن الزائد يرد ويعطى

لمستحقه من الورثة كما سبق.

٣- إذا انفصل الحمل ميتا بدون جنابة على أمه، أو حيا ولكن بعد مضي

المدة المقررة لاستحقاقه الإرث، فإن المحجوز له يدفع لمن يستحقه من الورثة

فلا يرث ولا يورث باتفاق.

أما إذا انفصل ميتا بجنابة على أمه فألقت ما فى بطنها فيرث ويورث عند

الحنفية، وخالفهم جمهور الفقهاء بأنه لا يرث لأنه مشكوك فى حياته ويقول

للجمهور أخذ القانون.

مثال:

إذا مات شخص عن زوجة حبلى وأب وأم

فالحل على اعتبار الحمل نكرا على النحو التالى:

ابن	زوجة	أم	أب
	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$
ع	٨	٦	٦
٢٤	١٣	٤	٤

على اعتباره أنثى

بنت	زوجة	أم	أب
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$
٢	٨	٦	٦
٢٤	١٢	٤	١ + ٤

فالميراث هنا على اعتبار الذكورة لحظ الحمل فيرصد له، والذي يتأثر نصيبه هو الأب فيأخذ أسوأ فرضية فإن ولدت أنثى رد له السهم الذي لو وقف عنه.

فلو ترك للميت ٢٤ فداناً

فقيمة السهم على اعتبار للذكورة = $24 \div 24 = 1$

فنصيب الأب ٤ أفدنة

ونصيب الأم ٤ أفدنة

ونصيب الزوجة ٣ أفدنة

ونصيب الابن ١٣ فداناً على اعتبار الذكورة

على اعتبار الأثوة

بأخذ الأب خمسة أفدنة

وتأخذ الأم أربعة أفدنة

وتأخذ الزوجة ثلاثة أفدنة

وتأخذ البنت اثني عشر فداناً

فلما اعتبرنا الحمل ذكراً تأثر نصيب الأب. فأخذ أربعة أفدنة. وعلى

اعتبار الأنثى نرد له سهماً آخر قيمته فدان.

مثال:

وإذا مات وترك:

زوجة ابن حامل وإخوة أشقاء

فإن كان المولود ذكراً أخذ التركة كلها، فتحجز له ومن معه يعامل

بالأسوأ وهو الحجب. وإن جاءت به أنثى أخذت النصف، وأخذ الإخوة النصف

الباقى.

وإذا مات وترك زوجة حاملاً وإخوة من كل نوع فإن ولدت لبناً أخذت
للزوجة الثمن وأخذ الابن الباقي وحجب كل الإخوة. وعلى ذلك تحجز كل
التركة للولد على اعتباره ذكراً. فإن جاءت أنثى أخذت للزوجة الثمن والبنت
للنصف وحجبت البنت الإخوة لأم، والباقي للإخوة الأشقاء.

مثال:

ترك رجل زوجة حاملاً وأخاً، وعماً
فلا شيء للأخ ولا للعم لجواز كون الحمل ذكراً لأن كل وارث يسقط في
إحدى حالتى الحمل ولا يسقط في الأخرى لا يعطى شيئاً للشك في استحقاقه.
فتحجز التركة للولد على اعتباره ذكراً إلى الولادة، فإن جاءت به أنثى
أخذت للزوجة الثمن والبنت للنصف وأخذ الأخ الباقي.

مثال:

ترك الميت جدة وامراً حاملاً
تأخذ الجدة السدس لعدم تغير فرضها وكذلك الزوجة؛ لأن كل وارث لا
يتغير فرضه بتغير الحمل يعطى فرضه تاماً.

ميراث المفقود

المفقود هو الغائب الذى انقطع خبره ولا يدري لحي هو أم ميت^(١).

ولختلفت الروايات فى المدة التى يحكم بعدها بموت المفقود ففى ظاهر الرواية عند الحنفية يحكم بموت المفقود إذا لم يبق أحد من أقرانه فى بلده، وقيل لأقرانه فى جميع البلاد لكن الأول أصح لأن فى العمل بالقول الثانى حرجاً عظيماً، كما أن الأعمار تتفاوت بتفاوت الأقاليم.

وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن المدة مائة وعشرون سنة من يوم ولادة المفقود. وقال محمد: مائة وعشر سنين، وقال أبو يوسف، مائة وخمس سنين. وروى عنه مائة سنة. وقال بعضهم: تسعون سنة لأن الزيادة عليها فى غاية الندرة فلا تتأط بها الأحكام الشرعية، لأنها تبنى على الأغلب. وقيل إنها سبعون سنة، لما فى الحديث المشهور: "أعمار أمتى بين ستين إلى سبعين".

وقال بعضهم مال المفقود موقوف إلى اجتهاد الإمام^(٢).

وقال للمالكية: يوقف مال المفقود عن القسم بين الورثة للحكم من الحاكم بموته، وقيل لا يتوقف على الحكم بل متى مضت المدة سبعون أو ثمانون سنة. وهذا فى مفقود فى بلاد الإسلام أو الشرك أما مفقود معركة المسلمين فإن لم يوجد بعد انقضاء المعركة فحكم بموته ويقسم ماله فإن كان بين المسلمين والكفار فبعد مضى سنة بعد انفصال الصنفين^(٣).

وعند الشافعية: أن من أسر أو فقد وانقطع خبره ترك ماله حتى تقوم بينة بموته، أو تمضى مدة يظلب على الظن أنه لا يعيش فوقها، فيجتهد القاضى

(١) انظر فتح القدير: (١٤١/٦).

(٢) انظر الموسوعة الفقهية: (٦٨/٣).

(٣) الشرح الصغير: (٧١٧/٤).

ويحكم بموته، ثم يعطى ماله لمن يرثه وقت الحكم. وقيل تقدر بمسعين وبثمانين
وبتسعين، وبمائة وعشرين^(١).

وعند الحنابلة للمفقود نوعان:

النوع الأول: من كان الغالب من حاله الهلاك وهو من يفقد فى مهلكة
كالذى يفقد بين الصنفين، أو فى مفازة يهلك فيها للناس، أو يفقد من بين أهله، أو
يخرج لصلاة العشاء أو غيرها من الصلوات، أو لحاجة قريبة فلا يرجع ولا
يعلم خبره فهذا ينتظر به أربع سنين، فإن لم يظهر له خبر قسم ماله، واعتدت
امراته عدة الوفاة وحلت للأزواج.

النوع الثانى: من ليس للغالب من حاله الهلاك، كالمسافر لتجارة أو طلب
العلم أو السياحة ونحو ذلك ولم يعلم خبره ففيه روايتان:

إحداهما: لا يقسم ماله ولا تتزوج امرأته حتى يتيقن موته أو يمضى عليه
مدة لا يعيش لمثلها وذلك مرجعه إلى اجتهد الحاكم؛ لأن الأصل حياته،
والتقدير لا يصار إليه إلا بتوقيف ولا توقيف هنا، فوجب التوقف عنه.

الرواية الثانية: أنه ينتظر به تنمة تسعين سنة منذ ولده؛ لأن الغالب أنه لا
يعيش أكثر من هذا^(٢).

وقد أخذ القانون المصرى بمذهب الحنابلة فى أموال المفقود لكنه أخذ
بمذهب الحنفية فى وقف نصيب له من تركة مورثه احتياطاً، لكنه لا يرثه
بالفعل إلا إذا ثبتت حياته بعد وفاة مورثه على النحو السابق.
الحكم فى ميراث المفقود:

وميراث المفقود له حالتان، حالة يرث فيها الغير من المفقود، وحالة يرث
فيها المفقود من الغير.

(١) انظر مغنى المحتاج: (٢٦/٣).

(٢) انظر المغنى: (٢٠٥/٧).

الحالة الأولى: إرث الغير من المفقود:

إن المفقود حى ففى حق ماله فلا يرث منه أحد، فمعتبر حياً بالنسبة لأمواله، ومن ثم فإنها تبقى على ملكه إلى ظهور حاله وتبين أمره، إما بظهوره حياً، أو بموته حقيقة بدلائل تلت على ذلك، أو باعتباره ميتاً بناءً على حكم من القاضى.

فإذا ظهر حياً استمر ملكه لأمواله، وإذا ثبت موته بالمعينة أو للبينة وزعت أمواله على من كان موجوداً من ورثته حياً وقت وفاته. وإذا حكم القاضى بموته، ورثه من كان حياً عند الحكم بموته، لا من مات قبله.

فإذا ظهر المفقود حياً بعد الحكم بموته، وبعد تقسيم تركته بين الورثة، فإنه يسترد ما بقى من أمواله بأيدي الورثة، أما ما تصرفوا فيه أو هلك أو استهلك فإنه لا يرجع عليهم بشئ منه؛ لأنه لا ضمان عليهم إلا بتعد منهم، ولم يوجد هذا التعدى؛ لأنهم ورثوا ما ورثوه بناءً على حكم قضائى.

إن بالنسبة لحق الغير فى ماله فلا تقسم أمواله، ولا يرثه أحد، لأنه ما زال يعتبر حياً، ومن شروط الإرث التحقق من موت المورث.

الحالة الثانية: إرث المفقود من غيره

لا يستحق للورث أن يرث من مورثه إلا إذا كان حياً وقت وفاة مورثه. أما المفقود مدة فقده؛ فأمره متردد بين الحياة والموت، ولذا فإنه لا يأخذ نصيبه فعلاً من تركه مورثه؛ لأن أمره متردد بين الحياة والموت، ونظراً لاحتمال كونه حياً وقت وفاة مورثه، فإن الاحتياط يقضى بأن يحجز له نصيب من التركة، فإذا ظهر حياً وقت وفاة مورثه أخذ نصيبه، وإلا رد المحجوز إلى ورثة المورث.

وإن حكم القاضى بموت المفقود واعتبر ميتاً من حين فقده فلا يرث؛ لأن حياته وقت وفاة المورث مشكوك فيها ولذا لا يرث منه^(١).
من مات وفى ورثته مفقود كيف توزع تركته؟

اختلفوا فيما مات وفى ورثته مفقود، فمذهب الإمام أحمد وأكثر الفقهاء أنه يعطى كل وارث من ورثته نصيبه المتيقن، ويوقف الباقي حتى يتبين أمره أو تمضى مدة الانتظار، وذلك إذا كان وجود المفقود ينقص أنصبة الورثة الآخرين، فإن كان يحجبهم حجب حرمان فلا يعطى أحد منهم شيئاً من التركة، بل توقف كلها حتى يتبين موته أو حياته.

وبناء على ما تقدم جاءت المادة (٤٥) من القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٣ فنصت على ما يلى: "يوقف للمفقود من تركة مورثه نصيبه فيها، فإن ظهر حياً أخذه، وإن حكم بموته رد نصيبه إلى من يستحقه من الورثة وقت موت مورثه، فإن ظهر حياً بعد الحكم بموته أخذ ما بقى من نصيبه بأيدى الورثة".
وعلى ذلك فإن كل مسألة فيها مفقود تحل مرتين:

الأولى: على فرض حياة المفقود. والثانية: على فرض موته. ثم نقارن بين أنصبة الورثة فى الحالتين، فمن اختلف نصيبه أعطى له الأكل، ومن كان نصيبه ثابتاً فى حال الموت والحياة سلم إليه، وإن كان للوارث محجوباً على فرض، ووارثاً على احتمال آخر فلا يعطى شيئاً من التركة. فمحجز للمفقود نصيبه على كل حال، وكذا الفرق ما بين نصيبى الورثة إن وجد.
فإذا كان من مع المفقود من الورثة من يحجب به حجب حرمان لو قفّت التركة كلها إلى ظهور حال المفقود، فإذا تبينت حياته استقل بما وقف له، وإلا وزعت على الورثة.

(١) انظر للتمرينات العملية على مسائل الميراث والوصية: ص ١٥٣.

إن بالنسبة لتوريث المفقود من الغير، لو مات أحد ممن يرثه المفقود،
يوقف المفقود نصيبه كاملاً مع أحسن أحواله، وأسوأ أحوال الورثة معه كأنه
حي موجود.
المثلة:

١- مات وترك أخاً شقيقاً وأختاً شقيقة وعمّاً ولبناً مفقوداً هنا توقف للتركة
كلها ولا يأخذ أحد من الورثة شيئاً وتحجز التركة للابن المفقود لأنه يعتبر ما
زال حياً إلى حين النطق بالحكم، لأنه إن وجد يحجب الإخوة والعم فلا يرثون
شيئاً، وعند الحكم بموته وقت وفاة مورثه يرث الأخ الشقيق مع الأخت الشقيقة
كل التركة للذكر مثل حظ الأنثيين ويحجب للعم بالأخوة.

٢- توفي عن زوجة ابن مفقود أخ شقيق
على فرض الحياة

		المسألة على	
		$\frac{1}{8}$	
		فرض الحياة	
٨	٢	٧	١

ولا يعطى للشقيق شيئاً، فإذا ظهر الابن ميتاً وزع ما كان يأخذه، فتأخذ
الزوجة الربع، ويأخذ الأخ الشقيق الباقي.

		زوجة	
		المسألة على	
		$\frac{1}{4}$	
		فرض الموت	
٤	٣	١	

وبالمقارنة بين ما يأخذه الورثة على الفرضين نجد أن الزوجة على فرض
الحياة تأخذ الثمن وهو النصيب الأكمل، والأخ الشقيق لا يرث لأنه محجوب
بالابن.

فلنظهر المفقود حياً أخذ ما حجز له، وكذا لو ثبت موته بالبينة وكانت
وفاته في تاريخ لاحق لوفاة المورث، وأنفذ يثول ما حجز له إلى ورثته.

لما إذا كان تاريخ وفاته سابقاً على وفاة المورث فإن القدر المحجوز له يرد إلى ورثة المورث، بمعنى أن التركة توزع طبقاً للفرض الثاني (موت للمفقود) وعلى هذا تأخذ الزوجة للربع والأخ للشقيق ثلاثة أرباع للتركة.

٣- مات عن: بنت ابن مفقود زوجة لم أخ شقيق

لولا على اعتبار حياة المفقود:

	بنت	ابن	زوجة	لم	أخ شقيق
			$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6}$	م
ع	١٧		٣	٤	٢٤
١٧ (٥١) ٣٤		٩	١٢	والتصحيح	٧٢

على فرض موت المفقود

	بنت	لم	زوجة	أخ شقيق
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{8}$	ع
١٢	٤	٣	٥	٢٤

وبمقارنة الأنصاء نجد أن نصيب الزوجة والأم لم يتغير في الفرضين فتأخذ كل منهما نصيبها كاملاً، وإن نصيب البنت قد تغير ومن ثم فإنها تعطى الأقل وأما الأخ الشقيق فلا يأخذ شيئاً لحجبه بالابن المفقود حجب حرمان، ويحجز للمفقود نصيبه، ثم إن ظهر حياً أخذ ما حجز له وكان التوزيع نهائياً، وإذا تبين موته وقت وفاة المورث أخذت البنت نصيبها كاملاً وأعطى للأخ نصيبه.

٤- مات عن زوج لم أخ لأب أخ شقيق مفقود

وترك ٦٠ فداناً

لولا: على فرض حياة المفقود

	زوج	لم	أخ لأب	أخ شقيق
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	م	ع
٣	١	٢	٢	٦

ثانياً: على فرض موته

زوج	لم	أخ لأب	أخ شقيق
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	ع	
٣	٢	١	٦

مقدار السهم = $60 \div 6 = 10$

نصيب الزوج = $10 \times 3 = 30$

نصيب الأم = $10 \times 1 = 10$

نصيب الشقيق = $10 \times 2 = 20$

على فرض الموت يكون نصيب الزوج = $10 \times 3 = 30$

نصيب الأم = $10 \times 2 = 20$

نصيب الأخ لأب = $10 \times 1 = 10$

وبالمقارنة نلاحظ أن نصيب الزوج لا يتغير على للفرضين فيأخذ نصيبه، ونصيب الأم قد تغير فتأخذ النصيب الأقل وهو ١٠، ويحجز للمفقود ٢٠، ولا شيء للأخ لأب لكونه محجوباً، ثم إذا ظهر المفقود حياً كان التوزيع نهائياً وإذا تبين موته يرد إلى الأم ليكمل نصيبها ٢٠ وهو ثلث التركة، ويأخذ الأخ لأب ١٠ وهو سدس التركة.

٥- لو ماتت عن زوج أختين شقيقتين أخ شقيق مفقود وترك ٥٦ فدناً.

الحل على افتراض كونه حياً

زوج	أختين ش	أخ ش
$\frac{1}{2}$	ع	
١	١	٢
٢٨	١٤ (٢٨)	١٤

الحل على فرض الموت

زوج	أختين ش
$\frac{1}{2}$	$\frac{2}{3}$
٣	٤
٢٤	٣٢

وتعول إلى ٧

يلاحظ أن نصيب الزوج قد تغير فيعطى النصيب الأقل وهو ٢٤ ويحجز
 منه ٤ وهو الفرق بين نصيبه فيحجز مع نصيب المفقود وهو (١٤) فإذا تبين أن
 للمفقود حتى أعطى للزوج الفرق المحجوز وهو ٤ ليكمل نصيبه ٢٨، وإذا ظهر
 أنه كان ميتاً وقت وفاة المورث، رد الفرق المحجوز وهو ٤ وكذا المقدار
 المحجوز للمفقود وهو ١٤، ويعطى للأختين ليكون نصيبهما
 $١٤ + ٤ + ١٤ = ٣٢$ فيكون للزوج ٢٤ فدائاً، وللأختين ٣٢ فدائاً لكل أخت
 ١٦ فدائاً.

ميراث المرتد:

الردة: هي كفر المسلم بقول صريح أو لفظ يقتضيه أو فعل يتضمنه
والمرتد هو الراجع عن دين الإسلام إلى الكفر^(١). ولا يقر للمرتد على رده.
والكلام في ميراث المرتد يدور على ما يلي:

إرث المرتد من الغير:

لا خلاف بين الفقهاء في أن المرتد لا يرث أحداً من أقاربه المسلمين
لانقطاع الصلة بالردة، كما لا يرث كافراً لأنه لا يقر على الدين الذي صار
إليه، ولا يرث مرتداً مثله ما دام في دار الإسلام^(٢) قيل إلا إذا ارتد أهل ناحية
بأجمعهم فحينئذ يتوارثون.

إرث الغير من المرتد:

اختلف الفقهاء في مال المرتد إذا قتل أو مات على الردة أو لحق دار
الحرب وحكم القاضي بلحاظه على ثلاثة أقوال:

الأول: أن جميع ماله يكون فينا لبيت المال. وهذا قول مالك والشافعي
وأحمد فالمرتد عندهم لا يرث أحداً ولا يرثه أحد ويوضع ماله في بيت المال.
الثاني: أن يكون ماله لورثته من المسلمين، سواء ما اكتسب في إسلامه
أو رده، وهذا قول أبي يوسف ومحمد لارتباطهم الوثيق به.

القول الثالث: أن ما اكتسبه في حال إسلامه يكون لورثته من المسلمين،
وما اكتسبه في حال رده يكون لبيت مال المسلمين وهذا قول أبي حنيفة.
إرث وتوريث المرتدة:

(١) انظر المغني: (٧٤/١٠).

(٢) انظر المغني: (١٧٤/٧، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧).

لا تـرث المرأة المرتدة من غيرها شيئاً مطلقاً، أما توريث الغير منها
فكسبها قبل اللـحوق بدار الحرب لورثتها المسلمين بالاتفاق. أما كسبها بعد
للـحوق بدار الحرب فهو في اتفاقاً^(١).

(١) انظر التـمريـنات العمليـة: ص ٣٢ ، المـنـى: (١٧٧/٧) الوجـز في الميراث: ص ٦٩ ،
للـباب شرح الكتاب: (١٥٠/٤).

ميراث الأسير:

الأسير: مأخوذ من الإِسار وهو اللقيد؛ لأنهم كانوا يشدونه بالقيد، يسمى كل أخيد أسيراً وإن لم يشد به. وكل محبوس في قيد لو منجن أسير.
وفى الاصطلاح الأسرى: الرجال المقاتلون من الكفار إذا ظفر بهم المسلمون أحياء. والأسير للمسلم الذى ظفر به العدو.
حكم ميراثه:

١- إذا علمت حياة الأسير فإنه يرث ويورث، فإذا وقع شخص مسلم أسيراً فى يد الأعداء وعلمت حياته، فإن ذلك لا يؤثر فى إرثه وتوريثه ما دام معتقاً للإسلام، إذ لا تأثير لاختلاف الأدار بالنسبة للمسلمين.

٢- أما إذا كان قد فارق دين الإسلام فإنه يعامل من حيث الإرث معاملة المرتد، ولا فرق بين أن يرتد فى دار الإسلام ثم يلحق بدار الحرب، وبين أن يرتد فى دار الحرب ويقيم فيها، فهو فى الحالين يصير حربياً. وقد سبق التعرض لهذا.
٣- وإن جهل حاله من حيث كونه مسلماً أو مرتداً، حياً أو ميتاً فحكمه حكم المفقود.

فإن ادعى ورثته أنه ارتد فى دار الحرب لم يقبل ذلك إلا بشهادة مسلمين عدلين؛ لأن إسلامه كان معلوماً باستصحاب الحال، فلا يحكم عليه بعدمه بشهادة غير المسلم؛ لأن شهادة غير المسلم على المسلم لا تقبل فى الأمور الجزئية، فعدم قبولها فى أمر الدين الذى هو أعظم الأمور من باب أولى. فإن جاء بعد القضاء برثته، وأنكر الردة فلا ينقض للقاضى حكمه، فلا يرد عليه امرأته، ولا ماله ولا ما كان قائماً بعينه فى يد ورثته، كما فى المرتد المعروف إذا جاء ثائلاً^(١).

(١) انظر الموسوعة الفقهية: (٧٠/٣).

ميراث الخنثى:

الخنثى فى اللغة: من الخنث وهو اللين .

وفى الاصطلاح: شخص له آلتا الرجال والنساء، أو من ليس له شئ منهما أصلاً وله ثقب يخرج منه البول^(١).

والمخنث: هو الذى يشبه المرأة فى اللين والكلام والنظر والحركة ونحو ذلك.

وعلىنا أن نتحرى بكل الوسائل الممكنة عن حقيقة جنس الخنثى، فإن وصل بنا التحرى والبحث إلى أنه فى حقيقته ذكر ورث ميراث الذكر، وإذا توصلنا إلى أنه أنثى ورث ميراث الأنثى. ويستطيع العلم الحديث الآن للكشف عن ذلك بسهولة عن طريق الإشاعات والمناظير أن يتوصل إلى حقيقة الخنثى، فإذا أشكل الأمر على اللطباء ولم يستطع القطع بأحد الاحتمالين أو حتى ترجيحه فهذا هو الخنثى المشكل. ولذلك فإن الخنثى ينقسم إلى قسمين:

١- الخنثى غير المشكل: هو من يتبين فيه علامات الذكورة أو الأنوثة فيعلم أنه رجل أو امرأة، فهذا ليس بمشكل وإنما هو رجل فيه خلقة زائدة، أو امرأة فيها خلقة زائدة، وحكمه فى يرثه وسائر أحكامه حكم ما ظهرت علاماته فيه.

٢- خنثى مشكل: وهو من لا يتبين فيه علامات الذكورة أو الأنوثة ولا يعلم أنه رجل أو امرأة، أو تعارضت فيه العلامات، فتحصل من ذلك. أن المشكل نوعان: نوع له آلتان واستوتت فيه العلامات، ونوع ليس له واحدة من الألتين وإنما له ثقب^(٢).

(١) للتعريفات: ص ٩١.

(٢) انظر لشرح الصغير: (٤/٧٢٥، ٧٢٦)، المغنى: (٧/١١٤).

ما يتحدد به نوع الخنثى:

يتبين أمر الخنثى قبل البلوغ، بالمبال، فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الخنثى قبل البلوغ إن بال من الذكر فغلام، وإن بال من الفرج فأنثى. وإن بال منهما جميعاً فالحكم للأسبق.

ولما بعد البلوغ فيتبين أمره بأحد الأسباب الآتية، إن خرجت لحيته، أو لمنى بالذكر، أو أحبل امرأة، أو وصل إليها فرجل، وكذلك ظهور الشجاعة والفروسية، ومصابرة العدو دليل على رجولته.

وإن ظهر له ندى، ونزل منه لبن أو حاض، أو لمكن وطؤه فامرأة، وأما الولادة فهي تفيد القطع بأنوثته وتقدم على جميع العلامات المعارضة لها.

وأما الميل فإنه ليستدل به عن العجز عن الأمارات السابقة، فإن مال إلى للرجال فامرأة، وإن مال إلى للنساء فرجل، وإن قال أميل إليهما ميلاً واحداً ولا أميل إلى واحد منهما فمشكل. وحيث أطلق الخنثى في الفقه فالمراد به الخنثى المشكل.

حكمه في الميراث:

إن مات له من يرثه. فقال جمهور الفقهاء يوقف الأمر حتى يبلغ فيتبين فيه علامات الرجال من نبات اللحية وخروج المنى من ذكره، وكونه منى رجل، أو علامات النساء من الحيض والحبل وتفلك الثديين. وقد نص على ذلك الإمام أحمد: فإن احتيج إلى قسمة الميراث أعطى هو وبقية الورثة اليقين. ووقف الباقي إلى حين بلوغه، فتحل المسألة على أنه ذكر ثم على أنه أنثى ويدفع إلى كل وارث ثل النصيبين ويوقف الباقي حتى يبلغ.

وإن مات قبل بلوغه أو بلغ مشكلاً فلم تظهر فيه علامة فقد اختلف الفقهاء في ذلك...

فذهب المالكية في المشهور من المذهب والحنابلة وأبو يوسف ومحمد من الحنفية إلى أن الخنثى يرث نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنثى عملاً

بالشبهين. وهذا قول ابن عباس والشعبي وابن أبي ليلى وأهل المدينة ومكة
والثوري وغيرهم.

وورثه أبو حنيفة أقل النصيبين احتياطاً. ويعطيه الشافعي لليقين، ويوقف
للأباقى حتى يتبين الأمر لو بصطلحوا.

ولو مات الخنثى قبل توضاحه لم يبق إلا الصلح فى القدر للموقوف
(المحجوز) وبه قال أبو ثور وداود وابن جرير^(١).

ونصت المادة (٤٦) من قانون للموارث على الآتى:

الخنثى المشكل - وهو الذى لا يعرف - أذكر هو أم أنثى أقل النصيبين
وما بقى من التركة يعطى لأباقى الورثة.

أما إعطاؤه أقل النصيبين فسبب ذلك هو استصحاب الأقل المقطوع
بإستحقاقه له دون أنثى شك، أما الذى فيه الشك فهو ما يزيد على هذا الأقل من
فارق النصيبين، ولا يبنى تملك المال على الشك والاحتمال، فأعطى الأقل
المقطوع بإستحقاقه له، وأعطى الباقى لبقية الورثة مع أخذ كفيل من الورث
الذى ينقص نصيبه فيما لو تبين بعد ذلك أن حقيقة الخنثى على الاحتمال الآخر
الذى لم يورث به. وهذا مأخوذ من مذهب أبى حنيفة وهو المعمول به^(٢).

فيعامل بأسوأ الحالين من حيث الإرث، ومسألة الخنثى المشكل تحل على
أنه ذكر مرة، وأنثى مرة أخرى لمعرفة ما يستحقه على كلا الفرضين، ثم يعامل
بأسوأ الحالين، بمعنى أنه إذا كان وارثاً على كلا التقديرين واختلف نصيبه فإنه
يعطى أقل النصيبين؛ لأن هذا هو المتيقن فى حقه، وإن كان وارثاً على تقدير
وغير وارث على تقدير آخر اعتبر غير وارث. ولذا فإنه يراعى فى توريث
الخنثى المشكل أنه على عكس ما يراعى فى توريث الحمل.

(١) انظر المصنف: (١١٥/٧).

(٢) انظر فى الميراث والوصية: ص ١٥٠.

١- مات عن زوج لم أخت لأم خنثى لأب
الحل على فرض الذكورة

زوج	لم	أخت لأم	أخ لأب
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	ع
٣	١	١	١
			$\frac{1}{6}$

الحل على فرض الأنوثة

زوج	لم	أخت لأم	أخت لأب
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$
٣	١	١	٣
			٦

وتعول إلى ٨

ومن الملاحظ أن ميراثه ٣ من ٨ أكثر من ١ من ٦ فنعطيه في هذه الحالة ميراث الذكر لأنه الأهل.

٢- توفيت عن زوج أخت شقيقة خنثى لأب

الحل على فرض الذكورة

زوج	أخت شقيقة	أخ لأب
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	ع
		وليس له شيء

الحل على فرض الأنوثة

زوج	أخت شقيقة	أخت لأب
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$
٣	٣	١
		٦

وتعول إلى ٧

ومن الملاحظ أنه يرث في إحدى الحالتين ولا يرث في الأخرى فيعتبر محروماً لأنه إذا جعل أنثى كان له سهم من ٧ وإن جعل ذكراً لم يكن له شيء فيعتبر في هذه الحالة ذكراً^(١).

(١) هذا مذهب أبي حنيفة وهو ما أخذ به القانون وأما عند الصاحبين والإمام مالك له نصف مجموع نصيب الذكر والأنثى. وأما عند الشافعي يعطى للخنثى المشكل ومن معه أخس

٣- توفي عن أب ، لم ، بنت ولد خنثى ، أخ لأم

الحل على أن الخنثى ذكر:

	أب	أم	بنت ، ابن	أخ لأم
	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	ع	م
	١	١	(٤)	٦
	٣	٣	(١٢)	١٨

الحل على أن الخنثى أنثى

	أب	أم	(بنت بنت)	بنتان	أخ لأم
	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{2}{3}$		م
	١	١	٤		٦
	٣	٣	(١٢)		١٨

وبالمقارنة نجد أن الخنثى يرث أكثر على فرض الذكورة فيرث ٨ من ١٨ وعلى فرض الأنوثة ٦ من ١٨، فيعامل على أنه أنثى، ويلاحظ أن نصيب الأب والأم لا يتغيران، فيعطى كل واحد منهما ماله، وأما للبنت فنصيبها يتأثر فيؤخذ عليها كفيل بأنه لو ظهر للخنثى ذكراً أخذ منها بقية حقه وأعطى له.

التقديرين حتى ينكشف الحال. مثال ذلك: توفي شخص عن أخ شقيق وولد خنثى. فلا شيء عنده لالأخ لاحتمال كون الخنثى ذكراً فيوجب الأخ به، وللخنثى نصف المال لاحتمال أنه أنثى. ويوقف النصف الباقي إلى الكشف الأمر. انظر المفنى: (١١٥/٧) والوجيز في الميراث: ص ٥٩.

ميراث ولد الزنى وولد اللعان:

ولد الزنى: هو الولد الذى تأتى به أمه نتيجة ارتكابها للفاحشة. وليس عن طريق الزواج الصحيح. والحكم فيه: ثبت نسب من أمه، ويرث بجهتها فقط، لأن صلته بها حقيقة مادية لا شك فيها. ولا يرث من الزانى والسبب فى هذا هو انتفاء النسب لأن الولد للفراش، والنسب والقرابة أهم أسباب الميراث، وقد انتفى النسب فلا ميراث، وعليه فلا يرث ابن الزنى من ناحية الأبوة لأنها منتفية.

وقد جاء عن النبى صلى الله عليه وسلم - قوله: "أبما رجل عاهر بحرة أو أمة، فالولد ولد زنى، لا يرث ولا يورث"^(١).

فولد الزنى لا يرث من أبيه؛ لأنه لا يثبت له نسب من أبيه ويثبت له نسب من أمه، ولما كان الميراث بقرابة النسب (قرابة الدم) فرعاً عن ثبوت هذا للنسب لم يرث الزانى إلا عن طريق نسبه للثابت لأمه دون أبيه.

وولد اللعان: هو كل مولود ولد على فراش امرأة كانت زوجة لرجل نفى نسبه منه حال الزوجية وجرى بينهما اللعان، وحكم للقاضى بنفى نسبه من أبيه بعد الملاءنة بين الزوجين.

قال ابن قدامة: "إذا لاعن الرجل امرأته ونفى ولدها، وفرق الحاكم بينهما، انتفى ولدها عنه، وانقطع تعصيبه من جهة الملاءنة فلم يرثه هو ولا أحد من عصبته، وترثه أمه ونحو الفروض منه فروضهم، وينقطع التوارث بين الزوجين. ولا نعلم بين أهل العلم فى ذلك خلافاً.

ولما إن مات أحدهم قبل تمام اللعان من الزوجية ورثه الآخران فى قول الجمهور.

وقال الشافعى رحمه الله:- "إذا أكمل الزوج لعانه لم يتوارثا وقال مالك: إن مات الزوج بعد لعانه، فإن لاعنت المرأة لم ترث ولم تحد، وإن لم تلاعن ورثت وحدت، وإن ماتت هى بعد لعان الزوج ورثها فى قول جميعهم إلا

(١) الترمذى: كتاب الفرائض باب الرجل يسلم على يد الرجل.

الشافعي. وإن سم للعان بينهما فمات بعدهما قبل تفريق الحاكم بينهما ففيه روليتان:

إحداهما: لا يتوارثان وهو قول زفر ومالك وروى نحو ذلك عن الزهري وربيعه والأوزاعي؛ لأن للعان يقتضى التحريم المؤبد.

للسرواية الثانية: يتوارثان مالم يفرق الحاكم بينهما، وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم - فرق بين المتلاعنين، ولو حصل التفريق بالعان لم يحتج إلى تفريقه.

وإن فرق الحاكم بينهما قبل تمام للعان لم تقع للفرقة ولم ينقطع التوارث في قول الجمهور.

وقال أبو حنيفة وصاحباؤه: إن فرق بينهما بعد أن تلاعنا ثلاثاً وقعت للفرقة وانقطع التوارث؛ لأنه وجد منهما معظم للعان، وإن فرق بينهما قبل ذلك لم تقع للفرقة ولم ينقطع للتوارث^(١).

وقد جاء في المادة (٤٧) النص على ميراث ولد الزنى وولد للعان على النحو التالي: يرث ولد الزنى وولد للعان من الأم وقرباتها وترثهما الأم وقرباتها.

وعلى ذلك فإن ولد الزنى وولد للعان يرثان أمهما وجميع قرباتها، وترثهما هي وجميع قرباتها حسب ما تقرر من قواعد الموارث^(٢). أمثلة:

- ١- ماتت عن ولدى زنى فالتركة بينهما
- ٢- ولو ماتت عن ولد زنى وبنت شرعية فالتركة بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، فالولد عصب البنت وورثا للتركة وكأنه ولد شرعي.

(١) انظر المغنى: (١٣١/٧، ١٣٢).

(٢) انظر في الميراث والوصية: ص ١٥٦.

٣- مات ولد اللعان عن: زوجة بنت أم وأخ لأم جد أبيه

غير الشرعى.

زوجة	بنت	أم	أخ لأم	جد أبيه
$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	غير الشرعى لم يرث	م لأنه غير شرعى
٣	١٢	٤		٢٤
	٣	١		

ثم يرد الباقي على الأم والبنت على النحو السابق في الرد. ولم يرث الجد غير الشرعى، ولا أحد من قرابة أبيه شيئاً. ولم يؤثر الجد شيئاً في وراثته من ناحية أمه، وكأنه غير موجود أصلاً.

٤- مات عن أم وابن غير شرعى وأخ

فالتركة كلها للأم وللأخ، للأم الثلث وللأخ الثلثان ولا شيء لابن غير الشرعى لأنه لا ينسب إلى أبيه وكأنه غير موجود^(١).

(١) وقد اختلف الفقهاء في عصبه ولد الزنى وولد اللعان فروى عن أحمد فيه روايتان إحداهما: إن عصبته عصبه أمه والرواية الثانية: أن أمه عصبته، فإن لم تكن فعصبته عصبته، ولأن عصبات الأم أدلوا بها فلم يرثوا معها كأقارب الأب معه. وكان زيد بن ثابت يورث من ابن الملاعة كما يورث من غير ابن الملاعة ولا يجعلها عصبه ابنها ولا عصبته عصبته، وهذا قول ابن عباس وسعيد بن المسيب ومالك وأهل المدينة والشامى وأبى حنيفة وصنابيه إلا أن أبا حنيفة وأهل البصرة جعلوا الرد ونوى الأرحام أحق من بيت المال.

وعلى ذلك لو مات ابن الملاعة عن أم وخال. فالأم الثلث والخال الباقي لأنه عصبه أمه على الرواية الأولى عند الحنابلة، وعلى الثانية: الميراث كله للأم فرضاً ورداً. وهذا قول على وابن مسعود وأبى حنيفة. إلا أن ابن مسعود يعطيها إياه لكونها عصبه. والباقيون بالرّد.

انظر المعنى: (١٢٣/٧، ١٢٤)

ميراث الغرقى والحرقى والهدمى:

قد يحدث زلزال كبير يترتب عليه هدم وتدمير وغرق وموت جماعى كثير كما حدث فى زلزال (تسونامى) فى جنوب شرق آسيا الذى لودى بحياة أكثر من (٢٦٠ ألف قتيل) فى لواخر شهر ديسمبر ٢٠٠٤م. وقد تُغرق سفن يموت فيها أعداد كبيرة وقد يكون فيها أسر كاملة؛ وقد تحدث حوادث طائرات وقطارات وسيارات ينجم عنها موت كثير من الأسر موتاً جماعياً. وهنا يأتى التساؤل:

كيف يرث هؤلاء؟ وما حكم من ماتوا تحت هدم زلزال، أو فى حوادث سيارات، أو حوادث حرائق؟

قال السرخسى: اتفق أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وزيد بن ثابت رضى الله عنهم- فى الغرقى والحرقى إذا لم يعلم أيهم مات أولاً أنه لا يرث بعضهم من بعض، وإنما يجعل ميراث كل واحد منهم لورثته الأحياء، وبذلك قضى زيد فى قتل اليمامة، وفيمن مات فى طاعون عمواس، وفى قتل الحرة، ونقل عن الإمام على فى قتل الجمل وصفين، وهو قول عمر بن عبد العزيز وجمهور الفقهاء^(١).

وعلى ذلك جاء نص المادة (٣) من قانون الموارث: "إذا مات اثنان ولم يعلم أيهما مات أولاً فلا استحقاق لأحدهما فى تركة الآخر سواء أكان موتهما فى حادث واحد أم لا".

وعلى ذلك إذا لم يعلم من مات أولاً لم يرث أى من الموتى الآخر وتعطى تركة كل واحد للورثة الموجودين حسب أنصبتهم من كل مورث.

فلو مات أب وابن معا فى سيارة واحدة فى وقت واحد فلا يرث أحدهما الآخر وكل واحد ميراثه لورثته.
فلو كان للأب

(١) انظر المبسوط: (٢٧/٣٠)، والمغنى: (١٨٦/٧).

زوجة ابن آخر

$$\frac{1}{8} \quad \text{ع}$$

ولو كان للابن

زوجة لم (زوجة الأب) اخ (هو ابن الأب)

$$\frac{1}{4} \quad \frac{1}{3} \quad \text{ع}$$

فالأم (وهي زوجة الأب ورثت من الأب وورثت من الابن) والابن (وهو
أخو الابن الميت) ورث من الأب على أنه ابن له وورث من الابن على أنه أخ
له.

وإذا مات أحدهم بعد الآخر، ورث من مات آخراً من مات أولاً. فلو
ماتت أم وبعدها ماتت بنتها، ورثت البنت الأم، فلو كان (الأب حياً بالنسبة للبنت
وزوجاً بالنسبة للأم لكان توزيع التركة على النحو التالي:
ماتت وتركته:

$$\begin{array}{cc} \text{زوجة} & \text{وبنتاً} \\ \frac{1}{4} & \frac{1}{4} \\ \text{والباقي رداً} & \end{array}$$

فالأزواج يرث الربع من زوجته والبنت ترث النصف فرضاً والباقي رداً
من أمها ولما ماتت البنت يكون للزوج بالنسبة لها أباً فتكون على النحو التالي
ماتت وتركته أب ف يأخذ كل ما تركته البنت بالتعصيب.

وكل من بقى حياً يرث جميع من ماتوا إن كانت ثم قرابة بينهما تعطيه
حق الميراث فيهم، فإذا مات أب ولم ولبن لهما في حادث جميعاً في وقت واحد
وتركوا ابناً آخر لهما هو أخ للابن الميت. فهذا الابن يرث الأب والأم والأخ
جميعاً إذا لم يكن ثم ولرث غيره.

التخارج

التخارج لغة: تفاعل من الخروج واصطلاحاً: مصالحة الورثة على إخراج بعض منهم بشئ معين من للتركة لم من غيرها^(١).

وحكم للتخارج: أنه جائز عند التراضي على أن يبيع المتصالح نصيبه في مقابل ما يأخذه، سواء أكان المدفوع من واحد من الورثة أم من باقيهم عند جمهور الحنفية والشافعية والمالكية في جميع الأحوال. والأصل في جوازه ما روى أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه - طلق امرأته تماضر بنت الأصبغ الكلبية في مرض موته، ثم مات وهي في العدة، فورثها عثمان رضي الله عنه - مع ثلاث نسوة أخر، فصالحوها عن ربع ثمنها على ثلاثة وثمانين ألفاً قيل من الننانير وقيل من الدراهم.

ولما عند الحنابلة فيجيزونه في الموارث القديمة، أما التركات الحاضرة فقد صرح الإمام أحمد بأنه يجوز إذا علم للطرفين، أما إذا جهل صاحب الحق المتصالح عليه فيمتنع.

وإذا كان في التركة ذهب وفضة أو هما معاً فلا بد من مراعاة أحكام الصرف من وجوب التقابض في المجلس والمساواة إن تعينت. والصالح جائز إلا صلحاً أهل حراماً أو حرم حلالاً، وليس في التخارج شئ من ذلك.

والأصل في التخارج أنه عقد صلح بين الورثة لإخراج أحدهم، ولكنه يعتبر عقد بيع إن كان البديل للمصالح عليه شيئاً من غير التركة. ويعتبر عقد قسمة ومبادلة إن كان البديل للمصالح عليه من مال للتركة. وقد يكون هبة وإسقاطاً للبعض إن كان البديل للمصالح عليه أقل من النصيب المستحق. وهذا في الجملة ويشترط في كل حالة شروطها الخاصة^(٢).

(١) انظر التعريفات: ص ٤٦.

(٢) انظر الموسوعة الفقهية ومراجعها: (٦/١١).

كما أنه عند التخرج تغتفر الجهالة فيه؛ لأنه مبني على المسامحة.
وقد جاءت المادة (٤٨) من قانون الموارث تنص على ذلك: "التخرج هو أن يتصلح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث على شيء معلوم.
فإن تخرج أحد الورثة مع آخر منهم استحق نصيبه وحل محله في التركة.

وإذا تخرج أحد الورثة مع باقيهم:

فإن كان المدفوع له من التركة قسم نصيبه بينهم بنسبة أنصبتهم فيها.
وإن كان المدفوع من مالهم - ولم ينص في عقد التخرج على طريقة قسمة نصيب الخارج - قسم عليهم بالسوية بينهم.
وعلى ذلك ينبغي أن يراعى الآتي:

أولاً: إذا تخرج أحد الورثة مع آخر مقابل مال أخذه منه استحق نصيبه وحل محله فيه. وتوريث المسألة يكون توريثاً عادياً فنفرض للخارج نصيبه كما لو كان ما يزال في التركة، ولكن الذي تعاقد معه على التخرج هو الذي يأخذه بدلاً عنه.

مثال: لو مات عن زوجة بنت وأخ شقيق وترك الميت ثمانين ألف جنيه، وتصلح الأخ مع البنت مقابل نصيبه في الميراث.
فالحل يكون:

	زوجة	بنت	أخ شقيق
	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$
	١	٤	٣
قيمة السهم =	$80,000 \div 8 = 10,000$		
نصيب للزوجة =	$10,000 \times 1 = 10,000$		
نصيب البنت =	$10,000 \times 4 = 40,000$		
نصيب الأخ =	$10,000 \times 3 = 30,000$		

فيزداد على نصيب البنت نصيب الأخ وهو = ٣٠,٠٠٠ على نصيبها وهو ٤٠,٠٠٠ فيكون مجموع ما تأخذه هو ٧٠,٠٠٠ ألف جنيه.

ثانياً: إذا اتفق المتخارج مع بقية الورثة في مقابل شيء معين يأخذه من الشركة. حذف هذا الشيء من الشركة وخرج هو به، وانقسم الورثة نصيبه من الشركة بنسبة أنصبتهم فيها.

وحل المسألة يكون بافتراضه أنه ما يزال وارثاً وتورث المسألة على هذا الاعتبار أولاً، ثم نجعل مجموع سهام بقية الورثة أصلاً جديداً للمسألة وهذا يتضح بالمثال الآتي:

مات عن: زوجة أب لم ابن عم شقيق وترك حديقة واثنين وأربعين ألف جنيه نقداً وتخارجت الزوجة مع بقية الورثة على أن تأخذ الحديقة فيكون الحل على النحو التالي نفترض أن للزوجة ما زالت وارثة على النحو التالي:

زوجة	أب	لم	ابن	عم شقيق
$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	ع	م
٣	٤	٤	١٣	٢٤

ثم نحذف نصيب الزوجة من الأسهم ونجعل مجموع أنصباء الورثة الباقين أصلاً جديداً للمسألة.

فمجموع الأنصباء للأب والأم والابن = $٤ + ٤ + ١٣ = ٢١$ وهو الأصل بالتخارج.

فيكون قيمة السهم = $٤٢,٠٠٠ \div ٢١ = ٢,٠٠٠$

فيكون نصيب الأب = $٢,٠٠٠ \times ٤ = ٨,٠٠٠$

نصيب الأم = $٢,٠٠٠ \times ٤ = ٨,٠٠٠$

نصيب الابن = $٢,٠٠٠ \times ١٣ = ٢٦,٠٠٠$

ثالثاً: إذا تخرج أحد الورثة مع باقيهم مقابل مال مدفوع منهم ولم ينص في عقد التخرج على طريقة قسمة نصيب الخارج، قسم عليهم نصيب الخارج بالسوية بينهم ماداموا لم يتفقوا على غير ذلك.

فلو ماتت امرأة عن: زوج أم بنت أخ شقيق وترك ١٢٠٠٠٠ ألف جنيه، وتخرج الزوج معهم مقابل مال دفعوه له من أموالهم الخاصة. ولم ينص على الطريقة التي يقسم بها نصيب الخارج. فتحل على النحو التالي:

زوج	أم	بنت	أخ شقيق
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$	ع
٣	٢	٦	١
١٢			

$$\text{قيمة السهم} = ١٢٠,٠٠٠ \div ١٢ = ١٠,٠٠٠$$

$$\text{نصيب الزوج} = ١٠,٠٠٠ \times ٣ = ٣٠,٠٠٠$$

$$\text{نصيب الأم} = ١٠,٠٠٠ \times ٢ = ٢٠,٠٠٠$$

$$\text{نصيب البنت} = ١٠,٠٠٠ \times ٦ = ٦٠,٠٠٠$$

$$\text{نصيب الأخ} = ١٠,٠٠٠ \times ١ = ١٠,٠٠٠$$

ولما كان الزوج قد تصالح مع بقية الورثة دون النص على طريقة القسمة فإن نصيبه يوزع على بقية الورثة بالتساوى، وحيث إن عددهم ثلاثة فيقسم نصيب الزوج بين الأم والبنت والأخ الشقيق بالتساوى فيكون

$$\text{قيمة السهم} = ٣٠,٠٠٠ \div ٣ = ١٠,٠٠٠$$

$$\text{فيكون مجموع نصيب الأم} = ١٠,٠٠٠ + ٢٠,٠٠٠ = ٣٠,٠٠٠$$

$$\text{ومجموع نصيب البنت يكون} = ١٠,٠٠٠ + ٦٠,٠٠٠ = ٧٠,٠٠٠$$

$$\text{ونصيب الأخ الشقيق} = ١٠,٠٠٠ + ١٠,٠٠٠ = ٢٠,٠٠٠$$

رابعاً: إذا تخرج أحد الورثة مع باقيهم نظير مال دفعوا إليه من أموالهم، وقد نصوا في عقد التخرج على طريقة قسمة نصيب الخارج يجب تنفيذ ما اتفقوا عليه في التقسيم على النحو التالي:

لومات عن: زوجة بنت أخ شقيق

وتترك ١٠٠,٠٠٠ مائة ألف جنيه وتخرجت للزوجة مقابل مال دفعاه
واتفقوا على تقسيم نصيبها بين البنت والأخ الشقيق بنسبة ١ إلى ٤ يكون الحل
على النحو التالي:

زوجة	بنت	أخ شقيق
$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{2}$	ع
١	٤	٣

٨

$$\text{قيمة السهم} = 100,000 \div 8 = 12,500$$

$$\text{نصيب الزوجة} = 12,500 \times 1 = 12,500$$

$$\text{نصيب البنت} = 12,500 \times 4 = 50,000$$

$$\text{نصيب الأخ} = 12,500 \times 3 = 37,500$$

ثم يقسم نصيب الزوجة على ٥ فيكون قيمة السهم

$$2500 = 50,000 \div 20 =$$

$$\text{فيكون نصيب البنت} = 2500 \times 4 = 10,000$$

$$\text{ويضاف إلى نصيبها السابق} = 2,500 + 50,000 = 52,500$$

$$\text{نصيب الأخ الشقيق} = 2500 \times 3 = 7,500$$

ويضاف إلى نصيبه السابق

$$\text{فيكون المجموع} = 7,500 + 10,000 = 17,500$$

التناسخ لغة : التتابع والتداول. ومنه حكم تناسخ الورثة؛ لأن الميراث لا

يقسم على حكم الميت الأول، بل على حكم الثاني وكذا ما بعده^(١).

وفى الاصطلاح: انتقال نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة إلى من

يرث منه.

فإذا مات بعض الورثة قبل القسمة أى إذا مات إنسان ولم تقسم تركته بين

ورثته حتى مات بعضهم قبل القسمة مثلاً فلا يخلو الحال من أحد أمرين:

الأول: أن يكون ورثة الثاني هم ورثة الأول. أو يكون من بينهم من لم

يكن وارثاً للأول، فإذا كان ورثة الميت الثاني هم ورثة الميت الأول ولم يقع

تغيير فى القسمة، فإن المال يقسم قسمة واحدة بين الورثة الموجودين، باعتبار

أن المتوفى الثاني كان لم يكن حياً حين وفاة المتوفى الأول، ولا داعى لقسمة

التركة بين ورثة الأول، ثم ورثة الثاني؛ لأنهم لم يتغيروا.

مثال ذلك: إذا مات شخص عن بنين وبنات من امرأة واحدة ثم مات

أحدهم قبل قسمة التركة فيكتفى بقسمة واحدة بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

الثانى: إذا كان من ورثة المتوفى الثاني من لم يكن وارثاً للأول، فإنه

يجب قسمة تركة للمتوفى الأول بين ورثته ثم يقسم نصيب الثاني بين ورثته

حسب أحكام الموارث.

فإذا مات شخص عن ابن وبنت ثم قبل القسمة بينهما مات الابن عن بنت

وأخت فيكون الحل على النحو التالى:

أ- تقسم تركة الميت الأول بين الابن والبنت

بنسبة ٢ : ١ للذكر مثل حظ الأنثيين أصل المسألة ٣

(١) انظر المصباح المنير: (باب نسخ).

ب- يقسم نصيب الابن بين البنت والأخت

بنت	أخت
$\frac{1}{2}$	ع
١	١

٢

مثال: مات شخص عن أخ وأخت شقيقتين وترك ثلاثين ألف جنيه ثم مات

الأخ عن أم وابن ولم يترك إلا ما ورثه عن أخيه

الحل الأول: توزع تركة الأول

أصل المسألة
٣

أخت	أخ
ع	
١	٢

ثانياً: توزع تركة الثاني

لم	ابن
$\frac{1}{6}$	ع
١	٥

٦

قيمة السهم من المسألة الأولى = $30,000 \div 3 = 10,000$

فيكون نصيب الأخ = $10,000 \times 2 = 20,000$

ونصيب الأخت = $10,000 \times 1 = 10,000$

ويكون قيمة السهم من المسألة الثانية = $20,000 \div 6 = 3,333$ تقريباً

فيكون نصيب الأم = $3,333 \times 1 = 3,333$ تقريباً.

ويكون نصيب الابن = $3,333 \times 5 = 16,666$ تقريباً.

• •

ثانياً

أحكام الوصية

ثانيا: أحكام الوصية

تعريف الوصية

للوصية فى اللغة العربية : تطلق بمعنى العهد إلى الغير فى القيام بفعل أمر حال حياته أو بعد وفاته.

يقال: وصيته ، وأوصيته ، ووصيت له ، وأوصيت له، وأوصيت إليه، جعلته وصيا، تطلق أيضا على جعل المال للغير، يقال: أوصيت له وإليه بمال، جعلته له، ووصى بالشئ فلانا أمره به، وفرضه عليه قال الله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾^(١) أى يفرض عليكم ويأمركم^(٢).

وكما تكون الوصية بمعنى المصدر تكون بمعنى الموصى به، وهو الشائع فى الاستعمال، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾^(٣)، وقد جرى العرف على تخصيصها بما صدر عن العبد قبل موته، فحيثما نقول: هذا للمال وصية نقصد أن هذا المال موصى به، وهو الأكثر استعمالا^(٤).

وشرعا: تملك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع سواء أكان المملك عينا أم منفعة، وبه تميزت الوصية عن التمليكات المنجزة لعين كالبيع والهبة، ولمنفعة كالإجارة، والإضافة لغير الموت كالإجارة المضافة لوقت فى

(١) سورة النساء من آية : (١١).

(٢) انظر لسان العرب لابن منظور : (٤٨٥٣-٤٨٥٤) ، ماضى وصى ، المصباح المنير للفيومى : ص ٦٦٢ مادة وصى، أنيس الفقهاء للقنوى: ص ٢٩٧، والتمريفات للرجائى: ص ٢٢٥.

(٣) سورة البقرة من آية : (١٣٢).

(٤) انظر فى أحكام التركات والميراث والوصية دراسة مقارنة للدكتور/ محمد إبراهيم شريف ص ١١٤، محاضرات فى الميراث والوصية للدكتور/ صلاح سلطان: ص ١٨١.

المستقبل كأول الشهر المقبل، وتميزت عن الهبة التي هي تبرع أو تملك بغير عوض بكونها بعد الموت، والهبة حال الحياة^(١).
والمراد بالتبرع: ما ليس في مقابلة عوض فالتملك الذي يكون في مقابلة عوض كالإقرار بالدين للأجنبي لا يسمى وصية اصطلاحاً؛ لأن له مقابلاً وهو ما ثبت في نتمته من الدين.

وقد عرف القانون رقم (٧١) الصادر سنة ١٩٤٦م، للوصية بأنها: "تصرف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت" مادة (١).

قال الشيخ محمد أبو زهرة: "وتعريف القانون أجمع من تعريفات الفقهاء بأن الوصية تملك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق للتبرع، أو أنها تبرع، أو أنها تبرع مضاف إلى ما بعد الموت، أو أنها اسم لما أوجبه الموصي في ماله بعد الموت".

وعلى ذلك بقوله عن تعريف القانون: "لأنه يشمل كل الوصايا التي اشتمل عليها، فهو يشمل التملكات، والإسقاطات، وتقرير المرتبات، ويشمل تقسيم التركة بين ورثته، ويشمل ما يكون بالمنافع، ولا يكون بالأعيان، بل يشمل بيان الطريق للوفاء بما على التركة من حقوق، وإن كان قد بين ذلك الوفاء، فإن هذا وغيره يعد تصرفاً في التركة؛ إذ كلمة تصرف عامة تشمل هذا وغيره"^(٢).

(١) انظر الدر المختار: (٤٢٨/٥)، وتحفة الفقهاء: (٢٠٥/٣-٢٠٦)، بدائع الصنائع: (٧/٣٣٣)، وتبيين الحقائق للزيلعي (١٨١/٦)، وبداية المجتهد: (٤٩٨/٢)، بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك تأليف الشيخ أحمد بن محمد الصاوي المالكي على الشرح الصغير: (٥٧٩/٤)، مواهب الجليل للخطاب: (٣٦٤/٦)، والمنع الشافيات للبهوتي: (٤٦٣/٢)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب أحمد للمرداوي: (١٨٣/٧)، الإقناع للحجاوي: (٤٧/٣)، وكشاف القناع: (٢٣٥/٤)، الوصية في الشريعة الإسلامية لعيسوي أحمد عيسوي: ص ١٢، ١٣، شرح قانون الوصية للشيخ محمد أبي زهرة: ص ١٢٩.

(٢) انظر شرح قانون الوصية للشيخ محمد أبي زهرة: ص ٩، ١٠، في الميراث والوصية لأستاذنا الدكتور/ محمد بلتاجي: ص ١٦٩، المال في الشريعة الإسلامية بين الكسب والإنفاق والتوريث لأستاذنا الدكتور/ أحمد يوسف سليمان: ص ٢٦٦.

وجاء فى المذكرة للتفسيرية: أن هذا التعريف السابق يشمل جميع مسائل الوصية، فهو يشمل ما إذا كان الموصى به مالا أو منفعة...، ويشمل ما إذا كان الموصى به إسقاطا فيه معنى التملك كالوصية بالإبراء من الدين، وما إذا كان الموصى به إسقاطا محضا كالوصية بإبراء الكفيل من الكفالة، وما إذا كان الموصى به حقا من الحقوق التى ليست مالا ولا منفعة ولا إسقاطا ولكنه مالى لتعلقه بالمال كالوصية بتأجيل الدين الحال، والوصية بأن يباع ماله من فلان؛ والمراد بالتركة كل ما يخلف فيه للوارث المورث مالا كان أو منفعة أو حقا من الحقوق الأخرى المتعلقة بالأموال التى تنتقل بالموت من المورث إلى الوارث^(١).

مشروعية الوصية

قد ثبتت مشروعية الوصية بالكتاب والسنة والإجماع. أما للكتاب: فقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنِ﴾^(٣). فدللت الآية الأولى على مشروعية الوصية للأقارب، والآية الأخرى جعلت الميراث حقا مؤخرا عن تنفيذ الوصية وأداء الدين، لكن للدين مقدم على الوصية؛ لقوله ﷺ: "الدين قبل الوصية"^(٤). قال الترمذى: والعمل على هذا عند عامة أهل العلم أنه يبدأ بالدين قبل الوصية.

(١) انظر المذكرة للتفسيرية: ص ٨٨.

(٢) سورة البقرة آية: (١٨٠).

(٣) سورة النساء من آية (١١).

(٤) سنن الترمذى: (٣٧٨/٤)، كتاب الوصايا باب ما جاء يبدأ بالدين قبل الوصية.

ولما للسنة: فقله ﷺ: "ما حق لمرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده"^(١)، وعنه ﷺ قال: "إن الله عز وجل قد تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم؛ ليجعلها لكم زكاة في أعمالكم"^(٢).

ولما الإجماع: فقد أجمع العلماء على جواز الوصية، فقد ثبت أن المسلمين منذ عهد رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا يوصون بقدر من أموالهم من غير تكبر من أحد لهذا للتصرف فكان ذلك إجماعاً على جواز الوصية. بل إن ابن حزم ذهب إلى أن الوصية فرض على كل من ترك مالا، وحبته في ذلك ظواهر النصوص السابقة^(٣).

وقد نظم القانون الصادر سنة ١٩٤٦ رقم (٧١) الوصية في اثنتين وثمانين مادة.

حكمة مشروعيتها

هي الحكمة من كل التبرعات، وهي تحصيل الخير في الدنيا، وابتغاء الثواب في الآخرة لذلك شرعها الشارع تمكينا من العمل الصالح؛ ليتدارك الإنسان ما قد يكون مقصرا فيه قبل ذلك فيتدارك بالوصية ما فاتته من القرب والطاعات، وقد تكون مكافأة لمن أسدى إليه معروفاً، وصلة للرحم والأقارب غير الورثين، وسدا لخلعة المحتاجين، وتخفيفاً للكرب عن الضعفاء والبؤساء والمساكين، وذلك بشرط التزام المعروف والعدل وعدم الإضرار^(٤).

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى: (٤١٩/٥)، كتاب الوصايا باب الوصايا، صحيح مسلم

مع شرح النووي: (٨٣/١١)، كتاب الوصية، حديث رقم (١٦٢٧).

(٢) سنن الدارقطنى: (١٥٠/٤)، كتاب الوصايا حديث رقم (٣)، وفى التعليق المغنى إسناده

ضعيف: (١٥٠/٤).

(٣) انظر المحلى: (٣١٢/٩)، وانظر بدائع الصنائع: (٣٣٠/٧)، كشاف القناع: (٣٣٥/٤)،

المغنى لابن قدامة: (٤١٤/٦).

(٤) انظر الفقه الإسلامى وأدلته: (١١/٨).

قال للشوكاني: إن الإذن لنا بالتصرف في ثلث لمولانا في أواخر أعمارنا من الألطاف الإلهية بنا، والتكثير لأعمالنا الصالحة، وهو من الأدلة الدالة على اشتراط القربة في الوصية^(١).
حكم الوصية

يندر حكم الوصية على الأحكام الآتية:

(١) الوجوب: كالوصية برد للدائع، والديون للمجهولة التي لا مستند لها، وبالواجبات التي شغلت بها للزكاة والحج والكفارات، وفدية الصيام ونحوها التي فرط فيها.

(٢) الاستحباب: كالوصية للأقارب غير الوارثين، ولجهات البر والخير والمحتاجين، أى أنها تستحب إذا كانت بقربة في غير الواجب.

(٣) الإباحة: إذا كانت للوصية للأغنياء من الأجانب والأقارب، وإذا كانت بمباح من بيع وشراء ونحو ذلك، فهذه الوصية جائزة.

(٤) الكراهة: وتكره إذا كانت بمكروه، كالوصية لأهل الفسوق، والمعاصي، أو إذا كانت بمال قليل، فهي مكروهة هنا كراهة تحريم عند الحنفية.

(٥) الحرمة: وقد تكون حرما غير صحيحة اتفاقا كالوصية بمعصية، كبناء كنيسة أو ترميمها، وكتابة كتب الضلال وسائر العلوم المحرمة، والوصية بالإتفاق على المشروعات للضارة بالأخلاق، وبالنيابة بعد الموت، أو كانت الوصية يقصد بها الإضرار بالورثة، أو إذا كانت للوصية بشئ محرم^(٢).

(١) نيل الأوطار للشوكاني: (٣٩/٦)، وانظر البحر الرائق لابن نجيم: (٤٥٩/٨).

(٢) انظر بدائع الصنائع: (٣٣٠/٧)، انظر المبسوط للبرخسي: (١٤٢/٢٧)، تبين الحقائق للزليعي: (١٨٢/٦)، الدر المختار وحاشية ابن عابدين: (٤٢٨/٥)، حاشية الصاوي على الشرح الصغير: (٥٧٩/٤)، المهذب للشيرازي: (٤٥١/١)، كشف القناع: (٣٣٨/٤)، الإقناع للحجاوي: (٤٧/٣)، منار السبيل: (٣٦/٢)، البرق للماع في المغنى من اتفاق واقتراح ولجتماع: ص ١٨١.

أركان الوصية

وركنها عند الحنفية هو: الصيغة، وعند الجمهور هو : للموصى،
والموصى له، والصيغة، والموصى به.

أولاً: الموصى

فيشترط عند الحنفية أن يكون من أهل للتبرع فى الوصية بالمال، وما يتعلق به؛ لأن الوصية بذلك تبرع بإيجابه بعد موته فلا بد من أهلية للتبرع؛ فلا تصح من الصبى والمجنون؛ لأنهما ليسا من أهل للتبرع؛ لكونها من التصرفات الضارة المحضة؛ إذ لا يقابلها عوض دنيوى، وسواء كان مأنونا فى التجارة أو محجوراً؛ لأن للوصية ليست من باب التجارة، إذا للتجارة من باب معاوضة المال بالمال، ولا تصح وصية العبد المأنون والمكاتب؛ لأنهما ليسا من أهل للتبرع، ولو أوصيا ثم أعتقا وملكا مالا ثم ماتا لم تجز؛ لوقوعها باطلة من الابتداء^(١).

وذهب المالكية، والشافعية فى أحد القولين، والحنابلة إلى أنه تجوز وصية الصبى المميز الذى يعقل القربة^(٢).

وقد أخذ قانون الوصية بما ذهب إليه الحنفية حيث نص فى المادة (٥) على الآتى: "يشترط فى الموصى أن يكون أهلاً للتبرع قانوناً، على أنه إذا كان

(١) انظر بدائع الصنائع: (٣٣٤-٣٣٥/٧)، والبحر الرائق: (٤٦٠/٨)، المبسوط للسرخسى:

(٢٨/٩١)، وملتنقى الأبحر لإبراهيم الحلبي: (١/٣٢١).

(٢) انظر تكملة المجموع: (٣٨٧-٣٨٨/١٦)، والمهذب للشنيرازى: (٤٤٩/١-٤٥٠)،

القوانين الفقهية: ص ٣٤٧-٣٤٨، ومواهب الجليل للحطاب: (٦/٣٦٤)، وبدلية المجتهد:

(٢/٤٩٥)، وأسفل المدارك: (٣/٢٨٣)، والبهجة شرح التحفة للتسولى: (٢/٣١١)،

والمدونة الكبرى: (٤/٢٩٤-٢٩٥)، وشرح الزرقالى على مختصر خليل: (٤/١٧٥)،

والشرح الكبير على متن المقنع: (٦/٤١٦-٤١٧)، الإصناف للمرداوى: (٧/١٥٣)

(ب) المحرر فى الفقه على مذهب أحمد: (١/٣٧٦).

محجورا عليه؛ لصفه أو غفلة، أو بلغ من العمر ثمانى عشرة سنة شمسية، جازت وصيته بإذن للمجلس الحسبى^(١).

قال الأستاذ عيسوى أحمد عيسوى والدكتور صلاح سلطان: إن القانون قد بالغ فى ذلك حيث منع وصية للصبى قبل بلوغه واحدا وعشرين عاما، وإذا بلغ الثامنة عشرة من عمره جاز له ذلك مع اشتراط موافقة للمجلس الحسبى.

والحق أن القانون لم يبالغ فى ذلك؛ لأن هناك فرقا بين التكليف الشرعى الذى يحصل بالبلوغ، وبين أهلية التصرف التى تحتاج إلى خبرة، والتى قال عنها المولى سبحانه: «فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ»^(٢) فقد يبلغ الغلام ولكنه غير رشيد فينتظر حتى يكون رشيدا، فلزم الاحتياط فى ذلك.

أيضا نص فى المادة (١٤) على أنه: "تبطل الوصية بجنون الموصى جنونا مطبقاً إذا اتصل بالموت".

وصية السفیه

أجاز الحنفية وصية للسفيه فى القربات، وأجاز الأئمة الثلاثة مالك والشافعى فى أحد القولين، وأحمد فى أصح الوجهين وصية السفيه إذا كان يعقل الوصية؛ لأن الحجر عليه لحق نفسه، فإن منع من الوصية لكان الحجر عليه لحق غيره^(٣).

(١) انظر الوصية فى الشريعة الإسلامية لعيسوى أحمد عيسوى: ص ٣٤-٣٥، محاضرات فى الميراث والوصية للدكتور/ صلاح سلطان: ص ١٨٦ .

(٢) سورة النساء من آية: (٦).

(٣) انظر بدائع الصنائع: (٣٣٤/٧-٣٣٥)، شرح الزرقانى على مختصر خليل: (١٧٥/٤)، حلى المعاصم لبنت فكر بن عاصم وهو شرح على الأرجوزة المسماة بتحفة الحكام لابن عاصم وهذا للشرح للإمام أبى عبد الله محمد للتاودى: (٣١١/٢)، المدونة الكبرى: (٤/٢٩٤-٢٩٥)، السبحة فى شرح التحفة: (٣١١/٢)، روضة الطالبين: (٩٧/٦)، تكملة المجموع: (٣٨٧/١٦-٣٨٨)، الترويض للمربع: (٣٤٦)، الإنصاف للمرداوى: (٥٣/٧)، كشاف القناع: (٣٣٦/٤).

والسفيه: هو من يتصرف فى المال على خلاف مقتضى الشرع والعقل مع قيام العقل^(١).

وفى القانون: إذا أوصى السفيه وقد بلغ من العمر ثمانى عشرة سنة شمسية فإن وصيته جائزة ولكن بعد استئذان المحكمة للحسبية كما فى المادة الخامسة من قانون الوصية.

فالقانون جعل وصية السفيه باطلة إلا بإذن المحكمة الحسبية، مخالفا فى ذلك الأئمة الأربعة الذين أجازوا وصية السفيه بدون توقف على إذن أحد، ولعل اشتراط إذن المحكمة للحسبية؛ لضمان أن تكون الوصية فى مصلحة السفيه، وبهذا يقرب من مذهب الحنفية الذين لا يجيزون وصية السفيه إلا فى القربات، غير أن القانون لم يراع الحلات التى يمكن الرجوع فيها إلى المحكمة الحسبية، فيشترط الإذن فيها، والحالات التى لا يمكن الرجوع فيها كحالات المرض الشديد والسفر البعيد، فلا يشترط الإذن فيها، وكان الأجدر به مراعاة ذلك^(٢).

وقد استثنى القانون المدنى المصرى من عقود التبرعات الوصية والوقف فقرر صحة وصية السفيه ووقفه متى ما أذنت المحكمة بذلك، وهذا ما قضت به المادة (١/١١٦ مدنى).

وصية للمدين

تصح الوصية من المحجور عليه لفلان؛ لأن الحجر عليه لحظ الغرماء ولا ضرر عليهم؛ لأنه إنما تنفذ وصيته فى ثلث ماله بعد وفاء ديونه^(٣).

قال الكاسانى وهو يتحدث عن شروط الموصى: ألا يكون على الموصى دين مستغرقا لتركته، فإن كان لا تصح وصيته؛ لأن الله تبارك وتعالى قدم الدين على الوصية والميراث؛ ولأن الدين واجب والوصية تبرع، والواجب مقدم

(١) انظر المدخل لدراسة الشريعة للدكتور/ عبد الكريم زيدان: ص ٣٢٣.

(٢) انظر الوصية فى الشريعة الإسلامية لعيسوى أحمد عيسوى: (٣٤-٣٥).

(٣) انظر كشاف القناع: (٣٣٦/٤).

على التبرع، ومعنى التقديم: أن يقضى الدين أولاً، فإن بقي شيء يصرف إلى الوصية والميراث وإلا فلا^(١).

وقال الشافعية: وأما وصية المحجور عليه بالفلس فإن ردها للغرماء بطلت، وإن أمضوها جازت^(٢).

وقد نص قانون الوصية على أنه تصح وصية المدين المستغرق ماله بالدين، ولا تنفذ إلا ببراءة ذمته منه، فإن برئت ذمته من بعضه أو كان الدين غير مستغرق نفذت الوصية في الباقي بعد وفاء الدين مادة (٣٨) (٣).

وقد أجاز القانون للمدين - حتى لو استغرق الدين ماله - أن يوصي؛ لأن الوصية غير مؤثرة إلا عند تنفيذها، ومن ثم اشترط عند تنفيذها براءة ذمته من هذا الدين، والديون مقدمة على الوصية^(٤).

أما إذا لم يكن الدين مستغرقاً كل التركة فيعطى الدائنون حقوقهم أولاً حتى تبرا ذمة الموصي، ثم تنفذ الوصية في حدود ما بقي من التركة فقط بما لا يزيد عن الثلث إلا إذا أجازها للورثة، وهذا ما تناولته المادة (٣٩) من قانون الوصية^(٥).

وصية المكره

لا تصح الوصية إلا إذا كان الموصي راضياً بها مختاراً لها؛ لأنها إيجاب المالك، أو ما يتعلق بالملك بعد الموت، فلا بد فيها من الرضا كإيجاب الملك بسائر التصرفات من بيع وهبة ونحو ذلك، وعلى هذا لا تصح وصية الهازل والمكره والخاطي؛ لأن هذه الأشياء تقوت الرضا، ولا بد منه في عقود التمليكات، ويستوى في ذلك أن يكون الإكراه ملجأً أو غير ملجئ، والملجئ: هو

(١) انظر بدائع الصنائع: (٣٣٤-٣٣٥/٤).

(٢) انظر تكملة المجموع للمطيعي: (٣٨٧/١٦-٣٨٨).

(٣) انظر في الميراث والوصية لأمتلانا الدكتور/ محمد بلتاجي حسن: ص ١٧٣.

(٤) انظر السابق.

(٥) انظر السابق ومحاضرات في الميراث والوصية للدكتور/ صلاح سلطان: ص ١٨٦.

ما كان بالتهديد بالقتل ونحوه كإتلاف عضو من الأعضاء أو بالضرب الشديد الذى يفضى إلى الموت، أو بالحبس لمدة طويلة، وغير الملجئ: هو ما كان بدون ذلك من وجوه الإيذاء ما دلم تتوفر له شروط الإكراه المؤثرة على الإرادة وهى: قدرة المكره على تنفيذ ما أكره به، وخوف المكره من وقوع ذلك به إذا لم ينفذ ما أراده منه للمكره، ويكون للشئ موضوع الإكراه موحيا عما يعدم الرضا، وهذا يختلف من شخص لآخر، وأن يكون المكره ممتنعا عما أكره عليه قبل الإكراه، وعلى ذلك فلا يتوفر الإكراه فى أن يهدد عاجز إنسانا بالضرب حتى الموت أو هدد للقابر بالضرب فى الطريق للعام؛ لأنه يمكن للمكره أن يستغيث، وكذلك فى تهديد الابن أباه^(١).

ثانيا: للموصى له

من شروط الموصى له:

(١) أن يكون الموصى له موجودا عند الوصية حقيقة أو تقديرا، فإن لم يكن موجودا لا تصح الوصية؛ لأن الوصية للمعدوم لا تصح؛ لأنها تملك والتملك لا يجوز للمعدوم، والموجود قد يكون معينا بالذات أو بالوصف.

فلا تجوز الوصية عند الجمهور لميت، وقال مالك: إن علم أنه ميت فهى جائزة، وهى لورثته بعد قضاء ديونه وتنفيذ وصاياه، وجود الموصى له: إما حقيقة كإنسان موجود حى، أو تقديرا كالحمل، ويعرف وجود الحمل إذا ولدته أمه حيا لأقل من ستة أشهر (وهى أقل مدة الحمل) حين الإيضاء^(٢).

لما إذا كان معينا بالوصف مثل الوصية للمساجد الأهلية ببلدة كذا، أو لفقراء مدينة كان فقد ذهب أبو حنيفة والشافعى وأحمد إلى ضرورة وجود هذه

(١) انظر الوصية فى الشريعة الإسلامية لعيسوى أحمد عيسوى: ص ٣٢، ٣٣، أحكام الوصية والوقف فى الفقه الإسلامى والقانون للدكتور/ محمد فرحات: ص ٣٩، ٤٠.

(٢) انظر بدائع الصنائع: (٣٣٥/٧-٣٣٦)، للشرح الصغير: (٤/٥٨١-٥٨٥)، المهذب للشيرازى: (٤٥١/١)، كشاف القناع: (٤/٣٥٦-٣٥٧).

الجهة بالوصف عند موت الموصى وليس عند إنشاء الوصية^(١)، وذهب الإمام مالك إلى عدم اشتراط وجود الموصى له عند إنشاء الوصية أو موت الموصى، فإن لوصى لفقرء بلدة كذا ولم يعرف أحد فقيرا صحت الوصية واحتبست حتى يوجد هؤلاء الفقراء والأيتام، وعليه تصح الوصية لما يمكن أن يوجد مستقبلا إلا إذا استحال وجود الموصى له^(٢).

وقد نصت المادة (٢/٦) من قانون الوصية على أنه يشترط في الموصى له: "أن يكون موجودا عند الوصية إن كان معينا، فإن لم يكن معينا لا يشترط أن يكون موجودا عند الوصية، ولا وقت موت الموصى وذلك مع مراعاة ما نص عليه في المادة (٢٠)" وهي تقضي بأن الوصية تلزم بقبولها من الموصى له صراحة أو دلالة بعد موت الموصى. ونصت المادة (٨) على أنه تصح الوصية لجهة معينة من جهات البر مستوجدا مستقبلا، فإن تعذر وجودها بطلت الوصية^(٣).

وقد نصت المادة (٢٦) على الآتي:

تصح الوصية بالأعيان للمعدوم، ولما يشمل الموجود والمعدوم، ممن يحصون، فإن لم يوجد أحد من الموصى لهم وقت موت الموصى كانت الغلة لورثته، وعند اليأس من وجود أحد من الموصى لهم تكون العين الموصى بها ملكا لورثة الموصى.

وإن وجد أحد من الموصى لهم عند موت الموصى أو بعده كانت الغلة له إلى أن يوجد غيره فيشترك معه فيها، وكل من يوجد منهم يشترك فيها، مع من يكون موجودا وقت ظهور الغلة إلى حين اليأس من وجود مستحق آخر، فتكون العين والغلة للموصى لهم جميعا، ويكون نصيب من مات منهم تركه عنه^(٤).

(١) انظر محاضرات في الميراث والوصية للدكتور/ صلاح سلطان: ص ١٨٧-١٨٨.

(٢) انظر الشرح الصغير: (٤/٥٨١-٥٨٥)، للفتة الإسلامي ولحلته: (٣٠/٨).

(٣) انظر شراح قانون الوصية للشيخ محمد أبي زهرة: ص ٢٩٧-٢٩٨.

(٤) انظر في الميراث والوصية لأستاذنا الدكتور/ محمد بلتاجي حسن: ص ١٧٦.

وكل ما سبق على جواز الوصية للمعدوم مأخوذ من مذهب الإمام مالك كما بينا من قبل، حيث لا يشترط وجود الموصى له عند إنشاء الوصية. ونصت المادة (٢٨) على أنه: "إذا لم يوجد من الموصى لهم غير واحد انفرد بالغلة أو العين الموصى بها إلا إذا دلت عبارة الموصى أو قامت قرينة على أنه قصد التعدد، ففي هذه الحالة يصرف للموصى له نصيبه من الغلة، ويعطى للباقي لورثة الموصى، وتقسّم العين بين الموصى له، وبين ورثة الموصى عند اللّياس من وجود مستحق آخر" وهذا كله تطبيق لما سبق إقراره من صحة الوصية للمعدوم، ولما يشمل الموجود والمعدوم ممن يمكن إحصاؤهم وتعيينهم.

ونصت المادة (٣٠) على أنه: "تصح الوصية لمن لا يحصون، ويختص بها المحتاجون منهم، ويترك أمر توزيعها بينهم؛ لاجتهاد من له تنفيذ الوصية دون التقيد بالتعميم أو المساواة، ومن له تنفيذ الوصية هو الموصى^(١) للمختار، فإن لم يوجد فهئية التصرفات أو من تعينه لذلك"، ولا يشترط كون الموصى له من أهل الملك فلو أوصى مسلم بثلاث ماله للمسجد أن ينفق عليه في إصلاحاته وعمارته، وتجسيصه يجوز؛ لأن قصد للمسلم من هذه الوصية التقرب إلى الله سبحانه وتعالى بإخراج ماله إلى الله سبحانه وتعالى - لا التملك إلى أحد^(٢).

وقد نصت المادة (٧) على ذلك: "تصح الوصية لأماكن العبادة والمؤسسات العلمية، والمصالح العامة، وتصرف على عمارتها، ومصالحها وفقرائها، وغير ذلك من شئونها، ما لم يتعين للمصرف بعرف أو دلالة، وتصح الوصية لله تعالى، ولأعمال البر بدون تعيين جهة وتصرف في وجوه الخير".

(٢) أن يكون الموصى له معلوماً معيناً بالاسم مثل وصيت لفلان بن فلان، أو معيناً بالوصف مثل جمعية المحافظة على القرآن والسنة، أو على

(١) أعتقد أن هذه الكلمة هي الوصى وليست الموصى.

(٢) انظر بدائع الصنائع: (٣٤١/٧)، والشرح الصغير: (٥٨١/٤-٥٨٢)، مغنى

المحتاج: (٤٠/٣)، منار السبيل: (٤٠/٢-٤١).

مكتب كذا لتحفيظ القرآن، فالمهم في هذا العلم أن يكون نافيا للجهالة بحيث يعرف للموصي له باسمه أو بصفته، فإن كان الموصي له مجهولا جهالة لا يمكن إزالتها لم تجز الوصية له؛ لأن الجهالة التي لا يمكن استدراكها تمنع من تسليم للموصي به إلى الموصي له فلا تفيد الوصية، وعلى هذا يخرج ما إذا أوصى بثلاث ماله لرجل من الناس أنه لا يصح^(١).

وقد نصت المادة (٦) من قانون الوصية أنه يشترط في الوصية له أن يكون معلوما.

(٣) الوصية للقاتل: اختلف الفقهاء في الوصية للقاتل فقال الحنفية عن شروط الموصي له: "ألا يكون قاتلا للموصي قتلا حرما على سبيل المباشرة، فإن كان لم تصح به الوصية؛ لما روى عن النبي ﷺ أنه قال: "لا وصية لقاتل"^(٢) ويروى أنه قال: "ليس لقاتل شيء"^(٣) ولأن الورثة تتأذى بوضع الوصية في القاتل؛ ولأن القتل بغير حق جنائية عظيمة فتستدعي الزجر بأبلغ الوجوه، وحرمان الوصية يصلح زجرا لحرمان الميراث فيثبت، وسواء كان القتل خطأ أم عمدا؛ لأن القتل الخطأ قتل، وسواء أوصى له قبل الجنائية أم بعدها؛ لأن الوصية إنما تقع تمليكاً بعد الموت"^(٤).

وقال الحنابلة مثمما قال الحنفية: ألا يكون الموصي له قاتلا للموصي، فإن فعل بطلت الوصية؛ لأن القتل يمنع الميراث الذي هو أكد منها، فالوصية أولى، ومعاملة له بنقيض قصده، وإن أوصى لقاتله لم تصح الوصية، وإن جرحه ثم أوصى له فمات من الجرح لم تبطل وصيته؛ لأنها صدرت من أهلها في محلها لم يطرأ عليها ما يبطلها، بخلاف ما إذا تقنعت فإن القتل طرأ عليها فأبطلها،

(١) انظر بدائع الصنائع: (٣٣٥/٧-٣٣٦-٣٤٢).

(٢) سنن الدارقطني: (٢٣٧/٤)، كتاب الأفضية حديث (١١٥).

(٣) سنن الدارقطني: (٢٣٧/٤)، كتاب الأفضية (١١٨).

(٤) انظر بدائع الصنائع: (٣٣٨/٧-٣٤١)، المبسوط للسرخسي: (١٧٦/٢٧-١٧٧)، ملقى

الأبحر لإبراهيم الحلبي: (٣٢١/١).

وسواء كان القتل خطأ أم عمدا، مباشرة أم تسببا بمنع الميراث ويبطل الوصية^(١).

أما للشافعية فقالوا: الأظهر أن الوصية تصح للقاتل ولو تعديا، فلو قتل الموصى له الموصى ولو تعديا، استحق الموصى به؛ لأن الوصية تملك بعقد، فأشبهت الهبة وخالفت للميراث.

وعندهم قول آخر وهو المنع؛ لأنه مال يستحق بالموت فأشبهه الإرث^(٢). وأما المالكية: فعندهم أن الوصية تصح للقاتل، سواء أكان القتل عمدا أم خطأ إذا علم الموصى بمن قتله، ولم يغير وصيته، أو أوصى بعد الضرب، مع علمه بأن الموصى له هو الضارب؛ لأن المانع من صحة الوصية، وهو استعجال الموصى له لشيء قبل لوأته، فيعاقب بالحرمان، لا يتحقق إلا إذا كان للقتل لاحقا للوصية، وإذا كان الموصى عالما بالضرب، ثم أوصى له، دل على أنه عفا عنه وقصد الإحسان إليه^(٣).

ومن ذلك يتبين أنه لا يشترط عند المالكية ألا يكون للموصى له قاتلا بشرط أن تقع الوصية بعد للضربة، وأن يعرف المقتول قاتله، فإن ضرب شخص غيره ضربة قاتلة عمدا أو خطأ، ثم أوصى له بعد للضربة بشئ صحت الوصية، أما إذا أوصى له قبل أن يضربه، ثم ضربه فأماته، فإن الوصية تبطل سواء عرف القاتل ولم يغير للوصية، أم لم يعرفه، على الراجح؛ لأن فيها شبهة استعجال للوصية كالميراث^(٤).

ففي هذه الحالة الأخيرة يتفق مذهبهم مع الحنفية والحنابلة، وفي الحالة الأولى أى وقوع الوصية بعد للضربة يكون مذهبهم كالشافعية، ويكون لدينا

(١) انظر كشاف للقناع: (٣٥٨-٣٥٩)، وقد ذكر ابن قدامة في الوصية للقاتل ثلاثة أوجه،

انظر المغنى: (٥٤٠-٥٤١)، المسائل الفقهية من كتاب الروائين والوجهين للقاضى

أبى يعلى: (٢١/٢-٢٢).

(٢) انظر مغنى المحتاج: (٤٣/٣، ٤٤)، تكملة للمجموع: (٣٩٦/١٦).

(٣) انظر شرح الزرقانى على مختصر خليل: (١٧٦-١٧٧)، أسهل المدارك: (٢٧٨/٣-٢٧٩).

(٤) الفقه الإسلامى وأصله: (٣٧/٨-٣٨).

(٤) انظر الكافى فى فقه أهل المدينة المالكية: (ص ٥٤٥-٥٤٦).

رأبان: رأى الحنفية والحنابلة أن القتل يبطل الوصية، ورأى الشافعية والمالكية، فى أن القتل لا يبطل الوصية، وقد أخذ القانون فى المادة (١٧) برأى الحنفية والحنابلة من أن القتل مانع من استحقاق الوصية، وبرأى للمالكية فى تحديد نوع القتل المانع من الإرث والوصية، وهو القتل قصداً أو عمداً سواء أكان القاتل فاعلاً أصلياً أم شريكاً، لم شاهد زور أدت شهادته إلى الحكم بالإعدام على الموصى ونفذ الحكم، وكان القتل بلا حق ولا عذر وكان القاتل عاقلاً بالغاً^(١). ونحن نميل إلى أن القتل يبطل الوصية؛ للأحاديث السابقة فى هذه المسألة.

الوصية للحمل

قال الحنفية: تصح الوصية للحمل وبالحمل إن ولدته أمه حياً لأقل مدة الحمل وهى ستة أشهر من وقت الوصية^(٢)، إذا كان زوج الحامل حياً أى من حال الوصية للحمل، فإذا كان ميتاً، فالشرط أن تأتى به حياً لأقل من سنتين من وقت الموت، أما إن أدت به ميتاً فلا تجوز الوصية^(٣).

وإذا كانت المرأة معتدة من طلاق بائن، فالشرط أن تأتى به لأقل من سنتين من تاريخ الطلاق، ومثله لو أقر الموصى بأنها حامل، فثبتت الوصية له إن وضعته ما بين سنتين من يوم أن أوصى؛ لثبوت الحمل بإقرار الموصى^(٤).

وقال الشافعية: وتصح الوصية لحمل موجود ولو نطفة، أما لو قال: لحملها الذى سيحدث، فالأصح البطلان، وتتفد إن انفصل الحمل حياً حياة

(١) انظر الفقه الإسلامى وأدلته: (٣٨/٨).

(٢) وقال بعض الحنفية ومنهم الكاسانى: يُعتبر من وقت موت الموصى لا من وقت الوصية، انظر بدائع الصنائع: (٣٣٥-٣٣٦/٧).

(٣) انظر الهداية للمرغينلى: (٤٣٢/١٠)، وتكملة فتح القدير: (٤٣٢/١٠)، وشرح العناية على الهداية: (٤٣٢/١٠)، وحاشية سعدى جليلى: (٤٣٢/٣)، الكتاب للقدورى، واللباب للشيخ عبد الغنى الغنيمى: (١٨٢/٤)، ملتقى الأبحر: (٢٢١/١)، والدر المختار: (٥/٤٢٩).

(٤) انظر للمراجع السابقة، والفقه الإسلامى وأدلته: (٣١/٨)، مع مراعاة أنه ثبت علمياً أن الحمل لا يستقر فى بطن أمه أكثر من سنة شمسية أى (٣٦٥) يوماً وهى أقصى مدة الحمل.

مستقرة، فلو انفصل ميتا ولو بجناية فلا شيء له كما لا يرث، وعلم وجوده عند الوصية بأن انفصل لدون ستة أشهر منها؛ لأنها أقل مدة للحمل، فإذا خرج قبلها علم أنه كان موجودا عند الوصية، فإن انفصل لستة أشهر فأكثر منها والمرأة فراش زوج أو سيد لم يستحق للموصى به؛ لاحتمال حدوثه بعد الوصية، والأصل عدمه عندها فلا يستحق بالشك^(١).

وقال الحنابلة: تصح الوصية للحمل الذى تحقق وجوده قبلها أى قبل الوصية بأن تضعه لأقل من ستة أشهر من الوصية إن كانت فراشا، أو لأقل من أربع سنين^(٢) إن لم تكن كذلك، ولا تصح لمن تحمل به هذه المرأة فإن انفصل ميتا بطلت؛ لأنه لا يرث^(٣).

وقال المالكية: تصح لمن سيكون من حمل موجود، أو سيوجد فيستحقه، كأن يقول: أوصيت لمن سيكون من ولد فلان، فيكون لمن يولد له، سواء كان موجودا بأن كان حملا حين الوصية أم غير موجود أصلا، فيؤخر الموصى به للوضع على كل حال، فإذا وضع واستهل أخذ ذلك الشيء الموصى به، ومثله: أوصيت لمن يولد لفلان، فيكون لمن يولد له، لا لولده للموجود بالفعل سواء علم أن له حين الوصية ولدا أم لا^(٤).

(١) انظر مغنى المحتاج: (٤٠/٣)، المذهب: (٤٥١/١-٤٥٢).

(٢) أقصى مدى للحمل لا تزيد عن سنة شمسية ٣٦٥ يوما وهو ما أفتى به الأطباء

الشرعيون، انظر فى الميراث والوصية لأستاذنا الدكتور/ محمد بلقاجى: ص ١٨٣.

(٣) انظر الروض المربع: (٣٤٨)، منتهى الإرادات لابن النجار: (٤٣/٢-٤٧)، منار

المسبيل: (٤٠/٢-٤١)، المحرر فى الفقه على مذهب أحمد: (٣٨٢/١)، القواعد لابن

رجب الحنبلى: (١٨٢).

(٤) انظر الشرح الصغير: (٥٨١-٥٨٥)، شرح للزرقانى على مختصر خليل: (١٧٦/٤)

، مواهب الجليل للحطاب: (٣٣٦/٦)، البهجة فى شرح التحفة: (٣١١/٢-٣١٢)،

المدونة الكبرى: (٢٩٠/٤).

وتجوز الوصية عندهم لميت علم الموصى بموته حين الوصية، ويصرف
للشئ الموصى به للميت فى وفاء دينه، فإن لم يكن عليه دين فلورثته، فإن لم
يكن عليه دين ولا وارث له بطلت الوصية ولا يأخذها بيت المال^(١).

فالجماهير يشترطون وجود الموصى له حين الوصية، ونصح الوصية
للحمل إن ولد حيا لأقل من ستة أشهر من تاريخ إنشاء الوصية، أما للمالكية فلا
يشترطون هذا الشرط ويجيزون الوصية للحمل الذى سيوجد، وإن لم يكن
موجودا عند الوصية، فلا يشترط وجود الموصى له عندهم حين الوصية.

وقد نصت المادة (٣٥) من قانون الوصية للحمل بالآتى:

١- إذا أقر الموصى بوجود الحمل وقت الوصية وولد حيا لخمسة وستين
وثلاثمائة يوم فأقل من وقت الوصية.

٢- إذا لم يقر الموصى بوجود الحمل وولد حيا لسبعين ومائتى يوم على
الأكثر من وقت الوصية ما لم تكن الحامل وقت وصية معتدة لوفاة أو فرقة
بائنة، فتصح الوصية إذا ولد حيا لخمسة وستين وثلاثمائة يوم من وقت الموت
أو الفرقة للبائنة.

فالقانون اشترط أن الموصى له ينبغى أن يكون موجوداً عند الوصية إن
كان معينا وهو ما قال به جمهور الفقهاء الحنفية والشافعية والحنابلة.
وإذا كانت الوصية لحمل من معين اشترط لصحة الوصية مع ما تقدم
ثبوت نسبه من ذلك للمعين، وتوقف غلة الموصى به إلى أن يفصل الحمل حيا
فتكون له.

وهذه الفقرة الأخيرة مأخوذة من مذهب الإمام مالك كما سبق، وأيضا عند
المالكية إن وجد من ذلك للحمل متعدد، وزع الموصى به لعدده أى على عدد
الحمل لصديق لفظ الحمل عليه^(٢).

(١) انظر الشرح الصغير: (٤/٥٨١-٥٨٥) ..

(٢) انظر شرح الزرقانى على مختصر خليل: (٤/١٧٦-١٧٨).

وهذا ما نصت عليه المادة (٣٦) من قانون الوصية حيث نصت على الآتى: "إذا جاءت للحامل فى وقت واحد أو فى وقتين بينهما أقل من ستة أشهر بولدين حيين أو أكثر كانت للوصية بينهم بالتساوى إلا إذا نصت الوصية على خلاف ذلك، وإذا انفصل أحدهم غير حى استحق الحى منهم كل الوصية، وإن مات أحد الأولاد بعد الولادة كانت حصته بين ورثته فى الوصية بالأعيان، وتكون لورثة الموصى فى الوصية بالمنافع".

الوصية للوارث:

ذهب الأئمة الأربعة: الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة^(١) إلى أنه لا تجوز الوصية لوارث إلا إذا أجازها الورثة، فيشترط فى الموصى له ألا يكون وارث الموصى وقت موت الموصى، فإن كان لا تصح الوصية، لما روى عن رسول الله ﷺ قال: "إن الله تبارك وتعالى أعطى كل ذى حق حقه، فلا وصية لوارث"^(٢).

فقد نفى الشارع عليه الصلاة والسلام أن يكون لوارث وصية نصا، وأشار إلى تحول الحق من الوصية، وفى بعض الروايات: "لا وصية لوارث إلا أن يجيزها الورثة"^(٣).

قال الكاسانى: "ولأننا لو جوزنا الوصية للورثة؛ لكان للموصى أن يؤثر بعض الورثة، وفيه إيذاء البعض وإحاشهم، فيؤدى إلى قطع الرحم وأنه حرام، وما أدى إلى حرام فهو حرام دفعا للتناقض"^(٤).

(١) انظر بدائع الصنائع: (٣٣٥-٣٣٦-٣٣٨)، اللباب شرح الكتاب: (١٦٨/٤)، تحفة الفقهاء: (٢١٢-٢١٦) بداية المجتهد: (٤٩٦/٢)، القوانين الفقهية: (٣٤٨)، مواهب الجليل للخطاب: (٣٦٨/٦)، المهذب: (٤٥١/١)، الروض المربع: (٣٤٦)، المغنى لابن قدامة: (٤١٩/٦)، الإجماع لابن المنذر: ص ١٣٦.

(٢) سنن أبى داود: (١١٤/٣)، كتاب الوصايا باب ما جاء فى الوصية للوارث، سنن الترمذى: (٣٧٦/٤)، كتاب الوصايا باب ما جاء لا وصية لوارث.

(٣) سنن الدارقطنى: (١٥٢/٤)، كتاب الوصايا حديث رقم: (١٠-١١).

(٤) انظر بدائع الصنائع: (٣٣٨-٣٣٦/٧).

ثم للشرط ألا يكون وارث الموصى وقت موت الموصى لا وقت الوصية حتى لو وصى لأخيه، وله ابن وقت الوصية ثم مات قبل موت الموصى لم تصح الوصية؛ لأن الموصى له وهو الأخ صار وارث الموصى عند موته، ولو وصى لأخيه ولا ابن له وقت الوصية ثم ولد له ابن ثم مات الموصى صححت الوصية؛ لأن الأخ ليس بوارثه عند الموت؛ لصيرورته محجوباً بالابن^(١).

وإنما اعتبرت للورثة وقت موت الموصى لا وقت وصيته؛ لأن الوصية ليست بتعليك في الحال؛ ليعتبر كونه وارثاً وقت وجودها بل هي تملك عند الموت، فيعتبر ذلك عند الموت.

ويشترط لصحة الإجازة شرطان:

(١) أن يكون المجيز من أهل التبرع عالماً بالموصى به.

(٢) أن تكون الإجازة بعد موت الموصى، فلا عبرة بإجازة للورثة حال حياة الموصى، فلو أجازوها حال حياته ثم ردها بعد وفاته صح الرد وبطلت الوصية سواء كانت للوصية للوارث، أم لأجنبي بما زاد عن ثلث التركة^(٢)، وإن أجاز البعض دون البعض جاز على المجيز بقدر حصته. من قال بالوصية للوارث:

رأى الشيعة للزيدية والشيعة الإمامية والإسماعيلية أن الوصية للوارث جائزة بدون توقف على إجازة الورثة؛ لظاهر قوله تعالى: «كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ وَالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ»^(٣) ونسخ الوجوب لا يستلزم نسخ الجواز، ورد عليهم بأن حديث ابن عباس السابق: "لا وصية لوارث إلا أن يشاء للورثة" صرح بنفي الجواز إلا إذا أجازت الورثة، وبأن الآية المذكورة منسوخة بالسنة، لو بأية الفرائض^(٤).

(١) انظر السابق.

(٢) انظر المراجع السابقة للمذاهب.

(٣) سورة البقرة آية (١٨٠).

(٤) انظر نيل الأوطار للشوكلي: (٤١/٦)، فروع الكافي للكليني: (١٣/١٢/٧)، الفقه

الإسلامي وأصله: (٤٣/٨)، شرائع الإسلام للجم الدين جعفر ابن حسن: (٢٥٣/٢).

مقتضى الوصية للوارث مطلقاً:

قال المزنّى وللظاهرية: لا تصح الوصية للوارث ولو أجازها للورثة؛ لأن الله منع من ذلك، فليس للورثة أن يجيزوا ما أبطل الله على لسان رسوله ﷺ، فإذا أجازوا كان هبة مبتدأة منهم، لا وصية من الموصى؛ لأن المال حينئذ صار للورثة، فحكم الموصى فيما استحقوا بالميراث باطل^(١).

وقد أخذ القانون المصرى الخاص بالوصية فى المادة (٣٧) برأى الشيعة وخالف رأى جمهور الفقهاء، فأجاز الوصية للوارث فى حدود الثلث من غير إجازة للورثة، فقد نصت المادة السابقة على الآتى:

تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره وتتفد من غير إجازة الورثة، وتصح بما زاد عن الثلث ولا تتفد فى الزيادة إلا إذا أجازها الورثة بعد، وكانوا من أهل التبرع عالمين بما يجيزونه، وتتفد وصية من لا دين عليه ولا وراث له بكل ماله أو بعضه من غير توقف على إجازة الخزانة العامة".

ورغم أن القانون فى ذلك قد خالف قول جمهور العلماء على مر العصور من أنه لا وصية لوارث، فلا بأس من الأخذ بهذا القانون وبخاصة أنه قد قال به بعض الفقهاء.

قال أستاذنا الدكتور محمد بلتاجى: إن بعض الورثة قد يختلفون عن بعضهم الآخر فى اعتبار معين يرجح تخصيصهم بما يزيد على الميراث الذى يشتركون فيه بالوصية لهم: مثل فقر شديد أو عجز عن الكسب أو نحو ذلك، وما دامت الآية لم تتسخ على القول الأرجح، فلا بأس من العمل بها بإطلاق، والقضية خلافية بين مجموع المسلمين، ولا بأس من العمل بقول بعضهم، وإن لم يكن جمهورهم، ما دام الناس قد احتاجوا للوصية للوارث من أجل الاعتبار السابقة^(٢).

(١) انظر بداية المجتهد: (٤٩٦/٢)، المحلى: (٣١٦/٩)، الفقه الإسلامى ولحلته: (٤٣/٨).

(٢) انظر فى الميراث والوصية لأستاذنا الدكتور/ محمد بلتاجى: ص ١٩٤-١٩٥.

ومن شروط الوصى له: ألا يكون جهة معصية:

فلا تصح الوصية للكنيسة ولا لحصرها وقناديلها ونحوه، ولا لبیت نار، ولا لبيعة وصومعة، ولا دير، ولا لإصلاحها وشعلها وخدمتها، ولا لعمارتها، ولا لكتب التوراة والإنجيل والزبور والصحف؛ لأنها كتب منسوخة والاستغال بها غير جائز لما فيها من التغيير والتبديل.

ولا تصح الوصية ببناء موضع لبعض المعاصي كالخمارة؛ لأن المقصد من الوصية تدارك ما فات في حال الحياة فلا يجوز أن تكون الوصية بمعصية^(١).

وألا يكون للموصى له حربياً، فإن كان لا تصح الوصية له من مسلم أو نمر؛ لأن التبرع بتمليك المال يكون إعانة له على الحرب، وأنه لا يجوز^(٢). وقد أخذ القانون بذلك في المادة (٣) فقال: "يشترط في صحة الوصية ألا تكون بمعصية، وألا يكون للبائع عليها منافيا لمقاصد للشارع".

وتصح الوصية من المسلم لغير المسلم، باتفاق أهل العلم؛ لأن الصدقة تجوز عليه فجازت للوصية بشرط ألا يكون ذلك عوناً على حرب المسلمين^(٣).
ثالثاً صيغة الوصية:

إن الحنفية يعتبرون أن ركن الوصية هو الصيغة، لذلك قال الكاساني: "وأما ركن الوصية، فقد اختلف فيه، قال أصحابنا الثلاثة -رحمهم الله-: "هو

(١) انظر مغنى المحتاج: (٤٠/٣-٤١)، المجموع: (٣٩٣/١٦-٣٩٥)، المهذب: (٤٥١/١)، كشف القناع: (٣٦٤/٤-٣٦٥)، منتهى الإرادات: (٤٣/٢-٤٧).

(٢) انظر بدائع الصنائع: (٣٢٨/٧-٣٤١)، المبسوط: (١٧٧/٢٧)، مغنى المحتاج: (٤٣/٣)، شرح الزرقاني على مختصر خليل: (١٧٦/٤-١٧٧)، وعند الشافعية وجهان، انظر المجموع: (٣٩٥/١٦)، وانظر عكس ذلك في المحرر في الفقه على مذهب أحمد: (١/٣٨٢)، وكشف القناع: (٣٥٢/٤).

(٣) انظر شرح الزرقاني على مختصر خليل: (١٧٦/٤-١٧٧)، ومالك في المدونة لا يجيز الوصية للنمر: (٢٨٧/٤-٢٨٨)، المجموع: (٣٩٥/١٦-٣٩٦)، المهذب: (٤٥١/١)، كشف القناع: (٣٥٢/٤-٣٥٤)، منتهى الإرادات: (٤٣/٢-٤٧).

الإيجاب والقبول: الإيجاب من الموصى، والقبول من الموصى له، فإن لم يوجد جميعاً لا يتم الركن، أو هو الإيجاب من الموصى وعدم الرد من الموصى له، وهو أن يقع اليأس عن رده^(١).

وقال زفر: "الركن هو الإيجاب من الموصى فقط، ووجه قوله أن ملك الموصى له بمنزلة ملك للوارث؛ لأن كل واحد من الملكين ينتقل بالموت ثم ملك للوارث لا يفتر إلى قبله، وكذا ملك الموصى له^(٢).

وقال الكاساني: ولنا قوله تبارك وتعالى: (وَلَنْ نُنْصِرَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) ^(٣) فظاهره ألا يكون للإنسان شيء بدون سعيه فلو ثبت الملك للموصى له من غير قبول فلا ثبت من غير سعيه، وهذا مفتق إلا ما خص بدليل، ولأن القول بثبوت الملك له من غير قبوله يؤدي إلى الإضرار به من وجهين: أحدهما: أنه يلحقه ضرر المنة، ولهذا توقف ثبوت الملك للموهوب له على قبوله دفعا لضرر المنة.

الثاني: أن الموصى به قد يكون شيئا يتضرر به الموصى له كالعبد الأعمى والزمن والمقعد^(٤)، وهذا هو الأصل الذي نقبله؛ لأن السكوت في بعض الأحيان لا يكون قبولا.

وقال المالكية والشافعية والحنابلة: إنه لا بد من الإيجاب والقبول، والصيغة: هي ما دل على معنى الوصية، فيدخل اللفظ والكتابة والإشارة^(٥).

(١) انظر بدائع الصنائع: (٢٣١-٢٣٣)، الدر المختار وحاشية ابن عابدين: (٤٢٩/٥).

(٢) انظر السابق، وحنفة الفقهاء: (٢٠٦-٢٠٧/٣).

(٣) سورة النجم آية (٣٩).

(٤) انظر بدائع الصنائع: (٢٣١-٢٣٣)، حنفة الفقهاء: (٢٠٦-٢٠٧/٣).

(٥) انظر شرح الزرقاني على مختصر خليل: (١٧٦-١٧٧)، الشرح الصغير: (٥٨٤/٤).

، حاشية الدسوقي: (٤٢٣-٤٢٤)، مغني المحتاج: (٥٢-٥٣)، كشف القناع: (٤/٤).

(٣٤٥-٣٤٤).

وصيقتها: الوصية له بكذا، أو لنفخوا له بعد موتى كذا، أو أعطوه كذا، أو جعلته له بعد موتى، أو له بعد موتى وهذه كلها صرائح، ومن صرائحها أيضاً: ملكته له، أو وهبته له، أو حبوته بعد موتى، وتصح بالإشارة للمفهمة ولو من قاصر على النطق^(١).

وتتعد الوصية بالكناية مع اللنية، كعبدى هذا لزيد؛ لأنه يحتمل التعيين لها، والتعيين للإعارة، أو عينت له هذا كالبيع، وتتعد بالكتابة مع اللنية، فإذا كتب لزيد كذا ونوى به الوصية له وأعرب بالنية نطقاً أو ورثته بعد موتى صحت ويحصل القبول باللفظ كقبلي، وبما قام مقامه من الأخذ والفعل للدال على الرضا، ويحصل الرد بقول الموصى له: رددت الوصية، وما أدى هذا المعنى نحو: أبطلتها.

وإن كان الموصى لهم غير محصورين كالفقهاء والمساكين، ومن لا يمكن حصرهم، كبنى تميم، أو على مصلحة كمسجد لم يشترط القبول؛ لأن اعتبار القبول منهم متعذر، ولو أوصى لمعين محصور كزيد لشترط القبول؛ لأن القبول شرط فى لزومها^(٢).

ومما سبق يتبين أن الوصية تتعد شرعاً بأحد الطرق الآتية وهى: العبارة، أو الكتابة، أو الإشارة للمفهمة، وقد نص قانون الوصية على ذلك فى المادة الثانية: تتعد الوصية بالعبارة، أو بالكتابة، فإذا كان الموصى عاجزاً عنهما انعقدت الوصية بإشارته للمفهمة.

أما عن وقت القبول: فوقت قبول الوصية يكون بعد موت الموصى؛ لأن الموصى له لا حق له قبل موت الموصى؛ لأن الوصية لا تنفذ إلا بعد موت

(١) نظر حاشية الدسوقي: (٤٢٣-٤٢٤)، مغنى المحتاج: (٣/٥٢-٥٣)، كشف القناع: (٣٤٤/٣-٣٤٥)، الروض المربع: ص ٣٤٧.

(٢) نظر بدائع الصلتح: (٧/٣٣٣-٣٣١)، ملقى الأبحر: (١/٣٢١)، حاشية ابن عابدين: (٥٢/٣)، شرح الزرقانى على مختصر خليل: (٤/١٧٦-١٧٧)، مغنى المحتاج: (٣/٥٢-٥٣)، كشف القناع: (٤/٣٤٤-٣٤٥).

الموصى، فلا يصح القبول ولا الرد في حياة الموصى؛ إذ لا حق له قبل الموت، فلو قبل الموصى له في حياة الموصى فإن ذلك لا يفيد شيئاً؛ إذ للموصى أن يرجع في وصيته مادام حياً؛ لأن عقد الوصية غير لازم، حتى لو رد قبل الموت ثم قبل بعده صح قبوله؛ لأن الوصية إيجاب للملك بعد الموت^(١)، وهو ما أخذ به القانون في المادة (٢٤) "لا تبطل الوصية بردها قبل موت الموصى". ولا يشترط في القبول أن يكون بعد موت الموصى على الفور؛ لأن الفور إنما يشترط في العقود الناجزة التي يعتبر فيها ارتباط الإيجاب بالقبول. وقد نصت على ذلك المادة (٢٢) حيث قالت: "لا يشترط في القبول ولا في الرد أن يكون فور الموت".

وإذا مات الموصى له قبل الموصى بطلت الوصية؛ لأنها قبل الموت غير لازمة فبطلت بالموت، وكذلك تبطل الوصية إذا ردها الموصى له بعد موت الموصى؛ لأنه أسقط حقه في حال بملك قبوله وأخذه.

وإذا مات الموصى له بعد موت الموصى وقبل قبوله ورده قام وارثه مقامه في القبول والرد، إلا إذا كان الموصى قد قصد الموصى له بعينه، فليس لوارثه القبول، وهذا مذهب المالكية والشافعية والحنابلة^(٢)، وأخذ بذلك قانون الوصية في المادة (٢١) (٣).

على أنه يستثنى من نظرية العقود العينية التي يتوقف فيها تمام الالتزام على تسليم العين عقد الوصية، فهي تصرف من التركة مضاف إلى ما بعد الموت، بمجرد وفاة الموصى وقبول الموصى له أو عدم رده بعد الوفاة تتم الوصية، ويصبح المال ملكاً له بلا حاجة إلى تسليم؛ لأن الشخص المنشئ

(١) انظر بدائع الصنائع: (٣٣١-٣٣٣)، ملتقى الأبحر: (١/٣٢٤)، حاشية ابن عابدين: (٥/٤٣٠)، شرح الزرقاني على مختصر خليل: (٤/١٧٦-١٧٧)، مغنى المحتاج: (٣/٥٢-٥٣)، كشاف القناع: (٤/٣٤٤-٣٤٥).

(٢) للمراجع السابقة، للمذكرة التفسيرية لقانون الوصية: ص ٩٦.

(٣) "إذا مات الموصى له قبل قبول الوصية وردها، قام ورثته مقامه في ذلك".

لوصية لم يعد يتصور منه بعد الوفاة تسليم، فهبت الوصية على التسامح
لستثناء من القاعدة للقياسية لأعمال البر والخير^(١).

وقد نص قانون الوصية في المادة (٢٠) على "أن الوصية تلزم بقبولها
من الموصى له صراحة أو دلالة بعد وفاة الموصى، فإذا كان الموصى له جنيناً
أو قاصراً، أو محجوراً عليه يكون قبول الوصية أو ردها ممن له الولاية على
ماله بعد إذن المجلس للصبي، ويكون القبول عن الجهات والمؤسسات
والمنشآت، ممن يمثلها قانوناً فإن لم يكن لها من يمثلها لزمّت الوصية بدون
توقف على القبول".

ورأى الشافعية أن للوارث الحق في مطالبة الموصى له بالقبول أو الرد،
فإن امتنع بعد المطالبة كان امتناعه رداً للوصية وقال الحنابلة: إن امتنع من
قبول ورد، حكم عليه بالرد وسقط حقه^(٢)، وأخذ القانون بذلك في المادة (٢٢)
حيث قال: "تبطل الوصية إذا أبلغ الوارث أو من له تنفيذ الوصية الموصى له
بإعلان رسمي مشتمل على بيان كاف عن الوصية، وطلب منه قبولها أو ردها،
ومضى على علمه بذلك ثلاثون يوماً كاملة خلاف مواعيد المسافة القانونية، ولم
يجب بالقبول أو الرد كتابة دون أن يكون له عذر مقبول".

وصيغة الوصية قد تكون مطلقة بلا شروط، ويمكن أن تكون مقيدة،
ويجب أن يتوفر في الشرط ما يلي:

أن يكون فيه مصلحة للموصى له أو لغيرهما، وألا يكون الشرط منهياً
عنه وألا يكون منافياً لمقاصد الشريعة الإسلامية وهو ما نصت عليه المادتان (٣،٤)
من قانون الوصية، ففي المادة (٣): "يشترط في صحة الوصية ألا تكون
بمعصية، وألا يكون الباعث عليها منافياً لمقاصد الشارع". وفي المادة (٤):
"والشرط الصحيح هو ما كان فيه مصلحة للموصى أو الموصى له أو لغيرهما،
ولم يكن منهياً عنه أو منافياً لمقاصد الشريعة".

(١) انظر المدخل الفقهى العام: (٣٣٩/١-٣٤٠).

(٢) انظر منار السبيل: (٣٨/٢)، الفقه الإسلامى وأصلته: (١٨/٨).

رابعاً: شروط الموصى به:

ولما الذى يرجع إلى الموصى به فأنواع منها:

(١) أن يكون مالا أو متعلقاً بالمال؛ لأن الوصية إيجاب الملك لو إيجاب ما يتعلق بالملك من لبيع والهبة والصدقة والإعتاق، ومحل الملك هو المال، فلا تصح الوصية بالميتة والدم من أحد ولأحد؛ لأنهما ليسا بمال فى حق أحد، ولا بجلد الميتة قبل الدباغ وكل ما ليس بمال^(١).

والمال الموصى به يشمل الأموال النقدية من دراهم ودينانير، والعينية من عقارات ودور وشجر وعروض تجارية وحيوان ولباس وأثاث ونحوها، والديون التى فى ذمة الغير، والحقوق المستحقة فى الغنيمة، والحقوق المقدرة بمال وهى حقوق الارتفاق من مرور وشرب ومسيل، والمنافع كسكنى الدار وزراعة الأرض وغلة البستان التى ستحدث فى المستقبل، وركوب الدابة أو السيارة ونحوها مما يصح بيعه وهبته^(٢).

والمنافع عند الحنفية وإن كانت لا تورث عندهم فإنه يصح التعاقد عليها حال الحياة، فيصح الإيصاء بها؛ لأن المقصود تملك المنفعة بعد الموت، فتجوز الوصية بخدمة عبد بعينه لفلان يكون وصية بالخدمة له، وعين العبد تكون للورثة، مادام الموصى له حياً، وإذا مات الموصى له يسلم العبد إلى الورثة، فإنها فى معنى العارية فينتهى بموت الموصى له، وكذا لو أوصى بالعبد لإنسان وبخدمته لآخر، جاز ذلك عندهم أيضاً^(٣).

وكذا لو أوصى بسكنى داره أو بغلة بستانه، ولم يوفت فى ذلك وقتاً، فيكون للموصى له مدة حياته، ويعود للبستان والدار إلى الورثة ما كان من

(١) انظر بدائع الصنائع: (٣٥٢/٧-٣٥٣)، الدر المختار: (٤٢٩/٥) ..

(٢) انظر الوصية فى الشريعة الإسلامية لمعنى أحمد عيسوى: ص ٤٦-٤٧، الوصية لمحمد زكريا البرديسى: ص ٦٠-٦١، الفقه الإسلامى وأصوله: (٤٥-٤٤/٨).

(٣) انظر تحفة الفقهاء: (٢٠٨/٣-٢٠٩).

للثمرة والغلة حاصلاً قبل موت الموصى له فيكون لورثته، وما يحصل بعد موته يكون لورثة الموصى^(١).

فقهاء الحنفية قد اعتبروا المنافع أملاكاً ولم يعتبروها أموالاً.

ولما غير الحنفية فقالوا أيضاً: تصح الوصية بالمنافع؛ لأنها كالأعيان في الملك بالعقد والإرث، فكانت كالأعيان في الوصية، ويجوز بالعين دون المنفعة، وبالعين لواحد وبالمنفعة لآخر؛ لأن المنفعة والعين كالعين، فجاز فوجها ما جاز في العينين، ويجوز بمنفعة مقدرة بالمدة، وبمنفعة مؤبدة؛ لأن المقدرة كالعين المعلومة والمؤبدة كالعين المجهولة فصحت الوصية بالجميع^(٢).

وذهب المالكية والشافعية إلى اعتبار المنافع أموالاً كالأعيان بلا فرق وذهب ابن أبي ليلى وابن شبرمة وأهل الظاهر إلى أن الوصية بالمنافع باطلة، وعمدتهم في ذلك أن المنافع منتقلة إلى ملك الوارث؛ لأن الميت لا ملك له، فلا تصح له وصية بما يوجد في ملك غيره^(٣)،^(٤).

(١) انظر تحفة الفقهاء: (٢٠٨/٢-٢٠٩)، والمبسوط: (٢٧-١٨١-١٨٢)، وملقى الأبحر: (٣٢٨/١-٣٢٩).

(٢) انظر المدونة الكبرى: (٣١١/٤)، وبدلية المجتهد: (٤٩٦/٢)، ومغنى المحتاج: (٦٤/٣)، والمجموع: (٤٠٧/١٦)، الروض الندى شرح كافى المبتدى فى فقه أحمد بن حنبل تأليف أحمد بن عبد الله بن أحمد البعلبى: ص ٣١٢، ومنار السبيل: (٤٢، ٤٤/٢)، القواعد فى الفقه الإسلامى لابن رجب: ص ١٩٦، وكشاف القناع: (٣٧٢/٤). المهذب: (٤٥٢/١).

(٣) انظر بدلية المجتهد: (٤٩٦/٢-٤٩٧).

(٤) ابن أبي ليلى: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى بن هلال الأنصارى الكوفى، قاض، فقيه من أصحاب الرأى، ولى القضاء والحكم بالكوفة لبني أمية ثم لبني العباس بولد سنة ٧٤ هـ وتوفى ١٤٨ هـ، والأعلام للزركلى: (١٨٩/٦).

ابن شبرمة: عبد الله بن شبرمة وهو فقيه كوفى ثقة على الشعبي وروى عن أنس والتابعين، وتوفى سنة ١٤٤ هـ طبقات الفقهاء للشمسارى، ص ٨٤، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلى: (١٥٤/١٦)، سير أعلام النبلاء للذهبي: (٣٤٧/٦)، والجبر فى خبر من غير للذهبي: (١٥٢/١).

واعتبار للمنافع لموالات هو الأوجه؛ لأنه يوفق الأنظار للقانونية الحديثة.
 (٢) أن يكون المال الموصى به متقوماً في عرف للشرع، أى يباح الانتفاع به شرعاً، فلا تصح الوصية بمال غير متقوم كالخمر فإنها وإن كانت مالاً فلا تورث، وهى غير متقومة فى حق المسلم حتى لا تكون مضمونة بالإتلاف، فلا تجوز الوصية من المسلم وله بالخمر، ويجوز ذلك للذمى؛ لأنها مال متقوم فى حقهم كالخل، وتجوز بالكلب المعلم؛ لأنه متقوم، ولا تصح الوصية لنائحة على ميت، ولا الوصية بدهو، أو إعطاء مال على ما لا يحل قتل نفس^(١).

وكذلك تصح الوصية عند الشافعية وللحنابلة بما فيه نفع مباح من غير المال ككلب صيد، وكلب ماشية، وكلب زرع وحرث، ونحوها من السباع للصالحة للصيد؛ لأن فيها نفعاً مباحاً، وتقر اليد عليها، والوصية تبرع فصحت فى غير مال كالمال^(٢).

وتجوز الوصية بما يجوز الانتفاع به من النجاسات كالسماد والزيت النجس، والكلب وجلدة الميت؛ لأنه يحل اقتناؤها للانتفاع بها فجاز نقل اليد فيها بالوصية^(٣) وقد نصت المادة (٣) على أنه: "يشترط فى صحة الوصية ألا تكون بمعصية، وألا يكون الباعث عليها منافياً لمقاصد الشارع".

وقد نصت المادة (١٠) من قانون الوصية على الآتى:

يشترط فى الموصى به:

(١) انظر بدائع الصنائع: (٣٥٢/٧)، شرح الزرقانى على مختصر خليل: (١٧٩/٤) - (١٨٠/١)، بلغة السالك لأقرب المسالك: (٤٦٧/٢)، المهذب: (٤٥٢/١)، كشف القناع: (٣٦٧/٤-٣٦٨).

(٢) انظر معنى المحتاج: (٤٤/٣)، المهذب: (٤٥٢/١)، منار السبيل: (٤٣/٢-٤٤)، كشف القناع: (٣٦٧/٤-٣٦٨).

(٣) انظر المهذب: (٣٥٢/١)، المحرر فى الفقه على مذهب أحمد: (٢٨٥/١).

(١) أن يكون مما يجرى فيه الإرث، أو يصح أن يكون محلاً للتعاقد

حال حياة الموصى.

(٢) ٤ أن يكون متقوماً عند الموصى إن كان مالاً.

(٣) أن يكون موجوداً عند الوصية في ملك الموصى إن كان معيناً

بالذات.

وهذه المادة مأخوذة من مذهب الحنفية، كما نصت على ذلك المذكرة

التفسيرية، وكما رأينا ذلك من قبل عند الكاساني في البدائع^(١).

وقد أخذ القانون أيضاً بقول جمهور الفقهاء في جواز الوصية بالمنافع، إلا

أنه توسع في ذلك وذكر أحكاماً أخرى في الوصية بالمنافع، فقد أفرد فصلاً

خاصاً عن أحكام الوصية بالمنافع من المادة (٥٠: ٦٣).

(٣) ومن الشروط أن يكون الموصى به قابلاً للتملك وقت الوصية: أي

أن يكون الموصى به مما يصح تملكه بعقد من العقود شرعاً أو بالإرث؛ لأن

لوصية تملك، وما لا يقبل التملك لا يصح الإيصاء به.

وسواء كان الموصى به موجوداً وقت كلام الوصية أم لم يكن موجوداً

فالوصية جائزة، فتصح الوصية بخلة بستانه، أو بخلة أرضه، أو بخلة أشجاره،

أو بخلة عبده، أو بسكنى داره، أو بخدمة عبده، وتصح الوصية بما في بطن

جاريته أو دابته، أو بالصوف على ظهر غنمه، وباللبن في ضرعها، وإن لم

يكن شيء من ذلك موجوداً للحال^(٢).

لكن لو أوصى بما مستد أغنامه لا يجوز عند الحنفية؛ لأنه لا يقبل التملك

بعقد من العقود في الشريعة، فالذي يجيزه الحنفية إذاً هو المعلوم المحتمل

وجوده، ولا يشترط وجود الموصى به في الحال^(٣).

(١) انظر المذكرة التفسيرية للقانون الوصية: ص ٩٣.

(٢) انظر بدائع الصنائع: (٣٥٤/٧).

(٣) انظر الفقه الإسلامي وأدلته: (٤٦/٨).

وقال للمالكية: "وهي تصح بكل ما يصح تملكه وإن كان مجهولاً حتى للثمر الموجود في رؤوس الشجر أو قبل وجودها كغلة هذا العام، وبالدين ولو على غائب أو معدوم، وبالحمل للظاهر في جاريته أو ناقته، بل وإن لم يظهر كقوله: ما تلده أمتي أو ناقتي في هذه السنة أو إلى عشر سنين فهو لفلان وتصح بآبق وبعير شاردا"^(١).

وقال الشافعية والحنابلة بقول المالكية:

قال للشافعية: "وتصح الوصية بالمجهول كالحمل الموجود في البطن منفرداً عن أمه أو معها، وبعيد من عبيده، وبما لا يقدر على تسليمه كالطائر الطائر والعبد الآبق....، وتصح بثمره أو حمل سيحدثان في الأصح؛ لأن الوصية احتمل فيها وجوه من الغرر وفقاً بالناس وتوسعة، فصح بالمعدوم كما تصح بالمجهول؛ ولأن للمعدوم يصح تملكه بعقد السلم والمساقاة والإجارة فكذا للوصية، وتصح بالمبهم كأحد عبيده؛ لأن للوصية تحتل الجهالة، فلا يؤثر فيها الإبهام"^(٢).

وقال الحنابلة: "لا تصح للوصية بمديره، ولا بأم ولده؛ لأنهما يعتقان بالموت، فلا يمكن دخولهما في ملك الموصي، وتصح الوصية بما لا يقدر على تسليمه، وللموصي له السعي في تحصيله كآبق وشارد وطير في هواء وحمل في بطن، ولبن في ضرع وسمك في لجة، وتصح الوصية أيضاً بمعدوم كالذي تحمل أمته، أو تحمل شجرته لبدأ، أو مدة معينة كسنة وستين، فإن حصل شيء فله؛ لأن الوصية يتسامح فيها ويصح تعليقها على الخطر والغرر"^(٣).

(٤) أن يكون الموصى به ملكاً للموصي عند إنشاء الوصية إذا كان معيناً بالذات؛ لأن الوصية بمعين لإيجاب للملك في المعين، فلا بد من أن يكون مملوكاً

(١) انظر البهجة في شرح النخبة: (٣١٢/٧).

(٢) مغنى المحتاج: (٤٤/٣).

(٣) انظر الروض الندى في فقه أحمد: ص ٣١٢، منار السبيل: (٤٣/٢-٤٤)، كشاف القناع: (٣٦٧/٤-٣٦٨)، الشرح الكبير على متن المقنع: (٤٢١/٦).

له وقت الوصية، فلا تصح الوصية بمال الغير ولو ملكه بعد بأن قال: أوصيت بمال زيد، فلا تصح الوصية، ولو ملك الموصى مال زيد بعد الوصية لفساد الصيغة بإضافة المال إلى غيره^(١).

أما إذا كان غير معين فالشرط وجوده في ملك الموصى عند الوفاة لا عند إنشاء الوصية فلو مات وليس في ملكه بطلت الوصية، سواء كان شائعاً في بعض المال كالوصية بثلاث غنمه أم شائعاً في كل المال، كالوصية بثلاث أمواله، بل للشرط وجود الموصى به في ملك الموصى عند الموت، ويستمر وجوده حتى للقبول؛ لأنه وقت تنفيذ الوصية.

فلو أوصى شخص بثلاث غنمه ولا غنم له حين الوصية ويعتبر الموجود منها عند الوفاة، ولو أوصى بثلاث ماله، ولا مال له صحت الوصية ويكون الموصى به ثلاث ماله عند الموت بعد أداء الحقوق الأخرى إن وجد له مال، فإن لم يوجد له مال بطلت الوصية^(٢).

ونص قانون الوصية في الفقرة الثالثة من المادة العاشرة على الآتي: يشترط في الموصى به: "أن يكون موجوداً عند الوصية في ملك الموصى إن كان معيناً بالذات.

ولا يشترط وجود الموصى به عند إنشاء الوصية أو عند الوفاة في الوصية بالمنافع، فلو أوصى بغلة بستانه إلى فلان ولا غلة له عند إنشاء الوصية، وعند الوفاة، فالوصية صحيحة، ويكون للموصى له ما يجد من غلة للبستان ما دام حياً^(٣).

(١) انظر كشف القناع: (٣٦٧/٤-٣٦٨).

(٢) انظر الفقه الإسلامي وأدلته: (٤٨/٨)، الوصية لمحمد زكريا البرديسي: ص ٦٢.

(٣) انظر الوصية لمحمد زكريا البرديسي: ص ٦٢-٦٣.

الوصية بالمشاع

اتفق الفقهاء على أنه تجوز الوصية بالمشاع وبالمقسوم المعين؛ لأن الإيصاء تمليك جزء من ماله، فجاز في المشاع والمقسوم كالبيع، والمعين: إما عين بذاتها، أو نوع من المال^(١).

وجاء في كتاب المجموع: "إن كل ما جاز الانتفاع به من مال ومنفعة جازت الوصية به، وسواء كان المال عيناً لم ديناً حاضراً أو غائباً، معلوماً أو مجهولاً، مشاعاً أو محوزاً"^(٢).

"فإذا كانت الوصية بسهم شائع في التركة كالسدس أو الربع أو الثلث مثلاً استحق للموصى له سهمه في كل تركة، سواء أكانت كلها حاضرة أم مالا حاضراً أم ديوناً... إلخ، ويعتبر شريكاً للورثة فيها بنسبة ما وصى له به"^(٣).

"وإن كانت الوصية بسهم شائع في نوع من مال التركة كالوصية بربع أطيانه مثلاً، فإذا كان هذا النوع كله حاضراً أخذ الموصى له سهمه فيه، وإن كان غائباً أخذ سهمه مما يحضر منه، وكذا الحكم إذا كان له ديناً للموصى في ذمة غيره، كأن يكون قد اقترض شخص منه مائة أردب من البر ومات المقرض قبل رد مثلها ولم يكن في تركة الموصى شيء من نوع البر، وكان قد وصى لغيره بخمسين أردباً من البر مثلاً".

"وإن كان بعضه حاضراً وبعضه غائباً أو ديناً أخذ سهمه في الحاضر منه، وكلما حضر شيء من الغائب أو الدين أخذ سهمه منه"^(٤).

(١) انظر المذهب للشيرازي: (٤٥٢/١)، الفقه الإسلامي وأدلته: (٤٧/٨).

(٢) المجموع: (٣٨١/١٦)، وانظر منتهى الإرادات لابن النجار: (٤٣/٢)، كشاف القناع: (٣٥٢/٤-٣٥٤).

(٣) انظر للتركة والحقوق المتعلقة بها، الموارث والوصية للأستاذ/ أحمد إبراهيم: ص ٩٢٠، كتاب الوصية للأستاذ أحمد إبراهيم: ص ١٥٨-١٥٩.

(٤) انظر كتاب الوصية للأستاذ/ أحمد إبراهيم ص ١٥٨-١٥٩، المقنع لابن قدامة: ص ١٧٣.

لكنه في جميع هذه الصور لا يستحق شيئاً مما نكر إلا إذا كان يخرج من ثلث الحاضر من التركة، وإلا أخذ بقدر الثلث فقط، وكلما حضر منها شيء أخذ بقدر ثلث ما يحضر حتى يستوفي سهمه^(١).

وإذا كان الموصى به جزءاً شائعاً في مال الموصى أو تركته كثلث ذلك أو رבעه لم تنقيد الوصية بما يملك الموصى عند وصيته من مال وإنما ينصرف ذلك إلى كل ما يملكه الموصى عند وفاته من أموال سواء أحدثت هذه الأموال بعد الوصية أم كانت موجودة عندها، وسواء أزلت عما كانت عليه الوصية أم نقصت، وسواء أكانت حاضرة عند الوفاة أم غائبة، وسواء أكانت ديوناً في نعم الناس أم عقارات وعروضاً، ولا فرق بين مال يعلمه الموصى عند الوصية ومال لا يعلمه؛ لأن وقت الوفاة هو وقت لزوم الوصية، وهو كذلك وقت التملك، فتكون العبرة بما يوجد عنده من أموال.

وفي كل ما سبق إذا هلكت التركة جميعها أو استحققت بطلت الوصية لفوات محلها^(٢).

وإذا ما تمت الوصية في هذه الأنواع السابقة بالقبول، أصبح الموصى له شريكاً للورثة في التركة، فإن هلك شيء من التركة قبل قسمتها بلا تعد هلك على الجميع كل بحسابه؛ لثبوت ملكهم جميعاً في هذه الحال عند الموت إذا قبل الموصى له، لا خلاف في ذلك^(٣).

(١) السابق، والمقنع لابن قدامة: ص ١٧٤، وانظر المذكرة التفسيرية لقانون الوصية: ص ١١٠-١١١.

(٢) ذهب الحنفية والمالكية والشافعية في أحد الوجهين أن العبرة بما يملكه الموصى يوم الموت دون ما يحدث من بعد الموت، وذهب الحنابلة إلى أن الوصية تتعلق بما يعلم وبما لا يعلم، انظر تحفة الفقهاء: (٢٠٩/٣) القوانين الفقهية: ص ٣٤٩، مغنى المحتاج: (٣/٤٧)، المقنع: ص ١٧٣، أحكام الوصية بحوث مقارنة للشيخ على الخفيف: ص ٤١٠-٤١١، اللباب شرح الكتاب: (١٨٥/١٨/٤)، الهداية: (٤٤٩/١٠).

(٣) انظر أحكام الوصية بحوث مقارنة للشيخ على الخفيف: ص ٤١١، اللباب: (١٨٢/٤)، لسان الحكام لابن الشحنة: ص ٤١٧.

فالموصى له يصبح شريكاً للورثة بما وصى له به، فإذا أوصى بمثل نصيب الوارث المعين، يصبح للموصى له له مثل نصيب هذا الوارث مضموماً إلى المسألة.

فإذا وصى له بمثل نصيب ابنه وله ابنان، فله الثلث، وإن كانوا ثلاثة فله الربع، وإن كان معهم بنت فله التسعان^(١).

فإذا وصى له بمثل نصيب أحد ورثته ولم يسمه (أى لم يعينه)، فإن كان الورثة متساوين فى الميراث كالبنين، فله مثل نصيب أحدهم مضافاً على الفريضة ويجعل كواحد منهم زاد فيهم، فإن كانوا اثنين فله الثلث، وإن كانوا ثلاثة فله الربع.

وإن كانوا متفاضلين فله مثل نصيب أقلهم ميراثاً يزداد على فريضتهم، فلو كانوا ابناً وأربع زوجات، صحت من اثنين وثلاثين لكل زوجة سهم، وللموصى له سهم يزداد عليها فتصير من ثلاثة وثلاثين سهماً، وهذا عند الجمهور غير المالكية^(٢).

والسبب فى إعطائه فى هذه الحالة مثل نصيب أقلهم ميراثاً، هو أن الوصية تملك، والتملك لا يقوم على الشك، واليقين الذى لا شك فيه هنا هو أقل الأنصبة، وما يزيد عليه هو الذى فيه الشك فلا يعمل به^(٣).

وإذا أوصى بشئ معين فتلفت بطلت الوصية، كمن أوصى بسيارته لفلان فتلفت بطلت الوصية^(٤).

ومن أوصى بشئ معين لإنسان ثم أوصى به لآخر قسم بينهما، وقيل: يكون للأول منهما، وقيل: للثانى؛ لأنه نسخ، وإذا أوصى لرجل بثلاث ماله ولآخر بثلاث ولم تجز الورثة فالثلاث بينهما^(٥).

(١) انظر المغنى: (٤٥٢/٦)، المقنع: ص ١٧٥، القوانين الفقهية: ص ٣٤٩، الباب شرح الكتاب: (١٧٥/٤).

(٢) انظر المغنى: (٤٥٢/٦)، المهذب: (٤٥٧/١)، الفقه الإسلامى وأصله: (١٠٥/٨).

(٣) انظر فى الميراث والوصية لأستاذنا الدكتور/ محمد بلتاجى: ص ٢٠٥، المهذب: (١/٤٥٧).

(٤) انظر المقنع: ص ١٧٤.

(٥) انظر القوانين الفقهية: ص ٣٤٩، الباب: (١٧٣/٤)، الهداية وفتح القدير: (٤٤٠/١٠).

وإذا أوصى بشئ ولم يجعل له غاية كقوله: أعطوا للمساكين كذا في كل شهر أخرج ذلك من الثلث كما قال المالكية، وقيل: يعطيه للورثة ما شاءوا^(١). وهذا يدل على أن وصية للموصى بجزء من ماله مشاعاً صحيح إذا قبله الموصى له بعد وفاة الموصى، ويصبح الموصى له شريكاً مع الورثة في تركة الميت بالجزء الموصى له به شركة على الشيوع، فإذا كانت الوصية بسهم شائع في التركة كالربع أو الثلث، ففي هذه الحال يكون الموصى له شريكاً للورثة في جميع المال حاضره وغائبه، دينه وعينه، فيستوفى سهمه من المال الحاضر، أى رבעه مثلاً، وكلما حضر شئ من المال الغائب استوفى سهمه منه. وإذا كانت الوصية بسهم شائع في نوع من المال كربع منازل في الجهة للفلانية، أو ربع أمواله التجارية، أو ديونه التي له على التجار فإن كان النوع الموصى بسهم فيه حاضراً، أخذ الموصى له سهمه منه إن خرج من الثلث، فإن لم يخرج أخذ منه بمقدار الثلث، وكان الباقي للورثة، وكلما حضر شئ من الدين والمال الغائب أخذ الموصى له من ذلك النوع ما يساوى ثلث الذى حضر إلى أن يستوفى سهمه منه^(٢).

وقد عرض القانون للحالات السابقة التي عرضناها في الموارد الآتية:
فقد عرض في المادة (٤٠) للوصية بمثل نصيب الوارث المعين، حيث قال: "إذا كانت الوصية بمثل نصيب وارث معين من ورثة الموصى استحق الموصى له قدر نصيب هذا الوارث زائد على الفريضة"^(٣).
تقسم التركة بين الورثة ثم يزداد على أصل المسألة نصيب الموصى له، فلو ترك ثلاثة أبناء فللموصى له ربع التركة.

(١) انظر المغنى: (٦/٤٤٨)، للقوانين الفقهية: ص ٣٤٩، المهذب: (١/٤٥٧)، اللباب: (١/١٧٧)، الهداية: (١٠/٤٤٥).

(٢) انظر الفقه الإسلامى وأصلته: (٨/١١٠-١١١)، الروض المربع: ص ٣٥٠.

(٣) انظر اللباب شرح الكتاب: (٤/١٧٥)، المغنى: (٦/٤٥٢)، المقنع: ص ١٧٥، القوانين الفقهية: ص ٣٤٩، المذكرة التفسيرية: ص ١٠٩.

وعرضت المادة (٤١) للوصية بمثل نصيب وارث غير معين، حيث قالت: "إذا كانت الوصية بنصيب وارث غير معين من ورثة الموصى، أو بمثل نصيبه استحق الموصى له نصيب أحدهم زائداً على الفريضة إن كان للورثة متساوين في الميراث، وقدّر نصيب أقلهم ميراثاً زائداً على الفريضة إن كانوا متفاضلين".

فالحالة الأولى كالمسألة السابقة (أعنى حالة للتساوى) فيزاد سهم على أصل المسألة.

وأما في حالة التفاضل فيزاد على أصل الفريضة مثل نصيب أقلهم سهماً للموصى له، فلو ترك الموصى بنتين وأختاً شقيقة وزوجة فيكون أصل المسألة من (٢٤)، للبنتين الثلثان ١٦ سهماً، وللزوجة الثمن ٣ أسهم، وللأخت الباقي ٥ أسهم، ثم يزداد على أصل الفريضة مثل نصيب أقلهم سهماً للموصى له، وهو ٣ أسهم نصيب الزوجة فتصير للسهم ٢٧، وقد عرضنا لهذا من قبل^(١). وهي مأخوذة من مذهب الحنابلة.

وعرضت المادة (٤٢) للوصية بمثل نصيب أحد الورثة، ولآخر بسهم شائع، فنص على الآتي: "إذا كانت الوصية بسهم شائع في التركة، ونصيب أحد ورثة الموصى بمثل نصيبه سواء أعين الموصى الوارث أم لم يعينه، قدرت حصة الموصى له بنصيب للوارث على اعتبار أنه لا وصية غيرها، ويقسم الثلث بينهما بالمحاصة إذا ضاق عن الوصيتين....".

وهذه المسألة مأخوذة من مذهب الحنابلة كما أشارت إلى ذلك المذكرة التفسيرية^(٢).

ففي هذه المادة اجتمعت وصيتان، وصية بسهم شائع في التركة كالثلث أو الربع، والوصية بمثل نصيب أحد الورثة، فتقدر حصة الموصى له بنصيب

(١) انظر المغنى لابن قدامة: (٤٤٨/٦)، المهذب: (١٧٣/٤)، الفقه الإسلامي وأدلته: (١٠٧)، المذكرة التفسيرية: ص ١٠٩.

(٢) انظر للمغنى: (٤٥٤-٤٥٥)، للكافي في فقه أحمد: (٣٣٣/٢).

الوارث على اعتبار أنه لا وصية غيرها مؤقتاً، ثم ننظر في مجموع الوصيتين فإن لم يجاوز ثلث التركة نفذ من غير إجازة للورثة، وإلا احتاج إلى هذه الإجازة فيما زاد على الثلث، فإن لم يجز للورثة قسم الثلث بين الوصيتين بنسبة كل منهما إلى الأخرى^(١).

فإذا أوصى بمثل نصيب ابنه لشخص وبربع التركة لشخص آخر، فإذا ترك الموصى ولدين، كانت للفريضة من اثنين يزداد عليها سهم الموصى له فيكون له الثلث، والوصيتان ثلث وربع أكثر من ثلث التركة، فإذا أجزت من الورثة نفدت، إذا كانت المسألة من (١٢) أخذ صاحب الثلث أربعة أسهم، وصاحب الربع ثلاثة أسهم، وأخذ الولدان الباقي بينهما بالتساوي.

وإذا لم يجز للورثة ما زاد على الثلث، قسم الثلث بين الموصى لهما بنسبة حصة كل واحد منهما إلى الآخر^(٢).

ونصت المادة السابقة: "وإذا كانت الوصية بقدر محدد من النقود أو بعين من أعيان التركة بدل السهم الشائع قدر الموصى به بما يساويه من سهام التركة".

جاء في المذكرة التفسيرية: "وإذا كان بدل الوصية بالسهم الشائع وصية بعين من أعيان التركة أو بدراهم مرسلة قدرت العين بالنصيب كذلك وقسم الثلث بين الوصيتين على الوجه السابق في المادة ٤٢، وهذا محل اتفاق بين الفقهاء^(٣)."

وقد عرضت المواد (٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥)، للوصية في حالة إذا كان في التركة دين أو مال غائب.

(١) انظر في الميراث والوصية: لأستاذنا الدكتور/ محمد بلتاجي: ص ٢٠٩، المذكرة التفسيرية: ص ١٠٩.

(٢) انظر المذكرة التفسيرية: ص ١٠٨-١٠٩.

(٣) انظر الباب شرح الكتاب: (٤ / ١٧٤)، أسهل المدارك: (٢٨٣/٣)، الكافي في فقه أحمد:

(٢ / ٣٣٤)، المذكرة التفسيرية: ص ١٠٩.

فى المادة (٤٣): "إذا كانت الوصية بقدر محدد من النقود أو بعين، وكان فى التركة دين أو مال غائب، فإن خرج للموصى به من ثلث الحاضر من التركة استحقه الموصى له، وإلا استحق منه بقدر هذا الثلث وكان الباقى للورثة وكلما حضر شئ استحق الموصى له ثلثه حتى يستوفى حقه".

والأحكام فى هذه المادة مأخوذة من مذهب الحنفية إلا فى حالة الموصى به للمعين فإن الحكم فيه مأخوذ من مذهب المالكية^(١).

قال أستاذنا الدكتور محمد بلتاجى: وفى هذا مراعاة العدالة بين الورثة والموصى له^(٢).

وفى المادة (٤٤) عرضت للوصية بسهم شائع فى التركة فقالت: "إذا كانت الوصية بسهم شائع فى التركة وكان فيها دين أو مال غائب استحق الموصى له سهمه فى الحاضر منها، وكلما حضر شئ استحق فيه".

جاء فى المذكرة التفسيرية: "وإن كانت الوصية بسهم شائع فى التركة كالوصية بربع ماله استحق الموصى له سهمه فيها سواء أكانت كلها حاضرة أم غائبة، أم بعضها حاضر، أم بعضها غائب فهو شريك الورثة بسهمه فى الحاضر والغائب أخذاً من مذهب الحنفية"^(٣).

وعرضت المادة (٤٥) للوصية بسهم شائع فى نوع من التركة وكان فيها دين أو مال غائب استحق الموصى له سهمه فى الحاضر من هذا النوع إن كان هذا السهم يخرج من ثلث الحاضر من التركة وإلا استحق الموصى له من سهمه بقدر هذا الثلث ويكون للباقى للورثة وكلما حضري شئ استحق الموصى له بقدر ثلثه من هذا النوع الموصى بسهم فيه على ألا يضر ذلك بالورثة، فإن

(١) انظر المذكرة التفسيرية: ص ١١٠، بداية المبتدى والهداية للمرخينانى مع فتح القدير: (١٠/٤٤٨).

(٢) انظر فى الميراث والوصية: ص ٩٣.

(٣) انظر الهداية وفتح القدير: (١٠/٤٤٨)، اللباب: (٤/١٨٢).

كان يضر بهم أخذ للموصى له قيمة ما بقى من سهمه فى النوع الموصى به من ثلث ما يحضر حتى يستوفى حقه".

فإذا كانت للوصية بسهم شائع فى نوع من المال كالوصية بربع لطيانه، وكان هذا النوع كله حاضراً أخذ للموصى له سهمه فيه، وإن كان غائباً أو ديناً أخذ سهمه مما يحضر منه، وإن كان بعضه حاضراً وبعضه غائباً أو ديناً أخذ سهمه فى الحاضر، وكلما حضر شئ من الغائب أو الدين أخذ سهمه فيه، ولكنه فى جميع هذه الصور لا يستحق شيئاً مما ذكر إلا إذا كان يخرج من ثلث الحاضر من التركة، وإلا أخذ بقدر الثلث فقط، وكلما حضر شئ منها أخذ بقدر ثلثه من النوع الموصى له فيه بقدر ثلث ما يحضر من التركة حتى يستوفى سهمه منه، أخذاً من مذهب الحنابلة^(١).

"وإذا كان الباقي من النوع قد قسم على الورثة وكان فى رد بعضه للموصى له ضرر لهم بأن كانوا قد تصرفوا فيه أو أحدثوا فيه تحسناً أو زيادة فإنه لا يرد منه شئ، ويستوفى الموصى له باقى وصيته مما يحضر من دين للتركة أو الغائب منها أخذاً من مذهب الحنفية والقاعدة التى ذكروها، وهى "الضرر يزال"^(٢).

وعرضت المادة (٤٧) للوصية بعين من التركة وهلاكها فقالت: "إذا كانت الوصية بعين من التركة أو بنوع من أنواعها فهلك الموصى به أو استحق فلا شئ للموصى له، وإذا هلك بعضه أو استحق أخذ الموصى له ما بقى منه إن كان يخرج من ثلث التركة وإلا كان له فيه بقدر الثلث".

وجاء فى المذكرة التفسيرية: "وهذا مذهب الحنفية ويوافقهم فيه غيرهم؛ لأن الوصية تبطل بهلاك الموصى له عيناً أو نوعاً، وإذا هلك أو استحق بعض الموصى به عيناً أو نوعاً بطلت الوصية فيه، واستحق الموصى له الباقي إن

(١) انظر المقنع: ص ١٧٤، والهداية: (١٠/٤٤٨)، والمذكرة التفسيرية: ص ١١١.

(٢) انظر المذكرة التفسيرية ص ١١١، الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٨٥.

خرج من ثلث التركة؛ لأنه موصى به، وإن لم يخرج من الثلث استحق بقدره^(١).

وفى المادة (٤٨) "إذا كانت الوصية بحصة شائعة فى معين فهلك أو استحق فلا شئ للموصى له، وإذا هلك البعض أو استحق أخذ للموصى له جميع وصيته من الباقي إن وسعها وكانت تخرج من ثلث المال وإلا أخذ الباقي جميعه إن كان يخرج من الثلث، أو أخذ منه بقدر ما يخرج من الثلث" وهو مأخوذ من مذهب الحنفية ووافقهم الشافعية^(٢).

وفى المادة (٤٩) "إذا كانت الوصية بحصة شائعة فى نوع من أموال الموصى فهلك أو استحق فلا شئ للموصى له وإن هلك بعضه أو استحق فليس له إلا حصته فى الباقي إن خرجت من ثلث المال، وإلا أخذ منه بقدر الثلث"، وهى مأخوذة من مذهب زفر وهو المفتى به عند الحنفية^(٣)، ومما سبق يتبين جواز الوصية بالمشاع، وبالمقسوم المعين ويصبح للموصى له شريكاً للورثة فيما وصى له به.

(١) انظر الهداية وفتح القدير: (٤٤٦/١٠)، المقنع: ص ١٧٤، القوانين الفقهية: ص ٣٤٩، المذكرة التفسيرية: ص ١١٤.

(٢) انظر الهداية وفتح القدير: (٤٤٦/١٠)، المهذب: (٤٥٥/١)، المذكرة التفسيرية ص ١٤٤، الروض المربع: ص ٣٥٠.

(٣) انظر الهداية: (٤٤٦/١٠)، ومعها فتح القدير الباب شرح الكتاب: (٢٨٢-١٨١/٤)، والمذكرة التفسيرية: ص ١١٤.

(٤) زفر بن الهذيل بن قيس العنبرى فقيه كبير من أصحاب الإمام أبى حنيفة أصله من أصبهان أقام بالبصرة وولى قضاءها ولد ١١٠ هـ وتوفى ١٥٨ هـ فى البصرة، الأعلام للزركلى: (٤٥/٣).

موانع استحقاق الوصية

جاء فى المادة (١٧) من قانون الوصية ما يلى:

يمنع من استحقاق الوصية الاختيارية أو الوصية الواجبة قتل الموصى أو المورث عمداً سواء أكان القاتل فاعلاً أصلياً أم شريكاً أم كان شاهد زور أدت شهادته للحكم بالإعدام على الموصى وتنفيذه، وذلك إذا كان للقتل بلا حق ولا عذر، وكان للقاتل عاقلاً بالغاً من العمر خمسة عشر سنة، وبعد من الأعدار تجاوز حق الدفاع الشرعى، وجاء فى المذكرة التفسيرية:

أولاً: ١- تبطل الوصية للقاتل المباشر عمداً سواء أكان القتل قبل الوصية أم بعدها، ولو أجاز الورثة الوصية، أو أجازها الموصى بعد القتل وقبل الموت عملاً بقول أبى يوسف.

٢- وتبطل الوصية للمتسبب عمداً فى قتل الموصى عملاً بقول فى مذهب الشافعى.

٣- وتبطل وصية القاتل إذا كانت سنة اثنى عشرة سنة عملاً بمذهب أبى حنيفة، وقول فى مذهب الشافعية، فإن كان بالغاً فى هذه السن بطلت فى المذهبين، وإن كان غير بالغ بطلت فى مذهب الشافعى.

٤- وتصح الوصية للقاتل خطأ عملاً بمذهب الإمام مالك.

ثانياً: ١- يدخل فى القتل العمد المباشر من أجهز على شخص بعد أن أنفذ فيه آخر مقتلًا من مقاتله، فإنهما يمنعان من الوصية أخذًا بقولين فى مذهب أبى حنيفة والمالكية، قول بأن القاتل هو الأول، وقول بأن القاتل هو الثانى.

٢- ويدخل فى القتل للتسبب الأمر والدال والمحررض والمشارك والريئة وهو من يراقب المكان أثناء مباشرة القتل، وواضع السم وشاهد الزور الذى بنى على شهادته الحكم بالإعدام عملاً بمذهب الإمام أحمد.

ويشترط فى القتل العمد مباشرة أو التسبب، ألا تكون سن القاتل أقل من اثنى عشرة سنة، وألا يوجد سبب من أسباب الإباحة، أو موانع العقاب المبينة فى قانون العقوبات، وألا يكون القتل فى حق الدفاع الشرعى ولو تجاوز القاتل

حق للدفاع، أو في حال مفاجأة الزوجة الزانية، وألا يكون القتل بحق أو بعذر. وأن يكون القاتل عاقلاً.

واشترط كون القاتل عاقلاً يخرج الأحوال الآتية:

١- الجنون والعمالة العقلية.

٢- ارتكاب القاتل القتل وهو في غيبوبة ناشئة عن عقاقير أيا كان نوعها إذا أخذها قهراً عنه، وهو غير عالم بها.

واشترط كون القتل بحق يخرج ما يلي:

١- القتل قصاصاً أو حدّاً.

٢- القتل في حالة من حالات الدفاع الشرعي عن النفس أو المال مما هو منصوص عليه.

العذر يشمل الأمور الآتية:

١- قتل الزوج زوجته أو الزاني بها عند مفاجأتها حال الزنى.

٢- تجاوز حدود الدفاع الشرعي.

٣- إذا كان القاتل مكرهاً بملجئ عملاً بقول الإمام أبي حنيفة^(١).

والمراد بالوصية في الأحكام الاختيارية والواجبة لكن اختلاف الدين ليس مانعاً من موانع الوصية، ومعلوم أنه يمنع الميراث كما سبق. حيث تصح الوصية مع اختلاف الدين والملة، فتجوز وصية المسلم لغير المسلم، ووصية غير المسلم للمسلم؛ لأن كل الديانات الكتابية متفقة على وجه العموم في الدعوة إلى البر والوصية بر.

كذلك فإن اختلاف الدارين (الوطنين) بين الموصى والموصى له لا يمنع صحة الوصية. جاء في المادة (٩) من قانون الوصية (٧١) لسنة ١٩٤٦ ما يلي: "تصح الوصية مع اختلاف الدين والملة، وتصح مع اختلاف الدارين، ما لم يكن الموصى تابعاً لبلد إسلامي، والموصى له غير مسلم تابع لبلد غير

(١) انظر للمذكورة التفسيرية: ص ٩٦، ٩٧.

إسلامي تمنع شريعته من الوصية لمثل الموصي". وهذه هي الحالة الوحيدة التي لا تصح فيها الوصية معاملة بالمثل كما ورد في الميراث، فاختلاف الدارين بين المسلمين لا يمنع صحة الوصية، ولا يمنعها مع اختلاف الدين إلا في حالة واحدة سبق الإشارة إليها، أما الوصية بين المسلمين مع اختلاف الدار فهي صحيحة، وكذلك عند اختلاف الدين مادام البلد الآخر غير الإسلامي لا يمنع من الوصية لمواطني البلد الإسلامي^(١).

(١) انظر في الميراث والوصية: ص ٢٥٠.

مبطلات الوصية

قد تنشأ الوصية صحيحة لكنها بطراً عليها ما يبطلها على النحو التالي:

١- تبطل الوصية إذا زالت أهلية الموصى بالجنون المطبق واتصل هذا الجنون بالموت؛ لأنه قد كان يمكنه الرجوع عن الوصية لولا الجنون المطبق المتصل بالموت، فمراعاة لحقه أبطلت الوصية. والمراد بالجنون ما يشمل العته وبالمطبق ما يمكث شهراً وكل هذا مذهب الحنفية.

أما إذا لم يطبق للجنون أو لم يتصل بالموت، فإن الوصية لا تبطل أخذاً من مذهب المالكية؛ لأنه يمكنه أن يستعمل حقه وقت الإفاقة.

٢- تبطل الوصية إذا مات الموصى له قبل موت الموصى، علم الموصى بموته أو لم يعلم. وهو مذهب الحنفية.

٣- تبطل الوصية إذا كان الموصى به معيناً، وهلك قبل قبول الموصى له بدون تعمد لغوات محل الوصية (كحيوان أو ماشية أو نحوها). لاستحالة تنفيذ الوصية لعدم وجود الموصى به.

٤- تبطل الوصية إذا ردها الموصى له بعد وفاة الموصى، أو أبلغ بها وطلب منه قبولها أو ردها ومضى على علمه بذلك ثلاثون يوماً كاملة، خلاف مواعيد المسافة القانونية، ولم يجب بالقبول أو الرد كتابة دون عذر مقبول. (مادة ٢٢).

٥- تبطل الوصية برجوع الموصى عن الوصية صراحة أو بدلالة قاطعة، أو بتصرفه تصرفاً يزيل ملكه عن الموصى به. (مادة ١٨) ولكن لا تبطل الوصية بردها قبل موت الموصى ولا بالحجر على الموصى للسفه أو الغفلة (المادة ٢٤، ١٦).

٦- تبطل الوصية إذا تعذر وجود الموصى له كمن أوصى لجهة معينة من جهات البر ستوجد مستقبلاً ثم تعذر وجودها. (مادة ٨).

٧- تبطل الوصية إذا لم يبدأ الاستحقاق فيها في ظرف ثلاث وثلاثين سنة. فقد نصت المادة (٦١) من قانون الوصية على أنه: "إذا كانت الوصية بالمنفعة لمعين مؤبدة، أو لمدة حياته، أو مطلقة، استحق الموصى له المنفعة مدة حياته، بشرط أن ينشأ استحقاقه للمنفعة في مدى ثلاث وثلاثين سنة من وفاة الموصى".

وتحديد السنوات بالثلاث والثلاثين من وفاة الموصى بالمنفعة راجع إلى أن هذه المدة هي أقصى مدة تسمع فيها الدعاوى فى الشريعة، وأقصى المدة التى تسقط بها الحقوق فى القانون المدنى^(١).

٨- تبطل الوصية إذا أزيل ملك الموصى عن الموصى به على أى نحو ولو بشراء الموصى له العين الموصى بمنفعتها، أو بإسقاط حقه منها لورثة الموصى بعوض أو بغير عوض، وباستحقاق العين. (مادة ٥٩).

٩- تبطل الوصية كذلك إذا كانت بمعصية أو كان الباعث عليها محرماً ودلت على ذلك القرائن الواضحة والصحيحة.

١٠- وتبطل الوصية بقى ٧ تبطل الوصية له للموصى على التفصيل الذى سبق فى تفصيل القتل.

(١) انظر فى الميراث والوصية: ص ٢٥٤.

جاءت آيات القرآن الكريم مطلقة بالنسبة للموصية لم تحدد مقدارها، قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ. فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعَثْنَا سَمِيعَةً فَاِئْتَمَّا إِلَهُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ. فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١).

إلا أن السنة قد جاءت وقيدت هذا الإطلاق بما لا يزيد على الثلث. عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: "لو أن الناس غضوا من الثلث إلى الربع، فإن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "الثلث والثلث كثير"^(٢). وعن سعد ابن أبي وقاص أنه قال: جاءني رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يعودني من وجع اشتد بي، فقلت يا رسول الله إني قد بلغ بي من الوجع ما ترى، وأنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة لي، أفأصدق بثلثي مالي؟ قال لا، قلت فالشرط يا رسول الله؟ قال لا، قلت فالثلث؟ قال الثلث والثلث كثير أو كبير، إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس"^(٣).

قال ابن عبد البر: وفي هذا الحديث تقييد مطلق القرآن بالسنة لأنه سبحانه قال: "من بعد وصية يوصي بها أو دين" فأطلق وقيدت السنة بالثلث^(٤). وإن أبا بكر -رضي الله عنه- أوصى بالخمسة حتى لا يصل إلى الثلث لقول النبي -صلى الله عليه وسلم- الثلث والثلث كثير، وقال: رضيت لنفسي ما رضي به الله تعالى لنفسه وهو خمس الغنائم^(٥). وعن علي رضي الله عنه نحوه،

(١) سورة البقرة من الآيات: (١٨٠-١٨٢).

(٢) متفق عليه.

(٣) انظر منقلى الأخبار مع نيل الأوطار: (٣٧/٦).

(٤) انظر نيل الأوطار: (٣٩/٦).

(٥) انظر شرح مسلم للنووى: (٩١/١١).

وعن ابن عمر وإسحاق بالربع، وقال آخرون بالسدس، وآخرون بدونه، وآخرون بالعشر.

قال للنووي: إن كان الورثة فقراء استحب أن ينقص من الثلث، وإن كانوا أغنياء استحب الإيصاء بالثلث تبرعاً^(١).

وقال في الفتح: واستقر الإجماع على منع الوصية بأزيد من الثلث. وإذا كان له وارث لا تنفذ بأكثر من الثلث إلا بإجازته. لكن اختلف فيمن ليس له وارث خاص فذهب للجمهور إلى منعه من الزيادة على الثلث.

وجوز له الزيادة الحنفية وإسحاق وشريك وأحمد في رواية، وهو قول علي وابن مسعود. واحتجوا بأن الوصية مطلقة في الآية فقيدتها السنة بمن له وارث، فبقى من لا وارث له على الإطلاق^(٢).

ومنع ابن حزم للوصية بأكثر من الثلث مطلقاً فقال: ولا تجوز الوصية بأكثر من الثلث كان له وارث أو لم يكن له وارث، أجاز الورثة أو لم يجيزوا ... فهذه إجازة الباطل^(٣).

وقد نص قانون الوصية في المادة (٣٧) على الآتي: تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير إجازة الورثة...

"وتصح بما زاد على الثلث ولا تنفذ في الزيادة إلا إذا أجازها الورثة بعد، وكانوا من أهل التبرع عالمين بما يجيزونه. وتنفذ وصية من لا دين عليه ولا وارث له بكل ماله أو بعضه من غير توقف على إجازة الخزانة العامة".

وعلى ذلك لا تخرج أحوال الوصية الاختيارية عن أربعة أحوال:

الأول: أن يوصى الموصى بثلاث التركة فأقل لوارث أو لغيره.

الثاني: أن يوصى الموصى بأكثر من الثلث ويجيزها كل الورثة.

(١) السابق: (٩١/١١).

(٢) انظر السابق: (٨٦/١١) ونيل الأوطار: (٣٨/٦).

(٣) المحلى: (٣١٧/٩) مسألة (١٧٥٣).

الثالث: أن يوصى للموصى بأكثر من الثلث ولا يجيز الزيادة على الثلث كل الورثة.

الرابع: أن يوصى للموصى بأكثر من الثلث ويجيز الزيادة على الثلث بعض الورثة دون بعضهم الآخر^(١).

كيفية استخراج الوصية:

أولاً: في الحالة الأولى إذا كانت الوصية بثلث التركة أو أقل، تستخرج الوصية مقدرة بثلث التركة أو أقل، ثم يقسم الباقي من التركة بعد الوصية على الورثة كما إذا لم توجد وصية.

مثال ذلك توفي رجل عن زوجة وأم وأب وابن وأخت شقيقة أوصى لها الميث قبل وفاته بثلث التركة وقد ترك ١٨٠ فداناً:

الحل:

نخرج من التركة أولاً مقدار الوصية وهو ثلث التركة:

$$١٨٠ \div ٣ = ٦٠ \text{ فداناً فيكون الباقي منها } ١٨٠ - ٦٠ = ١٢٠$$

فداناً تقسم على الورثة هكذا:

	زوجة	أم	أب	ابن
	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	ع
٢٤	٣	٤	٤	١٣

$$\text{قيمة السهم} = ١٢٠ \div ٢٤ = ٥$$

$$\text{نصيب الزوجة} = ٥ \times ٣ = ١٥$$

$$\text{نصيب الأم} = ٥ \times ٤ = ٢٠$$

$$\text{نصيب الأب} = ٥ \times ٤ = ٢٠$$

$$\text{نصيب الابن} = ٥ \times ١٣ = ٦٥$$

(١) انظر في أحكام التركات للميراث والوصية: ص ١٥٦.

ثانياً: إذا أوصى الموصى بأكثر من الثلث وأجاز ذلك كل الورثة ففي هذه الحالة تستخرج الوصية الزائدة عن الثلث من التركة ويقسم باقى التركة على الورثة كما لم توجد وصية.
مثال:

ماتت وتركت زوجاً ولماً ولباً وابناً وأخاً شقيقاً موصى له بنصف التركة وقد أجازها جميع الورثة وقد ترك ٢٤٠ فداناً.
الحل:

بما أن الوصية أجازها جميع الورثة، فنستخرج نصف التركة ونعطيه للأخ الشقيق على النحو التالي:

$240 \div 2 = 120$ فيكون الباقي من التركة نصفها وهو ١٢٠ فداناً يوزع على النحو التالي:

زوج	أم	أب	وابن	
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	ع	١٢
٣	٢	٢	٥	

$$\text{قيمة السهم} = 120 \div 12 = 10$$

$$\text{نصيب الزوج} = 10 \times 3 = 30$$

$$\text{نصيب الأم} = 10 \times 2 = 20$$

$$\text{نصيب الأب} = 10 \times 2 = 20$$

$$\text{نصيب الابن} = 10 \times 5 = 50$$

ثالثاً: إذا أوصى الموصى بأكثر من الثلث ولم يجز كل الورثة الزيادة على الثلث، فحينئذ يستخرج الثلث ويعطى للموصى له، ويقسم الباقي من التركة على الورثة بنسبة سهامهم كما لم توجد وصية كما في الحالة الأولى.
مثال:

لو مات وترك زوجة وبناتاً ولماً وأماً وأخاً وأوصى لأخيه بنصف التركة، ولم يجز الورثة الزائد عن الثلث وقد ترك ١٨٠ فداناً.

الحل:

طالما أن الورثة لم يجيزوا الزائد عن الثلث فترد الوصية إلى الثلث ونخرجها ثم نقسم الباقي على الورثة على النحو التالي:

قيمة الوصية = $180 - 3 \div 60$ فيكون الباقي

$180 - 60 = 120$ فتوزع على الورثة على النحو التالي:

	زوجة	بنت	ب	لم
	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6} + \frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$
٢٤	٣	١٢	٤ + ٤	٤

قيمة السهم = $120 \div 24 = 5$

نصيب الزوج = $5 \times 3 = 15$

نصيب البنت = $5 \times 12 = 60$

نصيب الأب = $5 \times 5 = 25$

نصيب الأم = $5 \times 4 = 20$

رابعاً: وفي الحالة الرابعة حين يوصى للموصى بأكثر من الثلث ويجيز بعض الورثة للزيادة على الثلث ولا يجيزها البعض الآخر.

ففي هذه الحالة التي يجيز فيها البعض الزيادة ولا يجيزها البعض الآخر تقسم للتركة مرتين، مرة على فرض إجازتهم جميعاً للزائد عن الثلث كما في الحالة الثانية.

ومرة على فرض عدم إجازتهم جميعاً كما في الحالة الثالثة، أي ترد إلى الثلث، فمن لم يجزها منهم أخذ نصيبه على فرض عدم الإجازة. ومن أجازها منهم أخذ نصيبه على فرض الإجازة. والفرق بين نصيبه على تقدير الإجازة، وبينه على عدم تقدير الإجازة يضم إلى الوصية على النحو التالي:

فمثلاً لو ماتت وتركت زوجاً ولماً ولباً ولهاً وثقفاً موصى له
بنصف التركة ولجازها الزوج ولم يجزها الآخرون وتركت ٢٤٠ هـ
تدل تلك المسألة؟
الحل:

لولا على فرض الإجازة منهم جميعاً

قيمة الوصية = ٢٤٠ ÷ ٢ = ١٢٠ فالباقي يكون ١٢٠ يوزع على كل
الورثة على النحو التالي:

زوج	لم	لب	ابن
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	ع
٣	٢	٢	٥

قيمة السهم = ١٢٠ ÷ ١٢ = ١٠

نصيب الزوج = ١٠ × ٣ = ٣٠

نصيب الأم = ١٠ × ٢ = ٢٠

نصيب الأب = ١٠ × ٢ = ٢٠

نصيب الابن = ١٠ × ٥ = ٥٠

الحل على فرض عدم الإجازة

فتكون قيمة الوصية = ٢٤٠ ÷ ٣ = ٨٠ فالباقي يكون = ١٦٠ ويأخذ

الأخ ثمانين وصية

زوج	لم	لب	ابن
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	ع
٣	٢	٢	٥

قيمة السهم = ١٦٠ ÷ ١٢ = ١٣,٣٣ تقريباً

نصيب الزوج = ١٣,٣٣ × ٣ = ٣٩,٩٩ تقريباً

نصيب الأم = ١٣,٣٣ × ٢ = ٢٦,٦٦ تقريباً

نصيب الأب = $2 \times 13,33 = 26,66$ تقريباً

نصيب الابن = $5 \times 13,33 = 66,65$ تقريباً

ففى هذا المثال السابق الذى أجاز فيه الزوج فقط للوصية بالزيادة عن الثلث ولم تجز الأم والأب والابن، فإن للزوج يأخذ نصيبه من التركة على تقدير إجازتها وهو (٣٠) والفرق بين نصيبه هذا ونصيبه على تقدير عدم الإجازة وهو (٣٩,٩٩) يأخذه الأخ الشقيق فيضم على للوصية المقدرة له بالثلث، والفرق هو $39,99 - 30 = 9,99$

فيضم إلى نصيب الأخ وهو $80 + 9,99 = 89,99$ فداناً.

ويبقى للأُم نصيبها على تقدير عدم الإجازة وهو ٢٦,٦٦ فداناً، وكذلك نصيب الأب ٢٦,٦٦ فداناً، ونصيب الابن ٦٦,٦٥ فداناً.

مثل آخر:

ماتت وتركت أماً وزوجاً ولبناً وأخاً شقيقاً موصى له بنصف التركة وهى ٣٦٠ ألف جنيه وأجاز الزوج للوصية ولم يجزها بقية الورثة.

فيكون الحل على النحو التالى:

الأول على تقدير الإجازة فتكون قيمة للوصية = $360 \div 2 = 180$

فيأخذ الأخ وصية ١٨٠ ألفاً والباقي يوزع على للورثة.

	زوج	أم	ابن
	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	ع
١٢	٣	٢	٧

قيمة السهم = $180 \div 12 = 15$

نصيب للزوج = $15 \times 3 = 45$

نصيب الأم = $15 \times 2 = 30$

نصيب الابن = $15 \times 7 = 105$

الحل على فرض عدم الإجازة:

تكون قيمة للوصية = $360 \div 3 = 120$

فيكون الباقي بعد الوصية = $360 - 120 = 240$ يوزع على الورثة.

زوج	لم	ابن
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	ع
3	2	7

$$\text{قيمة السهم} = 240 \div 12 = 20$$

$$\text{نصيب الزوج} = 20 \times 3 = 60$$

$$\text{نصيب الأم} = 20 \times 2 = 40$$

$$\text{نصيب الابن} = 20 \times 7 = 140$$

فيأخذ الزوج نصيبه على الإجازة وهو 40، والفرق بين نصيبه على عدم

$$\text{الإجازة ونصيبه على الإجازة هو ما يساوى} = 60 - 40 = 20$$

$$\text{يضاف إلى قيمة الوصية فتساوى} = 120 + 20 = 140$$

مثال آخر:

لو توفيت عن زوج ولم لم وإخوة لأم وترك 180 فداناً أوصت منها

بمائة وعشرين فداناً لجهة خيرية وأجازت الجدة هذه الوصية ولم يجزها باقى

الورثة فيكون الحال على النحو التالى:

لولا على فرض الإجازة:

$$\text{تكون قيمة الوصية} = 180 - 120 = 60$$

توزع على الورثة على النحو التالى

زوج	لم	إخوة لأم
$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$
2	1	2

$$\text{قيمة السهم} = 60 \div 6 = 10$$

$$\text{نصيب الزوج} = 10 \times 2 = 20$$

$$\text{نصيب الجدة} = 10 \times 1 = 10$$

$$\text{نصيب الإخوة لأم} = 10 \times 2 = 20$$

الحل على فرض عدم الإجازة تكون قيمة الوصية $180 \div 3 = 60$ فيكون الباقي ١٢٠ توزع على الورثة على النحو التالي

زوج	لم لم	بمرة لأم
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$
٣	١	٢

قيمة السهم = $120 \div 6 = 20$

نصيب الزوج = $20 \times 3 = 60$

نصيب الجدة = $20 \times 1 = 20$

نصيب الإخوة لأم = $20 \times 2 = 40$

فيكون مقدار الوصية هو الفرق بين نصيب الجدة مع عدم الإجازة ونصيبها مع الإجازة مضافاً إليه قيمة الوصية على عدم الإجازة وهو $60 + 10 = 70$ ويأخذ باقي الورثة لتبصاءهم على عدم الإجازة.

أنواع الوصايا الاختيارية:

تتنوع الوصايا الاختيارية التي يوصى بها الموصى فأحياناً تكون محددة المقدار كما مر بنا وأحياناً تكون غير محددة، لأن الوصية الاختيارية هي التي يوصى بها الموصى في حياته مختاراً بالمقدار الذي يراه، وبالكيفية والشروط التي يضعها دون أن يخل بأركان الوصية، وهي أنواع كما مر بنا فقد يوصى للوارث، وقد يوصى لغير الوارث، وقد يوصى للحمل، وقد يوصى بأكثر من الثلث ويجوز الورثة، وقد لا يجيزون. والوصية الاختيارية خلاف الوصية الواجبة التي تفرض بنص للقانون وسنتحدث عنها فيما بعد، ونتكلم هنا عن بعض أنواع الوصايا باعتبار الموصى به وبيان طريقة استخراجها:

أولاً: الوصية بنصيب وارث معين أو بمثل نصيبه:

إن المسائل التي تقدم ذكرها كان القدر الموصى به من التركة معروفاً من البداية ومحدد قبل القسمة على الورثة سواء كان في حدود الثلث أو أكثر، فإذا كانت الوصية مقدرة بمثل نصيب أحد الورثة كان استخراجها على النحو التالي:

يستحق الموصى له قدر نصيب هذا الوارث زائداً على الفريضة والطريقة في حل المسائل المشتملة على وصية من هذا النوع أن تقسم التركة بالسهم لمعرفة سهم كل وارث، ثم يضاف إلى السهام جميعاً مثل سهام الوارث الموصى بمثل نصيبه، ويجعل مجموع هذه السهام أصلاً جديداً للمسألة - كما في مسائل العول ويلاحظ الآتي:

- إن كان نصيب الورث مساوياً للثلث أو أقل فالوصية نافذة.
- إن كانت الوصية بأكثر من الثلث وأجازها جميع الورثة تنفذ كذلك.
- إن لم يجز الورثة الوصية التي هي أكثر من الثلث نفذت بمقدار الثلث ويؤدى من أصل التركة ولا تعتبر الوصية هنا بمثل نصيب أحد الورثة.

• وإذا أجازها للبعض ولم يجزها الآخرون تتفد بمثل النصيب في حق المجيز، وبمقدار الثلث في حق غير المجيز على ما هو معروف في الوصية المعلومة المحددة.

وقد جاء في المادة (٤٠) للنص على الوصية بمثل نصيب الوارث على النحو التالي:

"إذا كانت الوصية بمثل نصيب وارث معين من ورثة الموصي استحق الموصي له قدر نصيب هذا الوارث زائداً على الفريضة".

وجاء في المادة (٤١) "إذا كانت الوصية بنصيب وارث غير معين من ورثة الموصي أو بمثل نصيبه استحق الموصي له نصيب أحدهم زائداً على الفريضة إن كان للورثة متساويين في الميراث ، وقدر نصيب أقلهم ميراثاً زائداً على الفريضة إن كانوا متفاضلين".
أمثلة:

الوصية بمثل نصيب وارث معين:

١- أن يوصي بمثل نصيب وارث معين كمن ترك زوجة وابناً وإبناً وأوصى لابن أخته بمثل نصيب الأب. وترك ٢٨٠ ألف جنيه.

فهنا نورث المسألة أولاً دون نظر إلى الوصية على النحو التالي:

زوجة	ابن	أب	
$\frac{1}{8}$	ع	$\frac{1}{6}$	٢٤
٣	١٧	٤	

والأصل ٢٤ للزوجة ٣ من ٢٤ ، وللابن ١٧ ، ولأب ٤ ، ثم زدنا على هذا الأصل مثل نصيب الأب وصية لابن الأخت وقسمنا التركة على مجموع السهام على النحو التالي:

زوجة	ابن	أب	ابن أخت	
$\frac{1}{8}$	ع	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$ بوصية	٢٤
٣	١٧	٤	٤	٢٨

$$\text{قيمة السهم} = 28 \div 280,000 = 10,000$$

$$\text{نصيب الزوجة} = 10,000 \times 3 = 30,000$$

$$\text{نصيب الابن} = 10,000 \times 17 = 170,000$$

$$\text{نصيب الأب} = 10,000 \times 4 = 40,000$$

$$\text{نصيب ابن الأخت} = 10,000 \times 4 = 40,000$$

فنحن في هذه المسألة زدنا على هذا الأصل مثل نصيب الأب وصيته لابن الأخ وقسمنا للتركة على مجموع السهام. والوصية هنا هي أقل من الثلث ففنت دون الاحتياج إلى إذن أحد.

٢- أن يوصى بمثل نصيب وارث حيث يكون الورثة متساويين في الميراث (أي في الأسهم.. كمن مات وترك أربعة أبناء وأوصى لأخيه الشقيق بمثل نصيب أحد الورثة وقد ترك ٥٠ ألف جنيه. فيعطى الأخ مثل نصيب أحدهم وتصح المسألة من ٥ بدلاً من أربعة، فتقسم الخمسين ألفاً على خمسة فيكون نصيب كل واحد منهم عشرة آلاف، ويأخذ الأخذ الشقيق مثل نصيب أحدهم عشرة آلاف، وهي خمس للتركة فتتخذ دون الوقوف على إجازة أحد.

$$\text{قيمة السهم} = 50,000 \div 5 = 10,000$$

لكل من الخمسة سهم واحد.

٣- أن يكون للورثة متفاوتين (متفاضلين) في الأسهم ويوصى بمثل نصيب أحدهم بإطلاق دون تحديد، فيعطى الموصى له مثل نصيب أقلهم، والسبب في إعطائه في هذه الحالة مثل نصيب أقلهم ميراثاً هو أن الوصية تملك والتملك لا يقوم على الشك، واليقين الذي لا شك فيه هنا هو أقل الأنصبة، وما يزيد عليه هو الذي فيه شك فلا يعمل به.

كمن مات وترك زوجة وأباً وابناً وأوصى لابن أخيه بمثل نصيب أحد الورثة وقد ترك ٢٧٠,٠٠٠ ألف جنيه. فتقسم كالتالي:

الحل:

زوجة	أب	ابن
$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6}$	ع
٣	٤	١٧
		٢٤

ثم يزاد لابن الأخ ثلاثة أسهم وهو مثل نصيب كلهم ميراثاً وهو الزوجة
فيكون أصل المسألة بالوصية (٢٧):

$$\text{قيمة السهم} = ٢٧٠,٠٠٠ \div ٢٧ = ١٠,٠٠٠$$

$$\text{نصيب الزوجة} = ١٠,٠٠٠ \times ٣ = ٣٠,٠٠٠$$

$$\text{نصيب الأب} = ١٠,٠٠٠ \times ٤ = ٤٠,٠٠٠$$

$$\text{نصيب الابن} = ١٠,٠٠٠ \times ١٧ = ١٧٠,٠٠٠$$

$$\text{نصيب ابن الأخ بالوصية} = ١٠,٠٠٠ \times ٣ = ٣٠,٠٠٠$$

٤- لو توفيت عن بنت لم أخ شقيق وعم أوصت له بمثل نصيب بنتها
وتركت تسعين فداناً. ولم يجرز للورثة الوصية.

الحل:

من الواضح أن الوصية بمثل نصيب البنت وهو نصف التركة ولما لم
يجزها جميع الورثة فنخرج الثلث كأنه لم تكن وصية بمثل نصيب الوارث على
النحو التالي:

$$\text{قيمة الوصية} = ٩٠ \div ٣ = ٣٠$$

للباقى بعد الوصية = ٩٠ - ٣٠ = ٦٠ توزع على الورثة على النحو

التالى:

بنت	لم	اخ شقيق
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	ع
٣	١	٢

$$\text{قيمة السهم} = ٦٠ \div ٦ = ١٠$$

$$\text{نصيب البنت} = ١٠ \times ٣ = ٣٠$$

$$\text{نصيب الأم} = ١٠ \times ١ = ١٠$$

$$\text{نصيب الأخ للشقيق} = ١٠ \times ٢ = ٢٠$$

ثانياً: الوصية بقسمة أعيان التركة:

جاء فى المادة (١٣) من قانون الوصية ما يلى "تصح الوصية بقسمة أعيان التركة على ورثة الموصى بحيث يعين لكل وارث أو بعض الورثة قدر نصيبه، وتكون لازمة بوفاء الموصى فإن زالت قيمة ما عين لأحدهم عن استحقاقه فى التركة كانت الزيادة وصية".

جاء فى المذكرة التفسيرية، ما يلى: "وضعت هذه المادة لتمكين المورث من تنظيم تركته وقسمتها بين الورثة على وجه المصلحة التى يراها. فيجوز للمورث أن يعين لكل وارث قدر نصيبه فى التركة وأن يوصى بأن يكون لكل وارث ما عينه له، ووصيته بذلك صحيحة نافذة قال بهذا بعض فقهاء الشافعية والحنابلة^(١)".

وتفسير ذلك أن المورث وهو حى قد يرى مصلحة معتبرة فى الوصية بتقسيم تركته على ورثته الشرعيين، فإذا كان مثلاً عنده ابن وبنت وله أرض زراعية قيمتها ٤٠ ألف جنيه، وبيت قيمته ٢٠ ألفاً، ورأى من المصلحة أن يخص الابن بالأرض الزراعية، والبنت بالبيت، صحت وصيته بذلك، وعين لكل وارث قدر نصيبه، وكانت وصيته لازمة بوفاته غير محتاجة إلى إجازة فإن زالت قيمة ما عين لأحدهم عن استحقاقه فى التركة، كأن كانت الأرض الزراعية فى المسألة السابقة بخمسين ألفاً مثلاً، كانت هذه الزيادة وصية تطبق عليها حكم الوصية، فيما لم يجاوز الثلث وفيما جاوزه.

وهذا الحكم الأخير جار على ما سبق بيانه من أن الوصية تجوز للوارث

كغيره..

لما اعتبار الزيادة لأحدهم وصية فمبنى على جواز الوصية للوارث.

(١) انظر المذكرة التفسيرية: ص ٩٤.

والوصية بقسمة أعيان التركة تلزم حكماً سبق - بوفاء الموصى من غير حاجة إلى إجازة للورثة إلا فيما زاد على ثلث التركة فيما يكون قد زاده لبعض الورثة^(١).

ثالثاً: الوصية بسهم شائع ومثل نصيب وارث:

قد تكون الوصية بسهم شائع ونصيب أحد الورثة وقد عرضت المادة ٤٢ من قانون الوصية هذا على النحو التالي: "إذا كانت الوصية بسهم شائع فى التركة ونصيب أحد ورثة الموصى أو بمثل نصيبه، سواء أعين الموصى الوارث أم لم يعينه. قدرت حصة الموصى له بنصيب الوارث على اعتبار أنه لا وصية غيرها، ويقسم الثلث بينهما بالمحاصة إذا ضاق عن الوصيتين. وفى هذه الحالة تجتمع وصيتان: الوصية بسهم شائع من التركة كربعها وخمسها، والوصية بنصيب وارث (سواء عينه الموصى أو لم يعينه) وطريقة حل هذه المسائل على النحو التالى:

١- أن توزع التركة بين الورثة والموصى له بنصيب الوارث، أو بمثل نصيبه كأنه لا وصية غيرها.

٢- يعطى لكل وارث ما يخصه من السهام ثم يعطى الموصى له بنصيب الوارث المعين أو بمثل نصيبه مثل سهام الوارث المعين، أو مثل سهام أقل الورثة نصيباً (إذا لم يكن الوارث معيناً).

٣- تجمع سهام الورثة وسهام الموصى له، ثم تنسب سهام الموصى له بنصيب أو بمثل نصيب الوارث، إلى مجموع سهام الورثة وسهامه.

٤- تجمع الوصيتان.

فإذا كانت الوصيتان فى حدود الثلث نفذتا دون حاجة إلى إجازة للورثة وذلك بعد تقدير حصة الموصى له بنصيب الوارث على اعتبار أنه لا وصية

(١) انظر فى الميراث والوصية: ص ٢٠٢، ٢٠٣.

خيرها مؤقتاً، ثم النظر على مجموع الوصيتين فإن لم يجاوز ثلث التركة نفذ من خير إجازة الورثة.

وإن كانت قد تجاوزت الثلث نفذت الوصيتان في حدود الثلث وتوقف التنفيذ في القدر الزائد عن الثلث على إجازة الورثة، فإن أجازوها نفذت، وإن رفضوا قسم الثلث بين الوصيتين بنسبة كل منهما إلى الأخرى مثال ذلك:

١- مات شخص وترك زوجة ولماً وبنثاً ولبناً ولوصى بربع تركته لشخص، ولابن أخيه بمثل نصيب زوجته وترك ٣٦٠ ألف جنيه:

زوجة	لم	بنت	ابن	ابن أخ أصل المسألة
$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6}$	ع	ع	الوصية
٣	٤	١٧	٣	٢٤ ٢٧

ثم يزداد مثل نصيب الزوجة فتصبح ٢٤ + ٣ = ٢٧ بالوصية.

قيمة السهم = ٣٦٠.٠٠٠ ÷ ٢٧ = ١٣٣٣٣,٣٣ تقريباً

قيمة الوصية الأولى إلى سهم $\frac{1}{9}$ وبما أن الوصية الأخرى $\frac{1}{4}$

أي أن الوصيتين متساويتان = $\frac{13}{36}$

وبما أن مجموع الوصيتين يزيدان على ثلث التركة

الأولى = ١٣٣٣٣,٣٣ × ٣ = ٤٠.٠٠٠

والثانية = $\frac{1}{4} \times ٣٦٠.٠٠٠ = ٩٠.٠٠٠$

ومجموعهما يزيد عن الثلث، فإن أجازها الورثة نفذت ويوزع الباقي على

الورثة وإن لم يجيزوها نفذت في حدود الثلث وقسم الثلث على الوصيتين بنسبة

كل واحدة منهما إلى الآخر ويوزع الباقي على الورثة.

مجموع الوصيتين = ٩٠.٠٠٠ + ٤٠.٠٠٠ = ١٣٠.٠٠٠

٢- إذا وصى شخص لجمعية خيرية بربع تركته ولابن أخيه بمثل نصيب أحد لبنائه ومات عن لابن وترك ١٢٠.٠٠٠ ألف جنيه.

لولا: نحدد نسبة سهام الموصى له بمثل نصيب الوارث إلى مجموع سهام الورثة كأنه لا وصية غيرها وبما أن الميت ترك ولدين ولوصى لابن أخيه بمثل نصيب أحدهما.

$$\text{فتكون السهام } 2 + 1 = 3$$

أي أن نسبة الوصية إلى السهام ١ : ٢ أي أن الوصية ثلث التركة والوصية الأخرى $\frac{1}{4}$ التركة

$$\text{فثلث التركة} = 120000 \div 3 = 40000$$

$$\text{وربع التركة} = 120000 \div 4 = 30000$$

$$\text{ومجموع الوصيتين} = \frac{1}{3} + \frac{1}{4} = \frac{7}{12}$$

وواضح أن ٧ على ١٢ أكثر من ثلث التركة

$$\text{ومجموع الوصيتين} = 30000 + 40000 = 70000$$

$$\text{الباقى بعد الوصيتين} = 120000 - 70000 = 50000$$

كل ولد يأخذ ٢٥٠٠٠ ألفاً

فإذا أجاز الورثة للوصيتين على النحو السابق وزعت كما سبق.

وحيث إن الوصيتين يزيدان عن الثلث.

فإن لم يجر الورثة الزائد عن الثلث ترد إلى الثلث ويوزع على الوصيتين

بنسبتهما

$$\text{فيكون الثلث} = 120000 \div 3 = 40000$$

$$\text{يوزع بنسبة } \frac{1}{4} ، \frac{1}{3} = \frac{1}{3} - \frac{1}{4} \text{ لأن الربع يعادل } (3 - 4)$$

$$\frac{3}{12} \text{ والثلث } \frac{4}{12} \text{ فيوزع الثلث} = 40000 \div 4 = 10000 = 5714,28 \text{ تقريباً}$$

$$\text{نصيب الموصى له بالربع} = 4 \times 5714,28 = 22857,12 \text{ تقريباً}$$

$$\text{نصيب الموصى له بنصيب الأبن} = 3 \times 5714,28 = 17142,84$$

تقريباً

الباقى بعد الوصيتين = ١٢٠٠٠٠ - ٤٠,٠٠٠ = ٨٠٠٠٠

توزع على الابنين لكل ابن ٤٠,٠٠٠ ألفاً

رابعاً: الوصية بنصيب وارث وبعين من للتركة:

إذا كانت الوصية بنصيب وارث معين أو غير معين أو بمثل نصيبه وبعين بذاتها من أعيان التركة، كأن يقول أوصيت لمحمد بنصيب وارث، ولفاطمة بهذه المزرعة فكيف تستخرج هذه الوصية:

يمكن استخراج هذه الوصية على النحو التالي:

١- تحدد قيمة العين الموصى بها، وتنسب قيمتها إلى قيمة التركة كلها لنتمكن من تحديدها بالنسبة للتركة ربعها، ثلثها، خمسها.

٢- تصير الوصية بعين بذاتها وكأنها وصية بسهم شائع فى التركة.

٣- تحل المسألة وكأنها وصية بنصيب وارث ويسهم شائع فى التركة.
فلو أوصى شخص لمدرسة بقطعة أرض قدرت قيمتها عند وفاة المورث ٢٠٠٠٠ ألف جنيه، كما أوصى لشخص بمثل نصيب ابنه ثم مات عن ولدين وترك تركة تساوى قيمتها ١٢٠٠٠٠ ألف جنيه.

الحل:

أولاً: نقارن قيمة الأرض التى أوصى بها بالقيمة الإجمالية للتركة وحيث إن قيمة الأرض ٢٠٠٠٠ ألف جنيه وهو ما يساوى للتركة أى : ٢٠٠٠٠ ÷ ١٢٠٠٠٠ = $\frac{1}{6}$ أى $\frac{1}{6}$ للتركة.

ثانياً: الوصية بمثل نصيب الابن تعادل ثلث التركة، لأن لكل ابن سهماً فنصيب الوصية الثانية = ١٢٠٠٠٠ ÷ ٣ = ٤٠٠٠٠ + ٢٠٠٠٠ = ٦٠٠٠٠ وهو نصف التركة.

إن مجموع الوصيتين $\frac{1}{6} + \frac{1}{3} = \frac{3}{6}$

أى نصف التركة وهو ما يزيد عن الثلث.

ولما كان هذا المقدار يزيد عن الثلث، فإن أجازها للورثة نفدت الوصيتان
فى نصف التركة، وإن لم يجزوها قسم الثلث بين الوصيتين بنسبة كل منهما
إلى الأخرى وهى ١-٢.

فلو لم يجزوها لكانت الوصية فى حدود الثلث فتساوى = $120000 \div 3$
= ٤٠٠٠٠

قيمة السهم = $3 \div 120000 = 13,333$

الوصية للمدرسة = $1 \times 13,333 = 13,333$

الوصية بمثل نصيب الابن = $2 \times 13,333 = 26,666$

الباقى بعد الوصيتين = ٨٠٠٠٠ يوزع على الابنين لكل ابن أربعون ألفاً،
وفى حالة الإجازة بأكثر من الثلث يكون لكل ولد ثلاثون ألفاً.

خامساً: الوصية بنصيب وارث وبمقدار معين من النقود.

نصت المادة (٤٢) على أنه إذا كانت الوصية بقدر محدد من النقود أو
بعين من أعيان التركة بدل السهم الشائع قدر الموصى به بما يساويه من سهام
التركة.

ففى هذه الحالة فإن الموصى يوصى بوصيتين - إحداهما بنصيب وارث
معين أو غير معين، والثانية تكون بقدر محدد من النقود وكألف، أو مائة، وغير
ذلك. كيف تستخرج الوصية:

١- تقدر قيمة التركة كلها، وتنسب النقود للموصى بها إلى مجموع التركة
لتحدد بجزء منها كالنصف أو الربع أو الثلث وغير ذلك.

٢- تصبح الوصية بالقدر المحدد من النقود وكأنها وصية بسهم شائع فى
التركة.

٣- تحل المسألة وكأنها وصية بنصيب وارث ويسهم شائع فى التركة
على النحو التالى:

فمثلاً: إذا وصى لشخص بنصيب زوجة وآخر بأربعة آلاف جنيه
ومات عن زوجة وثلاثة أبناء وترك ٢٤,٠٠٠ ألف جنيه.

الحل:

بما أن النقود التي أوصى بها تعادل $\frac{1}{6}$ للتركة أما الوصية بمثل نصيب الزوجة تكون على النحو التالي

الزوجة	ثلاثة أبناء	بالوصية	٨
$\frac{1}{8}$	ع	١	فيكون الأصل
١	٧		بالوصية ٩

فما تساويه $\frac{1}{9}$ ومجموع الوصيتين = $\frac{1}{9} + \frac{1}{6} = \frac{5}{18}$

يساوى = $\frac{5}{18}$ وهو انقص من الثلث

فينفذ ولا يتوقف على إجازة الورثة فتكون :

قيمة السهم = $24,000 \div 9 = 2,666,666$

نصيب الزوجة = $2,666,666 \times 1 = 2,666,666$

نصيب الأبناء = $2,666,666 \times 7 = 18,666,666$ يوزع على ثلاثة

نصيب الوصية = $2,666,666 \times 1 = 2,666,666$

مجموع الوصيتين = $2,666,666 + 4,000 = 6,666,666$

وهو أقل من الثلث فتتخذ.

أما إذا كانت أكثر من الثلث كمن أوصى لشخص بمثل نصيب ابنه وآخر

بألف جنيه ومات عن ثلاثة أبناء وترك عشرة آلاف جنيه.

الحل:

النقود الموصى بها تعادل $\frac{1}{10}$ للتركة

أما الوصية بمثل نصيب الابن فهي تعادل $\frac{1}{4}$ للتركة

ومجموع الوصيتين = $\frac{1}{10} + \frac{7}{20}$ وذلك يزيد عن

ثلث التركة فلن أجازوها نفذت على النحو التالي:

$10,000 \div 4 = 2,500$

قيمة الوصيتين - ١٠٠٠ + ٢٥٠٠ - ٣٥٠٠

للباقى - ١٠٠٠٠ - ٣٥٠٠ - ٦٥٠٠

يوزع على ثلاثة - ٦٥٠٠ ÷ ٣ = ٢١٦٦,٦٦٦ تقريباً يأخذ كل واحد ٢١٦٦,٦٦.

لما إذا لم يوافق للورثة فيخرج الثلث.

٣٣٣٣,٣٣٣ - ٣ ÷ ١٠٠٠٠

يوزع هذا على الوصيتين بنسبة ٥: ٢ - ٧ فتقسم الوصية على ٧.

٣٣٣٣ ÷ ٧ = ٤٧٦

فالذى له العشر يأخذ - ٤٧٦ × ٢ = ٩٥٢.

والذى له مثل نصيب أحد الأبناء - ٤٧٦ × ٥ = ٢٣٨٠.

والباقى بعد الوصيتين - ١٠٠٠٠ - ٣٣٣٣ - ٦٦٦٧

يوزع على الأبناء الثلاثة.

لوصية الواجبة

الأصل في الوصية أن تكون اختيارية، فإنه لا يجب على أحد قضاء أن يوصى لغيره بشئ من ماله، إلا أن قانون الوصية رقم (٧١ لسنة ١٩٤٦) استحدث حكم الوصية الواجبة لفرع الولد الذي مات في حياة أبيه.

والباعث على هذه الوصية، هو تعويض مستحقيها عما فاتهم من ميراث أصلهم الذي مات في حياة أحد والديه، ولو عاش إلى موتهما لورث مالا وغيراً ولكنه قد مات قبلهما، أو قبل أحدهما، فاقتصر بالميراث إخوة للمتوفى، بينما يصير أولاده في فقر مدقع، وقد اجتمع عليهم مع اليتيم وفقد العائل للفقر والحرمان.

وإيجاب الوصية على هذا النحو يعالج حالة وفاة الولد في حياة أبيه أو أمه، وقد ترك هذا الولد المتوفى صغاراً لا يرثون بحسب قواعد الميراث السابقة، لوجود من يحجبهم من إخوة وأخوات أبيهم المتوفى، مع شدة حاجتهم إلى المال وموت عائلهم الذي لو كان حياً وقت وفاة أبيه أو أمه لورث مع إخوته، ولعاد هذا الميراث على أبنائه الذي تسبب موته في حرمانهم للكامل من تركة جدهم أو جدتهم. بل إنه في أحيان كثيرة يكون الابن المتوفى في حياة أبيه قد شارك بجهد ما في تحصيل هذه التركة التي حرم منها أبنائه بموته قبل وفاة أبيه أو أمه، مع أن إخوته الذين ورثوا وحجبوا أبنائه قد يكون منهم من لم يسهم بأى جهد في تحصيل التركة لصغره أو انشغاله أو غيبته^(١).

هذا بالإضافة إلى أن ما يترتب على حرمان فروع هذا الولد وصيروه للتركة لأعمامهم من اضطراب في ميزان توزيع الثروة داخل الأسرة الواحدة. لذا جاء قانون الوصية فأوجب لغير الوارث. من فروع الولد المتوفى في حياة أبيه وصية بمثل ما كان يستحقه هذا الولد المتوفى ميراثاً، لو كان حياً عند موت أصله. فجاء هذا القانون علاجاً لهذه الحالات:

(١) انظر في الميراث والوصية: للدكتور محمد بلتاجي رحمه الله - ص ٢٦١.

لجنة الوصية الواجبة:

استند القانون على إيجاب الوصية الواجبة إلى نص الآية في قوله تعالى: "كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين" (١) على أن هذه الآية محكمة وليست منسوخة (٢) فالآية تفيد الوجوب للتعبير بقوله تعالى: "كتب" وهي تدل على الفرضية، وختمت بقوله حقاً على المتقين" فلا يكون حقاً إلا إذا كان واجباً والذين ادعوا النسخ بأية المواريث رد عليهم بأن الذي نسخ هو الوصية للوالدين والقارب الذين يرثون، وأما الذي لا يرث فلم ينسخ وجوب الوصية له: (٣).

فالآية محكمة ظاهرها العموم ومعناها للخصوص في الوالدين للذين لا يرثان كالكافرين والعبدية وفي القرابة غير الوارثة. قال بهذا الضحاك وطاؤوس والحسن واختاره الطبري. قال الضحاك: "إن أوصى لغير قرابته فقد ختم عمله بمعصية" وقال طاؤوس: "إذا أوصى لغير قرابته ردت الوصية إلى قرابته ونقض فعله".

فالآية محكمة غير منسوخة وفيها من معاني الإيجاب "كتب عليكم"، وحقاً على المتقين" وأى حق يكون للأقربين أوجب من حق الأحفاد؟ فالأقربون الوارثون قد خرجوا من مفهومها وبقي من لا يرث منهم على هذا الفرض:

والقول بوجوب الوصية للأقربين غير الوارثين مروى عن جمع من فقهاء التابعين ومن بعدهم من أئمة الفقه والحديث، ومن هؤلاء سعيد بن المسيب والحسن البصري، وطاؤوس والإمام أحمد، ودلود، والطبري، وإسحاق بن راهويه، وابن حزم. وعلى هذا الأصل يكون لولى الأمر أن يأمر الناس

(١) سورة البقرة: آية (١٨٠).

(٢) انظر تفسير القرطبي في الآية: (١٧٦/٢).

(٣) يرى بعض الفقهاء عدم وجوب الوصية ويجيب عن الآية السابقة بأنها منسوخة - بأية المواريث ولن العمل بها كان في بدء الإسلام ثم نسخت بأية المواريث بقوله: صلى الله عليه وسلم: "إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث".

بالمعروف فى الوصية الواجبة للأحفاد. بأن تكون بمثل نصيب أصلهم فى حدود الثلث لأن هذا هو العزل الذى لا وكس ولا شطط.

فإذا نقصوا أحداً ما وجب له أو لم يوصوا له بشيء ردوا بأمر ولى الأمر إلى المعروف^(١).

ما ورد فى القانون من نصوص الوصية الواجبة جاء فى المادة (٧٦) من قانون الوصية.

"إذا لم يوص للميت لفرع ولده الذى مات فى حياته أو مات معه ولو حكماً بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثاً فى تركته أو كان حياً عند موته. وجبت للفرع فى التركة وصية بمقدار هذا النصيب فى حدود الثلث بشرط أن يكون غير وارث، وألا يكون للميت قد أعطاه بغير عوض من طريق تصرف آخر قدر ما يجب له، وإن كان ما أعطاه أقل منه وجبت له الوصية بقدر ما يملكه.

وتكون هذه الوصية لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور وابن نزلوا، على أن يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره، وأن يقسم نصيب كل أصل على فرعه وإن نزل قسمة الميراث كما لو كان أصله أو أصوله للذين يدلى بهم إلى الميت ماتوا بعده، وكان موتهم مرتباً كترتيب الطبقات".

يؤخذ من المادة السابقة ما يلى:

ولاً: لمن تجب الوصية الواجبة فى القانون؟

١- تجب الوصية الواجبة لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات الذين ماتت أمهم فى حياة جدهم موتاً حقيقياً وهم ابن البنت، وبنت البنت، وبخلاف الطبقة الثانية وما بعدها من أولاد البنات، فليست لهم وصية واجبة كابن بنت البنت، وابن ابن البنت.

(١) انظر تفسير القرطبي والمذكورة التفسيرية لمشروع قانون الوصية، ص ١٣٠.

٢- تجب الوصية للولجبة لأولاد الأولاد من أولاد الظهور وإن نزلوا وهم طبقات متعددة، كابن الابن، وبنت الابن، وابن ابن الابن وإن نزل، مادام لم يتوسط بينه وبين الميت أنثى كابن بنت الابن، وبنت بنت الابن فلا وصية لهما لأنهما ليسا من أبناء الظهور، بل من أبناء البطون لأنه قد فرقت بينهم وبين الميت أنثى.

٣- تجب لفرع الولد الذى حكم بموته فى حياة أبيه أو أمه، حتى ولو كان حياً فى الواقع، كالمفقود الذى أصدر للقاضى حكماً باعتباره ميتاً.

٤- لفرع من مات مع أبيه أو أمه فى حادث واحد، ولا يدرى أيهما مات أولاً، كالغرقى والحرقى والهدمى، لأن الفرع الذى مات لا يرث من أصله، لعدم التحقق من حياته وقت موت الموصى، ومن ثم تجب للوصية لنزيرة ذلك الفرع.

شروط الوصية الواجبة:

١- يشترط فى الأصل الذى تجب وصية واجبة لفرعه.

أ- أن يكون موته فى حياة أحد أبوية، أو معه ولو حكماً. ب- وأن يكون مستحقاً للإرث من أصل لو ظل حياً إلى ما بعد وفاته، فلو كان هذا الأصل ممنوعاً من الإرث فإنه لا تجب وصية لفرعه.

٢- ويشترط فيمن تجب الوصية له:

أ- أن يكون من أولاد الظهور أو من الطبقة الأولى من أبناء البطون.

ب- أن يكون موجوداً عند موت من تجب الوصية فى تركته.

ج- ألا يكون ممنوعاً من إرث أصله، فلو كان قاتلاً أو مختلفاً معه فى الدين لا تجب له وصية.

د- ألا يكون وارثاً لمن تجب الوصية فى تركته، فلو كان وارثاً لمن تجب الوصية فى تركته ولو كان ميراثاً قليلاً فلا وصية واجبة له.

هـ- ألا يكون الميت (الجد أو الجدة) قد أعطى هذا الفرع حال حياته بغير عوض على سبيل التبرع بتصرف آخر ما يوازى استحقاقه بالوصية الواجبة كالهبة وغيرها، فإذا كان قد أعطاه أقل مما يستحق بها، وجبت للفرع وصية بمقدار الناقص ولو كان قد أعطاه شيئاً بعوض وجبت كذلك له وصية.

وإذا لم يكن الميت (الجد) قد أوصى لهذا الفرع بما يوازى استحقاقه بالوصية الواجبة فإن كان قد أوصى له بأقل منها وجب له الناقص وإن كان ما أوصى له به أزيد منها اعتبر الزائد فى عداد الوصية الاختيارية^(١).
جاء فى المادة (٧٧) من قانون الوصية: إذا أوصى للميت لمن وجبت له الوصية بأكثر من نصيبه كانت الزيادة وصية اختيارية، وإن أوصى له بأقل من نصيبه وجب له ما يكمله.

وإن أوصى لبعض من وجبت لهم الوصية دون البعض الآخر وجب لمن لم يوص له قدر نصيبه*.

ويؤخذ نصيب من لم يوص له ويوفى نصيب من أوصى له بأقل مما وجب من باقى الثلث، فإن ضاق عن ذلك فممنه ومما هو مشغول بالوصية الاختيارية.

مقدار الوصية الواجبة:

بما أن الوصية الواجبة تكون لفرع الولد الذى مات فى حياة أصله، أو مات معه ولو حكماً، فإنها تقدر بمثل نصيب الولد الذى مات فى حياة المورث، أى بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثاً فى تركته لو كان حياً عند موته بشرط ألا يكون هذا النصيب أكثر من ثلث التركة (أى يأخذ ما يستحقه بالميراث إن كان أقل من الثلث أو مساوياً له)، وإن كان أزيد من الثلث حددت الوصية بمقدار الثلث فقط.

(١) انظر المذكرة التفسيرية، ص ١٢٨، ١٢٩ والتمرينات العملية، ص ٢٢٦..

إذا تعدد المستحقون للوصية الواجبة:

١- إذا تعدد المستحقون للوصية الواجبة وكانوا جميعاً من أصل واحد، فينظر إلى مقدار الوصية ثم توزع عليهم قسمة الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين لأنه عوض عما فاتهم من الميراث ف يأخذ حكمه، فإن تعددت أصولهم، بأن كانوا لولاد ابنين، أو لولاد ابن وبنت... إلخ، فإن الوصية تقسم أولاً قسمة الميراث بين تلك الأصول ليعرف مقدار كل واحد، ثم بعد ذلك يقسم نصيب كل أصل على من يوجد من فروعه قسمة للمواريث.

٢- يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره. فإذا مات محمد في حياة أبيه وترك علياً ومحموداً، ثم مات على كذلك في حياة جده وترك أولاداً، فإن الوصية تكون بين على ومحمود، ولا يحجب محمود لولاد على، وإنما يأخذ كل منهم نصيبه، ثم يوزع نصيب على على أولاده يقسم بينهم قسمة للمواريث. إذا اجتمعت وصية واجبة ووصية اختيارية:

جاء في المادة (٧٨) من قانون الوصية: "الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا"

"فإذا لم يوص للميت لمن وجبت لهم الوصية وأوصى لغيرهم استحق كل من وجبت له الوصية قدر نصيبه من باقى ثلث التركة إن وفى، وإلا فمنه ومما أوصى به لغيرهم".

ومن ذلك يتبين أن الوصية الواجبة تقدم على استحقاق الورثة وعلى الوصايا الاختيارية، فإذا ضاق الثلث عن الوصية الواجبة والاختيارية، قدمت الواجبة على الاختيارية، وما بقى من الثلث بعد الواجبة يقسم بين الوصايا الاختيارية بالمحاصة.

طريقة حل المسائل التي تشتمل على الوصية الواجبة
يتبع فى طريقة استخراج الوصية الواجبة ما يلى:

١- يفترض أن أصل المستحقين للوصية الواجبة حى وتقسم للتركة بناء على هذا الفرض ويقدر نصيبه كما لو كان موجوداً (ليعرف مقدار ما كان سيرثه).

كمن مات عن ابنين محمد وعلى، ومات على فى حياة أبيه وخلف أبناء، ثم مات الجد. فنفترض أن علياً حى، فتوزع التركة بين محمد وعلى وبما أن علياً يأخذ للنصف، ولا تزيد للوصية الواجبة عن الثلث، فنعطى أولاده الثلث، ويأخذ الابن الآخر ثلثى التركة.

٢- ينظر فى نصيب من افترضناه حياً، فإن كان ما يستحقه الثلث أو أقل يعطى لفرعه ممن يستحق الوصية الواجبة فإن كان أكثر من الثلث رُدَّ إلى الثلث فقط، لأن للوصية الواجبة تتفد فى حدود الثلث.

فلو مات عن ثلاثة أبناء ومات أحدهم فى حياة أبيه وخلف أبناء يستحقون وصية واجبة، فالتركة توزع ثلاثة وبما أن نصيب أبيهم الثلث يأخذونه أما إذا مات عن ابنين مات أحدهم فى حياة أبيه وخلف أبناء يستحقون وصية واجبة فبما أن التركة توزع على اثنين، وبما أن نصيب الميت نصف التركة، والوصية الواجبة تكون فى حدود الثلث، فيعطى أولاده الثلث فقط.

٣- نطرح مقدار الوصية الواجبة من أصل التركة، ويعتبر الباقي بعدها كأنه تركة مستقلة توزع على الورثة.

٤- يوزع الباقي بعد الوصية على الورثة الأحياء فقط على حسب فرائضهم الشرعية ولا يدخل فيهم المتوفى.

أمثلة:

١- مات عن بنت ابن توفى أبوها فى حياة جدّها وبنتين صليبيتين وابن وأب وجدة لأم وترك ٤٥ فدائاً فكيف تحل هذه المسألة.

لأولاً: نفترض أن بنت الابن أبوها حتى فتوزع على هذا الأساس:

	بننتين	ابنين	ب	وجدة لأم
	ع		$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$
٦			$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$
٣٦	٨	$\frac{(4)}{(24)}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$

قيمة السهم = $40 \div 36 = 1,25$

قيمة ما يأخذه الابن = $1,25 \times 8 = 10$

بما أن العشرة أقل من ثلث التركة فتأخذ بنت الابن وصية ولجبة والباقي

وهو ٣٥ فدائماً يوزع على الورثة على النحو التالي:

	بننتين	ابن	ب	جدة لأم
	ع		$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$
	$\frac{(4)}{(24)}$		$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$
٦	٨	$\frac{(4)}{(24)}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$

قيمة السهم = $35 \div 6 = 5,83$ تقريباً

نصيب الأب = $5,83 \times 1 = 5,83$

نصيب الجدة = $5,83 \times 1 = 5,83$

نصيب الابن = $5,83 \times 2 = 11,66$

نصيب البننتين = $5,83 \times 2 = 11,66$

٢- مات عن زوج لم وثلاثة أبناء وبنت بنت ماتت أمها في حياة جنتها

وتركت ١٢٠ ألف جنيه فكيف تحل هذه المسألة.

نفترض أن البنت كانت حية عند وفاة أمها على النحو التالي:

	زوج	لم	٣ أبناء	بنت
	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$		ع
	٣	٢		٧
١٢				

قيمة السهم = $120000 \div 12 = 10000$

وبما أن نصيب البنت = ١٠٠٠٠ عشرة آلاف جنيه وهو أقل من ثلث
التركة فإنها تأخذ ويكون الباقي ١١٠٠٠٠ ألف جنيه يوزع على باقى الورثة
على النحو التالى:

زوج	أم	٣ أبناء
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	ع
٣	٢	٧

قيمة السهم = $110,000 \div 12 = 9166,66$

نصيب الزوج = $9166,66 \times 3 = 27499$

نصيب الأم = $9166,66 \times 2 = 18,333$

نصيب الأبناء = $9166,66 \times 7 = 641,66$

٣-توفيت عن زوج بنت بنت توفيت أمها فى حياة جدتها وأخ لأم والتركة
١٢٠ فداناً. فكيف تحل هذه المسألة.

أولاً: نفترض حياة البنت حين موت أمها على النحو التالى:

زوج	بنت	أخ لأم
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	م بالبنت
١	٢	بالفرض + ١ بالرد
		٤

وبما أن نصيب البنت زاد على الثلث فإنه يرد إلى الثلث على النحو
التالى:

$$120,000 \div 3 = 40,000$$

فيكون نصيب البنت بالوصية الواجبة ٤٠ ألفاً ويكون الباقي (٨٠ ألفاً)

يوزع على باقى الورثة على النحو التالى:

زوج	أخ لأم
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
٣	١
	٢
	٦

فيأخذ للزوج أربعين ألفاً ويأخذ الأخ لأم أربعين ألفاً فرضاً ورثاً.

٤- مات شخص وترك ابنين وبنت ابن مات أبوها في حياة جدها وترك
٦٠ فدناً كيف توزع هذه المسألة:

لأولاً: نفترض حياة ابني البنت على النحو التالي:

٣ أبناء وبما أن التركة ٦٠ فدناً فيكون للابن ٢٠ فدناً وهو ثلث التركة
فيعطى لبنته لأنه موافق لما وجب بالوصية وبعد إخراجها يوزع الباقي على
الولدين.

٥- مات عن زوجة وبنت ابن ابن توفي أبوها وجدها في حياة المورث،
وابنين وبنت، وبنت ابن بنت توفي أبوها وجدها في حياة المورث والتركة
أربعون فدناً فكيف توزع هذه التركة.

لأولاً: الوصية الواجبة لا تكون إلا لبنت ابن الابن، لأن بنت ابن البنت من
أولاد البنات، ولا يتسحق بالوصية الواجبة من أبناء البنات إلا الطبقة الأولى
فقط بنص القانون.

ثانياً: نفرض الابن الذي مات في حياة المورث حياً وتوزع على هذا
الأساس.

	٣ أبناء وبنت	زوجة
٨	ع	$\frac{1}{8}$
	٧	١

$$\text{قيمة السهم} = 40 \div 8 = 5$$

$$\text{نصيب الزوجة} = 5 \times 1 = 5$$

$$\text{نصيب الأبناء والبنت} = 5 \times 7 = 35 \div 7 = 5$$

$$\text{فنصيب البنت} = 5 \times 1 = 5$$

$$\text{نصيب كل ابن} = 5 \times 2 = 10$$

وبما أن نصيب ابن الابن ١٠ يقل عن ثلث التركة فيعطى لبنت ابنه وهو
المستحق لها بالوصية الواجبة ويبقى ٣٠ فدناً يوزع على الورثة على النحو
التالي:

زوجة ابنين وبنت

٨

ع

$$\frac{1}{8}$$

٧

١

قيمة السهم = $3,75 = 8 \div 30$

نصيب الزوجة = $3,75 = 3,75 \times 1$

نصيب الأبناء = $26,25 = 3,75 \times 7$

يقسم = $10,5 = 26,25 \div 2$ نصيب الابن = $5,25 = 0,25 \times 2$

نصيب الابن الآخر = $10,5 = 5,25 \times 2$

نصيب البنت = $5,25 = 5,25 \times 1$

٦- مات شخص وترك أبا وأما وبنتين وابنا وبنت ابن توفي أبوها في

حياة جدها وترك ٢٧٠ ألف جنيه فكيف توزع هذه التركة.

لو نظرنا إلى هذه المسألة كما هي فإن بنت الابن تكون محجوبة بالفرع

السوارث الأعلى منها درجة، وحيث إنها غير وارثة، وهي من أولاد الظهور،

ولو كان أبوها حيًا إلى ما بعد وفاة والده لكان وارثًا، ولذا فإنها تجب لها وصية

واجبه، ولمعرفة مقدار هذه الوصية نعتبر أن أباهما مازال حيًا على النحو التالي:

ابنين

بنتين

أم

أب

ع

$$\frac{1}{6}$$

$$\frac{1}{6}$$

٦

١

١

١٨ بالتصحيح

٨ (١٢)

٣

٣

قيمة السهم = $15 = 18 \div 270$

نصيب الابن = $60 = 15 \times 4$ ، ولستون ألفاً أقل من ثلث التركة فتأخذه

بنت الابن وصية واجبه والباقي بعد الوصية = $270 - 60 = 210$ توزع على

للورثة

ابن

بنتين

أم

أب

ع

$$\frac{1}{6}$$

$$\frac{1}{6}$$

٦

١

١

٢ (٤)

$$\text{قيمة السهم} = 210 \div 6 = 35$$

$$\text{نصيب الأب} = 35 \times 1 = 35$$

$$\text{نصيب الأم} = 35 \times 1 = 35$$

$$\text{نصيب البننتين} = 35 \times 2 = 70 \text{ لكل بنت } 35 \text{ ألفاً}$$

$$\text{نصيب الابن} = 35 \times 2 = 70$$

٧- مات عن زوجة بنت وبنت بنت ماتت أمها في حياة جدها، وابن بنت

بنت ماتت أمه وجنته في حياة المورث كذلك والتركه ٤٨ فدناً، فكيف توزع التركه.

الحل:

بما أن ابن بنت البنت من الطبقة الثانية من أبناء البطون (ولاد البنات) ومن ثم فليست له وصية واجبة، أما بنت للبنت فلها ذلك لأنها من الطبقة الأولى، ولذا فإننا نفترض أن أصلها موجود لنحدد مقدار ما تركه على النحو التالي:

	زوجة	بننتين
	$\frac{1}{8}$	$\frac{2}{3}$
٢٤	٣	١٦

والباقي رداً ٥

ومن هذا للتوزيع يتبين أن نصيب البنت أكثر من الثلث فتزد إلى الثلث على النحو التالي:

$$48 \div 3 = 16 \text{ الباقي بعد الوصية}$$

$$48 - 16 = 32 \text{ فدناً يوزع على باقي الورثة}$$

	زوجة	بنت
	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{7}$
٨	١	٧

والباقي رداً

$$\text{قيمة السهم} = 32 \div 8 = 4$$

$$\text{نصيب الزوجة} = 4 \times 1 = 4$$

$$\text{نصيب البنت} = 4 \times 7 = 28 \text{ فرضاً ورداً}$$

تزام الوصايا

إن التزام الوصايا معناه كثرتها، ويضيق ما تنفذ فيه الوصية عنها، سواء كانت كلها وصايا واجبة، أم اختيارية، أم مشتركة بين واجبة واختيارية، وسواء ضاقت الوصايا عن الثلث إذا لم يجزها الورثة، أو ضاقت عن التركة كلها إذا أجازها الورثة.

فإذا أوصى لشخص بثلث التركة ولآخر بربعها ولم يوافق الورثة على الزيادة عن الثلث، فإن الوصية تنفذ في الثلث فقط وهو لا يتسع لكلا الوصيتين، وإذا أوصى لشخص بربع التركة ولآخر بالنصف، وثلث بالثلث، فإذا افترضنا إجازة الورثة، أو عدم وجود أحد منهم فإن التركة تضيق عن الوفاء بتلك الوصايا لأنها تزيد عن الواحد الصحيح ويمكن معرفة التزام الوصايا على النحو التالي:

أولاً: التزام الوصايا الواجبة:

لو مات شخص عن زوجة وابن وابن ابن مات أبوه في حياة جده، وبنت بنت ماتت أمها في حياة جدّها وترك ١٥٠ ألف جنيه فكيف توزع التركة. لو فرضنا حياة الابن والبنّت في حياة أبيهما لكان توزيع التركة على النحو التالي:

زوجة	ابنين	بنت
$\frac{1}{8}$	ع	٨
١	(٧)	
٥	١٤ ١٤ ٧ (٣٥)	٤٠

بالتصحيح

وقد زادت الوصايا الواجبة عن الثلث فتد إلى الثلث وتوزع بالمحاصة

بين الوصيتين

$$١٥٠٠٠٠ \div ٣ = ٥٠٠٠٠ \text{ توزع على}$$

الابن والبنّت بنسبة ٢: ١ - $٥٠٠٠٠ \div ٣ = ١٦٦٦٦,٦٦$ تقريباً

$$\text{بأخذ ابن الابن} - ١٦,٦٦٦,٦٦ \times ٢ = ٣٣٣٣٣,٣٣$$

وبنت البنت - $1 \times 16666,66 = 16666,66$

والباقي وهو 100000 يوزع على باقي الورثة على النحو التالي

	ابن	زوجة
	ع	$\frac{1}{8}$
٨	٧	١

قيمة السهم - $100000 \div 8 = 12,500$

نصيب الزوجة - $12,500 \times 1 = 12,500$

نصيب الابن - $12,500 \times 7 = 87,500$

٢- لو مات شخص عن ابن وابن ابن مات أبوه في حياة جده، وابن ابن

ابن مات أبوه وجده في حياة المورث وترك 120000 ألف جنيه.

الحل: هنا وصية واجبة لابن الابن ولابن ابن الابن وبما أن الوصيتين لو

افترضنا حياة آبائهم تكونان ثلثي للتركة، والوصية الواجبة لا تزيد عن ثلث

التركة، فترد الوصية الواجبة إلى الثلث وتوزعان بينهما نصفين على النحو

التالي:

$$120000 \div 3 = 40000$$

يكون لكل ولد منها 20000 ألف جنيه وهو ما يساوي سدس التركة

ونصف الثلث وهو الوصية الواجبة والباقي يأخذ الابن وهو ما يساوي 80000

ألف جنيه.

ثانياً: تراحم الوصايا الواجبة والاختيارية:

إذا وصى شخص لغير وارث ولغير مستحق بالوصية الواجبة، وكان في

أقربائه غير الورثين من يستحق وصية واجبة، فإن التركة تكون مثقلة ومشملة

على وصيتين مختلفتين إحداهما اختيارية، والأخرى واجبة، ومعلوم أنه إذا

زادت الوصايا الواجبة والاختيارية عن الثلث قدمت الوصية الواجبة على

الاختيارية، فإن استوعبت الواجبة الثلث لم يبق للوصية الاختيارية شيء إلا إذا

أجازها للورثة. ولحل المسائل المشتملة على هذا النوع من الوصايا نتبع الآتي في طريقة استخراج الوصيتين على النحو التالي:

١- نفترض أولاً أن الوصية الاختيارية نافذة، وتنزل من التركة ما لم تجاوز الثلث، فإن جاوزته ردت إلى الثلث فقط، ويصير الباقي بعد ذلك كتركة مستقلة.

٢- نطرح قيمة الوصية الاختيارية من التركة ويقسم الباقي من التركة بعد استئصالها على الورثة جميعهم بما فيهم الأصل الذي يكون لفرعه وصية واجبة حتى نعرف مقدار نصيبه فيعطى لفرعه إذا كان أقل من الثلث أو في حدوده. فإن كان أكثر من الثلث فمقدار الوصية الواجبة ثلث التركة كلها كما سبق من قبل.

٣- نطرح مقدار الوصية الواجبة بعد معرفته من الوصية الاختيارية لو من الثلث، ويعطى الباقي منها لو منه للوصية الاختيارية إن وجد، وإن كانت للوصية الواجبة مساوية لثلث التركة، فلا يعطى شئ لصاحب الوصية الاختيارية لاستغراق الواجبة جميع الثلث، إلا إذا أجاز الورثة الاختيارية، والوصية الواجبة مقدمة في التنفيذ على الوصية الاختيارية^(١).

٤- الناتج من التركة بعد إخراج الوصيتين (الواجبة والاختيارية) واللتين لا يزيدان على ثلث التركة يقسم على الورثة الموجودين للمتوفى على النحو التالي:

١- لو ماتت عن زوج ولم وابن وابن ابن توفي أبوه في حياة المورث، وكانت قد أوصت لجمعية خيرية بثلث تركتها وهي ٣٦ فدانا.

(١) ليس استخراج الوصية الاختيارية أولاً من التركة إلا إجراء شكلياً حتى يعلم نصيب الأصل الذي لفرعه وصية واجبة متناً باستخراج الوصية الاختيارية كباقي أنصباء الورثة الموجودين. فنظر في أحكام التركات الميراث والوصية، ص ١٧٠.

وبنت البنت = $1 \times 16666,66 = 16666,66$

والباقي وهو 100000 يوزع على باقي الورثة على النحو التالي

ابن	زوجة
ع	$\frac{1}{8}$
٧	١
٨	

قيمة السهم = $100000 \div 8 = 12,500$

نصيب الزوجة = $1 \times 12,500 = 12,500$

نصيب الابن = $7 \times 12,500 = 87,500$

٢- لو مات شخص عن ابن وابن ابن مات أبوه في حياة جده، وابن ابن

ابن مات أبوه وجده في حياة المورث وترك 120000 ألف جنيه.

الحل: هنا وصية واجبة لابن الابن ولابن ابن الابن وبما أن الوصيتين لو

افتترضنا حياة أبائهم تكونان ثلثي التركة، والوصية الواجبة لا تزيد عن ثلث

التركة، فترتد الوصية الواجبة إلى الثلث وتوزعان بينهما نصفين على النحو

التالي:

$$120000 \div 3 = 40000$$

يكون لكل ولد منها 20000 ألف جنيه وهو ما يساوي سدس التركة

ونصف الثلث وهو الوصية الواجبة والباقي يأخذ الابن وهو ما يساوي 80000

ألف جنيه.

ثانياً: تراحم الوصايا الواجبة والاختيارية:

إذا أوصى شخص لغير وارث ولغير مستحق بالوصية الواجبة، وكان في

أقربائه غير الوارثين من يستحق وصية واجبة، فإن التركة تكون مثقلة ومشملة

على وصيتين مختلفتين إحداها اختيارية، والأخرى واجبة، ومعلوم أنه إذا

زادت الوصايا الواجبة والاختيارية عن الثلث قدمت الوصية الواجبة على

الاختيارية، فإن استوعبت الواجبة الثلث لم يبق للوصية الاختيارية شيء إلا إذا

٤- طرحنا مقدار الوصية الواجبة من الاختيارية والباقي وصية

اختيارية

٥- تورث المسألة بعد إخراج الوصيتين.

وبلاحظ الآتى:

بما أن الوصية الواجبة والاختيارية يزيدان عن الثلث فنردها إلى الثلث ونخرج الوصية الواجبة والباقي من الثلث للوصية الاختيارية، والزيادة عن الثلث إذا أجازها الورثة تنفيذ. ويوزع الباقي بعد الوصيتين على الورثة.

٢- توفيت عن أم وأب وبنت وابن وبنتى ابن مات أبوه فى حياة أمهم وكانت قد تركت ١٢٠ ألف جنيه وكانت قد أوصت لأختها بثلاثين ألف جنيه.

ولاً: نفترض إنفاذ الوصية الاختيارية فنطرحها وننزل مقدارها من التركة

$$- ١٢٠.٠٠٠ - ٣٠.٠٠٠ = ٩٠.٠٠٠$$

يوزع الباقي على الورثة بما فيهم الابن الذى لفرغه وصية واجبة

أب أم بنت وابنين

٦

٤

$\frac{1}{6}$

$\frac{1}{6}$

٥

١

١

٣٠ بالتصحيح

(٢٠)

$$\text{قيمة السهم} = ٩٠.٠٠٠ \div ٣٠ = ٣.٠٠٠$$

$$\text{قيمة الوصية الواجبة} = ٣.٠٠٠ \times ٨ = ٢٤.٠٠٠ \text{ لكل بنت } ١٢.٠٠٠ \text{ ألف}$$

جنيه

نطرح الوصية الواجبة من الاختيارية - ٣٠.٠٠٠ - ٢٤.٠٠٠ = ٦.٠٠٠

للووصية الاختيارية، وبما أن الوصيتين يتجاوزان ثلث التركة، والمفروض أن الوصيتين لا يتجاوزان ثلث التركة (إلا إذا أجاز الورثة الزيادة) فنعطى الوصية الواجبة مقدارها ثم نكمل الاختيارية إلى الثلث إذا لم يحجزها الورثة.

وبما أن الثلث ٤٠٠٠٠ منه ٢٤٠٠٠ للواجبة فيبقى للاختيارية ١٤٠٠٠

ألف جنيه ويوزع الباقي على الورثة على النحو التالي:

	أب	أم	بنت وابن
٦	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	ع
١٨	١	١	٤
بالتصحيح	٣	٣	٨ (١٢) ٤

قيمة السهم = $٨٠ \div ١٨ = ٤,٤٤٤$ تقريباً

نصيب الأم = $٣ \times ٤,٤٤٤ = ١٣,٣٣٣$

نصيب الأب = $٣ \times ٤,٤٤٤ = ١٣,٣٣٣$

نصيب البنت = $٤ \times ٤,٤٤٤ = ١٧,٧٧٧$

نصيب الابن = $٨ \times ٤,٤٤٤ = ٣٥,٥٥٢$

أما إذا أجاز الورثة الزائد عن الثلث فيكون مجموع الوصيتين = ٢٤ +

٣٠ = ٥٤ ألف فالباقي من التركة = ١٢٠٠٠٠ - ٥٤٠٠٠ = ٦٦ ألف جنيه

فيوزع على الورثة على النحو التالي

	أب	أم	بنت وابن
٦	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	ع
	١	١	٤

قيمة السهم = $٦٦ \div ٦ = ١١$

نصيب الأم = $١ \times ١١ = ١١$

نصيب الأب = $٣ \times ١١ = ٣٣$

نصيب البنت والابن = $٤ \times ١١ = ٤٤$ يوزع عليهن بنسبة ٢-١

٣- توفيت امرأة عن زوج وأم وأخت لأب وأخت لأم وابن بنت، وبنت

ابن بنت توفي أبوها وجدتها في حياة المورثة وتركت ١٨ فدانا أوصت بثلاثها

لجهة خيرية وأجيزت من الورثة.

أولاً: نفترض إنفاذ الوصية الاختيارية = $١٨ \div ٣ = ٦$

الباقى- ١٨ - ٦ - ١٢ يوزع على الورثة وبما أن المستحق للوصية للواجبة هو ابن البنت لأنه من الطبقة الأولى من طبقة البطلون، وأما بنت ابن البنت فلا يستحق وصية ولجبة لأنه من الطبقة الثانية، وعلى ذلك توزع التركة على النحو التالى:

زوج	أم	أخت لأب	أخت لأم	بنت
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	ع مع الغير	م	$\frac{1}{2}$
٣	٢	١	١	١٢

وبما أن نصيب البنت ٦ أفدنة وهو ثلث التركة فيعطى لابن البنت، وبما أن مجموع الوصيتين = ٦ + ٦ = ١٢ وهما ثلث التركة وقد أجيّزت من الورثة فتفدان والباقي يوزع على الورثة الباقيين على النحو التالى:

زوج	أم	أخت لأب	أخت لأم	
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	٦
٣	١	٣	١	٨ بالمول

$$\text{قيمة السهم} = ٨ \div ٦ = ٠,٧٥$$

$$\text{نصيب الزوج} = ٣ \times ٠,٧٥ = ٢,٢٥$$

$$\text{نصيب الأم} = ١ \times ٠,٧٥ = ٠,٧٥$$

$$\text{نصيب الأخت} = ٣ \times ٠,٧٥ = ٢,٢٥$$

$$\text{نصيب الأخت} = ١ \times ٠,٧٥ = ٠,٧٥$$

أما إذا لم يجرز للورثة الوصية الاختيارية فلا نخرج إلا الوصية الواجبة فقط ويكون الباقي من التركة = ١٨ - ٦ - ١٢ فداناً يوزع على الورثة:

زوج	أم	أخت لأب	أخت لأم	
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	٦
٣	١	٣	١	٨ بالمول

$$\text{قيمة السهم} = ٨ \div ١٢ = ١,٥$$

$$\text{فالزوج يأخذ} = ٣ \times ١,٥ = ٤,٥$$

والأم تأخذ - $1,5 = 1,5 \times 1$

والأخت لأب تأخذ - $4,5 = 1,5 \times 3$

والأخت لأم تأخذ - $1,5 = 1,5 \times 1$

٤- توفيت امرأة عن أم وأب وبنتين وابن وبنت ابن توفي أبوها في حياة أمه وتركته ٣٠ فدانا وقد أوصت بثلاثة أفدنة لجمعية خيرية فكيف تحل هذه المسألة.

أولاً: نفترض نفاذ الوصية الاختيارية وينزل مقدارها من التركة فيكون الباقي - $30 - 3 = 27$ فدانا فتوزع التركة على الورثة بمن فيهم الأصل الذي لفرعه وصية واجبة وبما أن بنت الابن المفروض أنها محجوبة بالفرع الوارث إلا أن القانون جعل لها وصية واجبة.

ابن	بنات	أب	أم
٦	ع	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$
١٨	٤	١	١
	٨ (١٢)	٣	٣

قيمة السهم - $1,5 = 27 \div 18$

فياخذ الابن - $1,5 \times 4 = 6$ تأخذه بنت الابن وصية واجبة وهو أقل من ثلث التركة وهذا النصيب ٦ أفدنة والوصية الاختيارية ٣ أى يساويان $3 + 6 = 9$ أفدنة وهو أقل من الثلث فينفذان.

والباقي بعد إنفاذ الوصيتين - $30 - 9 = 21$ توزع على الورثة على

النحو التالي:

ابن	بنات	أب	أم
٦	ع	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$
	٢ (٤)	١	١

قيمة السهم - $21 \div 6 = 3,5$

نصيب الأم - $3,5 = 3,5 \times 1$

نصيب الأب - $1 \times 3,5 = 3,5$

نصيب البننتين - $2 \times 3,5 = 7$

نصيب الابن - $2 \times 3,5 = 7$

٥- توفيت امرأة عن زوج وأم وأخت شقيقة وأخت لأم، ابن بنت توفيت أمه في حياة جدته وتركته ٣٦ ألف جنيه وكانت قد أوصت لمستشفى الأورام بنصف هذا المبلغ ولم يجز الورثة الوصية.

الحل:

بما أن الورثة لم يجزوا تلك الوصية فإنها تنفذ في حدود الثلث، فنفترض إخراج الوصية الاختيارية $36.000 \div 3 = 12.000$ الباقي بعدها

$$24.000 = 12.000 - 36.000$$

يوزع على الورثة وبما أن ابن البنت من نوى الأرحام من الطبقة الأولى من أبناء البنات فجعل له القانون وصية واجبة على النحو التالي:

زوج	أم	أخت شقيقة	بنت	أخت لأم
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	ع	$\frac{1}{2}$	م بالبنت
٣	٢	١	٦	١٢

$$\text{قيمة السهم} = 24.000 \div 12 = 2.000$$

$$\text{نصيب البنت} = 6 \times 2.000 = 12.000$$

فيأخذ ابن البنت نصيب أمه على أنه وصية واجبة، وبما أنه استغرق ثلث التركة وهو وصية واجبة، فيكون ذلك مقدار الوصية الواجبة، ولا شئ للمستشفى الموصى لها وصية اختيارية لأن الوصية الواجبة مقدمة على الوصية الاختيارية، وقد شغلت الواجبة ثلث التركة، فلا شئ للوصية الاختيارية، لأن الورثة لم يجزوا ما زاد عن الثلث ويقسم الباقي بعد على الورثة على النحو التالي:

زوج	لم	لفت شقيقة	أخت لأم
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$
٣	١	٣	١
			بالعول ٨

$$\text{قيمة السهم} = 24000 \div 8 = 3000$$

$$\text{نصيب الزوج} = 3000 \times 3 = 9000$$

$$\text{نصيب الأم} = 3000 \times 1 = 3000$$

$$\text{نصيب الأخت الشقيقة} = 3000 \times 3 = 9000$$

$$\text{نصيب الأخت لأم} = 3000 \times 1 = 3000$$

ثالثاً: أن يكون التزام بين وصايا لأشخاص (أفراد) وهذه الوصايا لو كانت في حدود الثلث أنفذت ولم تتوقف على إجازة الورثة.

كمن أوصى لعلی وأحمد بربع التركة وقد ترك مائة ألف جنيه فطالما أنه لم ينص على كيفية توزيعها فيأخذان الربع ويقسم بينهما مناصفة والباقي للورثة. فإن زادت الوصية عن الثلث توقفت الزيادة على إجازة الورثة، فإن لم يجيزوا وزع الثلث بين الوصايا بالتساوي إذا لم ينص على طريقة التوزيع، وبالمحاصة إذا نص على طريقة توزيع الأنصبة. على النحو التالي:

١- أوصى شخص لأحد الأشخاص بثلث التركة ولآخر بنصفها وكانت التركة ١٢٠٠٠٠ ألف جنيه ولم يجز الورثة الزائد عن الثلث.

الحل: بما أن الورثة لم يجيزوا الزائد عن الثلث فيخرج الثلث

$$120000 \div 3 = 40000$$

توزع بالمحاصة على الوصيتين $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{3}$

بنسبة ٢: ٣ ومجموع السهام ٥

$$\text{قيمة السهم} = 40000 \div 5 = 8000$$

$$\text{فيأخذ صاحب الثلث} = 8000 \times 2 = 16000$$

$$\text{ويأخذ صاحب النصف} = 8000 \times 3 = 24000$$

ويوزع الباقي بعد إنفاذ الوصايا على الورثة.

٢- أوصى شخص لابن أخيه بثلثي التركة، ولعمه الشقيق بثلثها، ولعمه غير الشقيق بالسدس وترك ١٤٠ ألف جنيه وأجاز الورثة كل التركة.

الحل: بما أن الورثة أجازوا كل الوصايا فإنها تنفذ، وبما أن المورث

حددها فإنها توزع بينهم بالمحاصة

	الأولى	الثانية	الثالثة
٦	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$
٧ بالعول	٤	٢	١

$$\text{قيمة السهم} = 140000 \div 7 = 20000$$

$$\text{قيمة الوصية الأولى} = 20000 \times 4 = 80000$$

$$\text{قيمة الوصية الثانية} = 20000 \times 2 = 40000$$

$$\text{قسمة الوصية الثالثة} = 20000 \times 1 = 20000$$

فإذا لم يجز الورثة الوصية فإنها ترد إلى الثلث ويوزع بينهم بالمحاصة

$$140000 \div 3 = 46,666$$

$$\text{توزع على عدد سهامهم} = 46,666 \div 7 = 6,666,66 \text{ تقريباً}$$

$$\text{قيمة الأولى} = 6,666,66 \times 4 = 26,666$$

$$\text{قيمة الثانية} = 6,666,66 \times 2 = 13,333$$

$$\text{قيمة الثالثة} = 6,666,66 \times 1 = 6,666,66$$

رابعاً أن يكون للتزاحم بين وصايا كلها قربات:

ففى هذه المسألة إما أن تكون القربات الموصى بها متحدة الدرجة كأن

تكون كلها فرائض أو واجبات أونوافل. فإن أطلق الموصى الوصية ولم يعين

قديراً معيناً لكل منها تقسم الوصية بين هذه الوصايا بالتساوى. أما إذا عين

سهاماً لكل وصية ولم يتسع الثلث لها جميعاً فإن الثلث يقسم بينها بالنسبة.

فإذا أوصى بثلث ماله لحجه، وزكاته، ونذره، قسم الثلث بين هذه الوصايا

بالتساوى لاتحادها فى الدرجة، لأن كلها فرائض. أما إن عين الوصايا بأن جعل

لحجة ثلثها ولزكاته ربعها ولنذره سدسها، ولم يجز الورثة الزائد عن الثلث،
يقسم ثلث الوصية بين تلك الوصايا بالمحاصة على النحو التالي:

$$\begin{array}{cccc} 12 & \frac{1}{6} & \frac{1}{4} & \frac{1}{3} \\ & 2 & 3 & 4 \\ \text{بنسبة } 2 : 3 : 4 & & & \end{array}$$

فلو ترك ٢٧٠٠٠ ألف جنيه ثلثها ٩٠٠٠ آلاف يوزع للحج ٤٠٠٠ آلاف،
وللزكاة ٣٠٠٠ آلاف، وللنذر ألفان.

٢- أما إن كانت القربات الموصى لها متفاوتة في الدرجة بين الفرض
والنقل، بأن كان بعض القربات فرائض والبعض نوافل فإذا سوى الموصى بين
تلك القربات ولم يعين سهاماً وضاق ما تنفذ فيه الوصية عن الوفاء بها جميعاً،
فيجب المساواة بينهما في التنفيذ. أما إذا عين لكل منها سهماً، فإنه تقدم
الفرائض على الواجبات والواجبات على النوافل^(١).

فمن لوصى لحجه بالثلث، ولبناء مسجد بالسدس، ولم يجز الورثة الزائد
عن الثلث، فإن الوصية بالحج تقدم وتخرج من الثلث، فإن بقي شئ يكون لبناء
المسجد.

جاء في المادة (٨١) من قانون الوصية إذا كانت الوصية بالقربات ولم
يف بها ما تنفذ فيه الوصية، فإن كانت متحدة الدرجات كانت متساوية في
الاستحقاق، وإن اختلفت درجاتها قدمت للفرائض على الواجبات، والواجبات
على النوافل.

خامساً: أن يكون التزام بين وصايا للقربات وللأفراد

إذا اجتمعت الوصايا بالقربات مع الوصايا للعباد بدون ذكر سهام، قسم
محل الوصية بينها بالتساوي — فإذا قال جعلت ثلث مالى فى الحج والزكاة
والفقراء ولابن أخية زيد، قسم الثلث على أربعة أسهم بالتساوي.

(١) انظر المذكرة التفسيرية، ص ١٣٢.

وإذا سمي سهماً وضاق عنها محل الوصية قسم محل الوصية بينها بنسبة
 للسهم، وما أصاب للقربات اتبع فيه ما سبق ذكره (أى مراعاة الترتيب بين
 الفرائض والواجبات والنوافل)^(١) .

فإذا أوصى لحجه بربع التركة، وللزكاة بثلثها، وللفقراء بثلثها، ولزميله
 بسدسها، فإن التركة -إذا أجاز للورثة- أو الثلث -عند عدم الإجازة- تقسم بين
 تلك الوصايا بنسب:

$$\frac{1}{4} \quad \frac{1}{3} \quad \frac{1}{3} \quad \frac{1}{6} \quad 12$$

أى بنسبة ٣ : ٤ : ٤ : ٢ :

(١) انظر المنكرة التفسيرية، ص ١٣٢.

المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم :

ثانياً : كتب التفسير :

- أحكام القرآن للحصائص : دار الفكر بيروت .
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : دار الكتب العلمية بيروت .
- فتح القدير للشوكاني : الدار العربية الثقافية - بيروت .

ثالثاً : كتب السنة وشروحيها :

- سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني .
- سنن الترمذي : لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة .
- سنن الدار قطنى : لعلى بن عمر الدارقطنى .
- سنن ابن ماجه : لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزوينى .
- شرح صحيح مسلم : للإمام النووى . دار القلم بيروت .
- صحيح البخارى : للإمام محمد بن إسماعيل البخارى .
- صحيح مسلم : لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل .
- منتهى الأخبار : لمجد الدين عبد السلام بن تيمية .
- الموطأ : للإمام مالك بن أنس .
- نيل الأوطار للإمام الشوكاني : دار التراث القاهرة .

رابعاً : كتب الفقه :

* الفقه الحنفى :

- البحر الرائق شرح كنز الدقائق : لابن نجيم المصرى .
- بدائع الصنائع : للكاسانى . ط ثانية بيروت .
- تبیین الحقائق : للزيلعى .
- تحفة الفقهاء : لعلاء الدين السمرقندى . دار الكتب العلمية بيروت .

- الدر المختار : للحصكفى - دار الفكر بيروت .
- رد المحتار على الدر المختار : لابن عابدين . دار الفكر بيروت .
- فتح القدير : لكمال الدين بن الهمام . دار الفكر - بيروت .
- الكتاب : للقنورى . ط محمد على صبيح القاهرة .
- للباب شرح الكتاب : لعبد الغنى الغنيمى الدمشقى .
- لسان الحكام : لابن الشحنة . ط ثانية مصطفى البابى الحلبي .
- المبسوط : للسرخسى دار المعرفة بيروت .
- الهداية : لأبى بكر المرغينانى . دار الفكر .
- * الفقه المالكى :
- أسهل المدارك : لأبى بكر الكشناوى .
- بداية المجتهد : لمحمد بن أحمد بن رشد . المكتبة الأزهرية .
- حاشية الدسوقي : لمحمد بن عرفة الدسوقي .
- الشرح الصغير : لأحمد بن محمد الدرديرى . دار المعارف .
- القاهرة .
- القوانين الفقهية : لابن جزى القرطبى - دار الفكر القاهرة .
- الكافى فى فقه أهل المدينة المالكى : لابن عبد السير . دار الكتب العلمية .
- المدونة الكبرى : للإمام مالك بن أنس . دار الفكر بيروت .
- مواهب الجليل : للحطاب . دار الفكر .
- * الفقه الشافعى :
- الإجماع لابن المنذر : دار الكتب العلمية بيروت .
- روضة الطالبين : للإمام النووى . ط ثانية بيروت .
- المجموع : للإمام النووى .
- مغنى المحتاج : لمحمد الشربينى الخطيب . ط مصطفى الحلبي .
- المذهب : لإبراهيم بن على الشيرازى . دار الفكر القاهرة .

• **الفقه الحنبلى :**

- الإقناع : لشرف الدين الحجاوى • بيروت •
- الإنصاف فى معرفة الراجح من الخلاف : للمرداوى • السنة
المحمدية • القاهرة •
- حاشية الروض المربع : لعبد الرحمن بن قاسم النجدى •
- الروض المربع : للبهوتى •
- الشرح الكبير على متن المقنع : لشمس الدين بن قدامة •
- الكافى فى فقه أحمد : لابن قدامة المقدسى • بيروت •
- كشاف القناع عن متن الإقناع : للبهوتى • دار الفكر بيروت •
- المحرر فى الفقه على مذهب أحمد : لمجد الدين عبد السلام بن تيمية •
- المغنى : لابن قدامة • بيروت لبنان •

• **الفقه الظاهرى :**

- المحلى : لمحمد بن على بن حزم • دار التراث • القاهرة •

خامسًا : كتب أصول الفقه :

- أصول التشريع الإسلامى للشيخ على حسب الله •
- البحر المحيط للزركشى ط أولى الكويت •

سادسًا : كتب ومراجع حديثة :

- أحكام التركات الميراث والوصية • للدكتور محمد إبراهيم شريف •
- أحكام الوصية : للشيخ على الخفيف •
- أحكام الوصية والوقف فى الفقه الإسلامى والقانون للدكتور محمد
فرحات •
- التحقيقات المرضية فى المباحث الفرضية : للشيخ صالح الفوزان •
- التمرينات العملية على مسائل الميراث والوصية : للدكتور أحمد عطية
أبو الحاج •

- شرح الرحبية والرحبية : تأليف الشيخ محمد بن محمد بن سبط

المرينى . والرحبية للإمام الرحبى مؤسسة قرطبة .

- شرح قانون الوصية للشيخ محمد أبى زهرة .

- عدة الباحث فى أحكام التوارث . لعبد العزيز بن ناصر الرشيد .

- للفقہ الإسلامى وأدلته : للدكتور وهبة الزحيلى . دار الفكر دمشق .

- فى الميراث والوصية : للدكتور محمد بلتاجى . دار الشباب القاهرة .

- قانون الوقف والميراث والوصية المصرى . بالمذكرات التفسيرية .

- المال فى الشريعة الإسلامية : للدكتور أحمد يوسف سليمان .

- محاضرات فى الميراث والوصية : للدكتور أحمد يوسف سليمان .

والدكتور محمد إبراهيم شريف .

- محاضرات فى الميراث والوصية : للدكتور صلاح سلطان .

- المدخل فى الشريعة الإسلامية : للدكتور عبد الكريم زيدان .

- الموسوعة الفقهية الكويتية .

- النظام الاقتصادى الإسلامى مبادئه وأهدافه للدكتور أحمد العسال .

والدكتور فتحى أحمد عبد الكريم .

- الوحيز فى الميراث : لمنشاوى عثمان عبود .

- الوصية : لمحمد زكريا البرديسى . دار النهضة . القاهرة .

- الوصية فى الشريعة الإسلامية : لعيسوى أحمد عيسوى .

سابعاً : كتب المعاجم واللغة :

- أنيس الفقهاء : للقونوى . ط ثانية دار العرفاء السعودية .

- التعريفات : للجرجانى مصطفى البابى الحلبي .

- لسان العرب : لابن منظور . دار المعارف القاهرة .

- المصباح المنير : للفيويمى .

• •

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
أولاً أحكام الميراث	١٩٩-١
تعريف علم الميراث	١
مبادئ علم الميراث	١
فضل هذا العلم	٢
استمداده	٢
التدرج فى تشريع الميراث	٦
الحكمة من تشريعه	٧
أركان الميراث	١٠
شروط الإرث	١١
أسباب الميراث	١٤
موانع الإرث	١٧
التركة وما يتعلق بها من حقوق	٢٤
تعريف التركة	٢٤
الحقوق المتعلقة بالتركة	٢٤
الوارثون من الرجال بالفرض أو التعصيب	٣٥
الوارثات من النساء بالفرض أو التعصيب	٣٦
الفروض المقررة فى كتاب الله	٣٧
من له النصف من الورثة	٣٨
أصحاب الربع	٣٩
أصحاب الثمن	٤٠
أصحاب الثلثين	٤٠
أصحاب الثلث	٤٢
أصحاب السدس	٤٣

٤٥	ميراث ذوى القروض
٤٦	أولاً : ميراث الزوج
٤٨	ثانياً : ميراث للزوجة
٥٠	ثالثاً : ميراث الأب
٥٢	رابعاً : ميراث الجد
٦٠	خامساً : ميراث الأم
٦٧	سادساً : ميراث الجدة
٧٢	سابعاً : ميراث البنت الصلبية
٧٥	ثامناً : ميراث بنت الابن
٨٠	تاسعاً : ميراث الأخت الشقيقة
٨٧	عاشراً : ميراث الأخت لأب
٩١	حادى عشر وثانى عشر : ميراث الأخ لأم والأخت لأم
٩٦	ميراث العصبات النسبية
١٠٦	ميراث ذى الجهتين
١٠٩	الحجب
١١٤	العول
١١٩	الرد
١٢٩	ميراث ذوى الأرحام
١٣٩	أصول المسائل (مخارج الفروض)
١٤٤	التصحيح
١٥٢	ميراث العصبه النسبية
١٥٦	فى استحقاق التركة بغير إرث (فى المقر له بنسب)
١٥٩	ميراث الحمل
١٧٢	ميراث المفقود
١٨٠	ميراث المرتد
١٨٢	ميراث الأسير
١٨٣	ميراث الخنثى
١٨٨	ميراث ولد الزنى وولد اللعان

١٩١	ميراث الغرقى والحرقى والهنمى
١٩٣	التخارج
١٩٨	المناسخة
٢٠٠	ثانياً أحكام الوصية
٢٠٢	تعريف الوصية
٢٠٤	مشروعيتها
٢٠٥	حكمة مشروعيتها
٢٠٦	حكمها
٢٠٧	أركانها
٢٠٧	أولاً : الموصى
٢٠٨	وصية السفیه
٢٠٩	وصية المدين
٢١٠	وصية المكره
٢١١	ثانياً : الموصى له
٢١٦	الوصية للحمل
٢١٩	الوصية للوارث
٢٢٢	ثالثاً : صيغة الوصية
٢٢٧	رابعاً : الموصى به
٢٢٣	الوصية بالمشاع
٢٤٢	موانع استحقاق الوصية
٢٤٥	مبطلات الوصية
٢٤٧	مقدار الموصى به
٢٤٩	كيفية استخراج الموصى به
٢٥٦	أنواع الوصايا الاختيارية
٢٥٦	أولاً : الوصية بنصيب وارث معين أو بمثل نصيبه
٢٦٠	ثانياً : الوصية بقسمة أعيان التركة
٢٦١	ثالثاً : الوصية بسهم شائع ومثل نصيب وارث

٢٦٤	رابعاً : الوصية بنصيب وارث وبعين من التركة
٢٦٥	خامساً : للوصي بنصيب وارث وبمقدار معين من النقود
٢٦٨	الوصية الواجبة
٢٦٩	أدلة الوصية الواجبة
٢٧١	شروط الوصية الواجبة
٢٧٢	مقدار الوصية الواجبة
٢٧٣	إذا تعدد المستحقون للوصية الواجبة
٢٧٣	إذا اجتمعت وصية واجبة واختيارية
٢٧٣	طريقة حل المسائل التي تشتمل على الوصية الواجبة
٢٨٠	تراحم الوصايا
٢٨٠	أولاً : تراحم الوصايا الواجبة
٢٨١	ثانياً : تراحم الوصايا الواجبة والاختيارية
٢٨٩	ثالثاً : التراحم بين وصايا لأشخاص
٢٩٠	رابعاً : التراحم بين وصايا كلها قربات
٢٩١	خامساً : التراحم بين وصايا للقربات وللأفراد
٢٩٢	فهرس المصادر والمراجع
	فهرس الموضوعات

* * *

رقم الإيداع: ٧٤١٠ / ٢٠٠٥